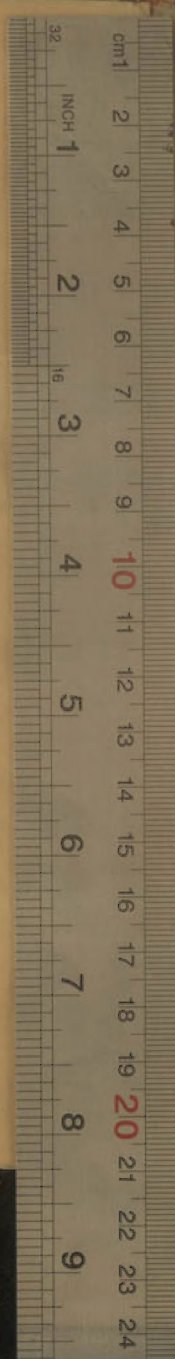




بازدید شد  
۱۳۸۲

بازرسی شد  
۶ - ۳۷



۹۵۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: \_\_\_\_\_  
مؤلف: \_\_\_\_\_  
موضوع: \_\_\_\_\_

شماره ثبت کتاب: ۵۰۷۷۲  
۹۱۸۱

شماره قفسه: ۳۵۵۱

فصل: ۷۸۴۹

شلی - فهرست شده  
۷۶۴۶





ويعتبر

بسم الله الرحمن الرحيم وبعد بسعي  
**قوله** كتاب التجارة ليس المراد منها الصاعده كاهو المتبادر منها عند الإطلاق  
ألا خصوصية تلك الملكية فغرض النفع لها بل البيع الذي يذكره هذا الاختصاص  
من أرباب الصنع بل قولنا الصاعده كاهو المتبادر منها عند الإطلاق  
بأس الزكوة لما في من عموم عنوانه هذا جعل غير الاستباحة لسلطان يبيع فونه أكثر منها  
يعيد مع أن التجاره بهذا المعنى عام من البيع فادرج خصيص الكتاب بولا مطلق المعاوضة ولو  
ليز البيع ولغير الاستباحة لاختصاص الكتاب بالبيع فالمراد بالمعاوضة بالبيع ولو لغير  
الاستباحة ولقد تم كونه غير البيع اسطراديا لا يغير لا تفرقة فلا يكون الاصل في الظاهر  
اعتبار من المعاملة بالاحتقة وغيره مما لا بد الا في الخلاف وقد ذكرنا حقيقة في أي من  
المعاني وجوه المرجح العرف **قوله** ويقسم المحرم وعكزه ومباح ودعا قسم  
الاحتساب زيادة الوجوب والندب والأحكام الأهمان عراض التجارة والتجسس تلك  
الأحكام ليس اسطراديا لأن العقيدة العامة لا تبحث عن العجز والاضاد عن الوجوب  
والندب كوجوب الاتفاق المستأنز لوجوب الاكتاف غيره لكن البحث عن الوجوب العامة  
انما هو من حيث الظاهر نفسه لا باعتبار الثواب والعقوبات الظاهر من محرمه هو الثانية  
كحرمة الزنا لا الشرعية **قوله** الأولى لأعيان الخصة المراد عام من التجسس كما شهد عليه  
استناده لا وهان ما آمن بأعم الجوازات لا لا شرع الا لا لا شرع في المأذون في المأذون  
الغير القابل للظهور مع قيامها بحقيقته فلا بد أن كل الأعيان قبل ولو باستحقاقها  
فالتمس بالامتناع كبر وإسنادهم ونقص خارج عن المقام **قوله** كالحجر في الخفة  
من الغيب **قوله** ولا يأنه ضابطها المسكر المائع بالاصل لا أن شرع ليس من الأعيان  
الغيبه وان اسكر كالحشيشه وان حرّم الاكتاف بالمسكر الجاهل ما يبيح الا ان كان له نفعه غالبية

ويعتبر

ان المالك



**قوله** فالنقاع وان لم يسكنه احدى حمدا النكبة بالمثل خلافا لما في اجماع اهل  
العلم الا لا مع المستفتين من السراير والفتية والجماعات على الثالث مع شمول نصهم  
التجسس ليس باعتبار اطلاق المجرم عليه بل في المعنى والمنزلة لكونه امانا حقيقيا وشار  
لبناء الاحكام التي ما في خبره من اعم خصوصية المجرم الثاني والخبر في الجمع احدى المراتب  
عن حصة العقول ودماله الحكم والفتنة لا يفرق وفيه فاقا وجه الحرام من البيع والمشترا فكل  
امر يكون فيه الفساد ما هو من جنس جهة التجسس او كسبه او تحايله او ملكه او املكه  
او حشره او امة او ينجي كمن فيه جرم وجوه الفساد ونظم البيع بالربا والبيع للينة او  
الدم او المجرم او محرم السلع من صنوف الوجوه والطير او جلودها او الخبز او شئ من ذلك  
الجنس في ذلك الحرام وعزم لان ذلك كافتى عن الحرام وشره وليس له ملكه او املكه او  
في بيعه قبله ذلك حرام وانما هو الرضوخ وهو مباح وقصوره الاسان وضعه في  
بالعمل مع المخاد من المعارض سوى الاصل والعروة الحسنة من اموالهم متفق عوم الاخرين  
عدم جواز الانتفاع من ماله الا في التجارة ولو من جهة الاكتاف لغيره في قبله ذلك  
حرام مع الاجماع عريض من غير فرق بين الطحال والبالي فلا يجوز اطعامه الغر البائع و  
بين اللون والعين في المنفعة الغالبية المقصودة فلا يجوز الصنع بالدم وغيره للجرم وعن  
الحق الثاني جوازه لقبول المصنع التطهير وقبضه من ماله قبل التطهير في الجواز وقد  
تم لا بأس بالانتفاع بالادارة التي ليست تلك الاشياء معدة لها انما الجواز في المأذون  
بالدفع التجسس لعدم انقضاء الاطلاق اليها وسلاطة الاصل عن المعارض فيها ولا بالانتفاع  
الغالبية والمنافع الغير المادرة التي جرب بسيرة عليها كاستعمال الصان في المأذون من الشحم  
التجسس وقبضه المأذون بالعدو وغفل عن اذكار الاعيان التي لا تشرع للملك والتمليك  
حيثما او يجرى كالاجزاء الانتفاع بما ودة شرب من الاختصاص في اليد من الحق المتحول  
بالجرح والدم التجسس وغيره او جهان من الاصل ومن السيرة وعلى الاقل جرح الصلح على حق  
الاختصاص من وجهه **قوله** وكما ماع تجسس الاصل خلافا لحرمة الاكتاف المائع التجسس  
وانما هم من عدم قبول التطهير وانما علم بالتجسس لا بما كان عن الفتنة وفي ذلك غير  
مع العروة المتقدم بعضها لما في من بيع التجسس للمعترض من حرمة من ماله اصله ينبغي







مع المدة فقط لم يمتد فانه لعمدة اشتراك معلوم بين البيع ولعمدة اشتراك القدر على قيمته  
فان البيع لا يقدر على التسليم التام الذي يتبعه بل يقتضي وجود بعض انساب المشتري عندهما  
ولم اخذ الياس ذلك حيلة البيع المنتهية من هذا الخلل خلافا لظاهر الخبرين جعل  
البيع للجميع مع ان لو كان مثالا لخرافه ان يكون للمشتري مستحقة فاقترع التخصيص بصورة  
الاشتراء وبصورة قصد بيع المثل فقط ولو كان المنتهية حصول الاشتراء فاقترع التخصيص  
بالمثل الا ان جعل المنتهية الامر من ذلك جعله على ان اشترا من المشتري لا يقع فيه اشتراك  
التمويل في ذلك مع عدم الاشتراء بغيره فاقترع ان من ان المسئول هو المالك والمحرر في  
زمانه فليقل الذي لا يستغنى عنه الا ان يقال ان غالب الكفاية برونه كذا ما صدر  
مع المتعلق والمعاد وان كان لا يستغنى عنه فلهذا كان في بيعه رسا بغير اشتراك  
بيع بغير اشتراك والاشن وفيه بعد تسليم ان لا زمة التخصيص بصورة عدم الاشتراء وفيه  
كان حلهما على البيع الصحيح لا وجوب اشتراك العمل بهما فنقض التوافق الكثرة المطابقة  
لاحتياط ولا لاصل المقتضى **فصل** في الدماء ما كان غيا فالظاهر ان لا يارى  
بربكها اذا كان في منفعة صحيح لوجه الخبر من مال سائر الاشياء التي واما الاواني  
فمن كان كانت تعدد باب التخصيص لا سيما بعد العرف باها ما لا يمكن في التوبة للصوت  
باللون المقتضى بالشركة لكن لا تعدد باب التماس من الاعيان العرفية ولو كان الدم ليس  
دما ولا لا يجب ان يكون التماسه في تطهير لعدم صدق اسم التماسه كالتعددية على كونها  
**فصل** في اذونات واول ما لا يترك خبر فخر جواز الانتفاع بعدة الاذان واما عدم  
جواز الاكتساب بعدة ما لا يترك خبر فخر فخر من عدم جوازه بالاعيان الغير متجزئ  
عن العقول مع النص الخاص من العدة من المصحح بل على المنع على الاكتساب بها الا ان  
عن كره وفيها فخر في ذلك خبر جماعة لا بأس ببيع العدة لكنه معارض بحسده حرم بيعها  
وغيرها فخلل الذيل على عدة المأكول جمعا فانه يجوز الاكتساب بها للاصل والبيعة والاعمال  
عن المرتضى والشاهد على المحج ما مضى فالاشتراك في حرمه من بيع العدة التخصيص متعدي  
وامنعف من خبر بيع العدة الطاهرة كاعين بعض ولعله لا يستحق وهو بعد تسليم  
بيع من المأكول لا الاكتساب لاسيما بالبيع من الاكتساب باعمال الا يترك ان من يشترى البيع

كونه ما بعد الاثر فانه ليست كذلك ولذا لا يغير من التماسه امتناع الانتفاع بها غالبا  
والنسخ الثاني لا يجوز الاكتساب فالحكم بالجواز لاصل المرفوع باذ كروا وورد ضعيفا  
بولها كالتسليم الا وجهه من قول الامام احمد خلافا لجواز الاكتساب به لا اشتراء وفيه اشتراك  
قصد عدم البيع وجهان ومن بعض جواز شرب بول الا بالاختيار للاصل ومنه كره شيئا  
منه لا بوقف الطبع العزلة لا يصير جواز لو كان على تلك الطابع لزم كون كونه الا  
شيئا وفيه منع عدم البحث في الدار المأكول وفيه على حاله المرفوع لا حاله يكون الموك  
والروث كالمرة الطهارة واما الكلب والخنزير يحرم الكلب بها اجماعا على ان يحكمها  
من جمع مع دلالة التخصيص بالعموم او بالتخصيص **فصل** في الثاني ما يحرم من مقتضيه  
كالات الا يترك خبر العدة والزمه على العباد كالصليب والصنع والات القمار كالقود  
والشترج بالاجاع من جمع مع استناب الكلب بها المعاد على الازم وعموم خبره  
ونال التخصيص من مقتضى المرفوع من مستحقة ان لا يترك خبر من بيع الشترج وكونه  
مستحقة لم يفسد ولا يحرم فاعادها وابتاعها لادارة الشارع اطلاقها كالتفاد  
اهل الشرح تسكن من موضوع تلك الاشياء ما حثرت العرف باسمها وهي على قسمين منها  
ما يترك خبره مثل مقتضيه بالعموم مثلا لا ياروان قصد خلافه منها ما يترك خبره  
الذاتية وجزءها ولا يقتضي باسم وهذا لا يترك خبره ولا يحرم مقتضيه من مقتضيه والاكتساب  
بها اذا قصد المحرم فخرم والمقتضى يحرم اخذه والاكتساب بغيره اذا قصد انضمامه  
الغيره بحيث يخرج من هذا الاسم او كان له منفعة فانه يترك خبره فلا يحرم اخذه وكسبه  
اقتباده ولا يجوز كسبه فقل على المكره ولو قصد والا لانضمام ثم بالمال الاقراض والعكس فخر  
لدار على الاخير ثم الظاهر ان حادثة تلك الاشياء التخصيص لخاصة من التخصيص المحلل للبقاء  
ومن قصد الانضمام مكره لا يترك خبره فلا ضمان في تلك الاشياء التخصيص لخاصة من التخصيص المحلل للمادة  
ليست صحيحة لغيرها قبل تغير المنة لانها شئ واحد فخره فخره بيع المنتهية والخبر من مقتضيه  
واحدة واما جواز بيعه اشرطه التغير فخره لعدم انفصاله الذي من الانباء الا هذا  
الخير الذي يرفعان فيه القصد وعدم جوازه بدعي شيئا لا دلالة الفصل بين بيعها  
من يتقيد بانه او بالعل على شرطه فخره والا فلا وجوه الظاهر الاخير بل يترك خبره



بتغييره وان لم يشترطه في العقد وهذا بخلاف الفخر السامع للتحليل لعدم الملكية في مثل هذه  
ثم لا يغير الاقتصار في الامانة المستمرة على الاقتصار في المادة اي ليس متبعا على الدوام بل يغير اليقينة  
وبقي المادة كذا تفق كما عليه السيرة مع استمرار رعاية الاقل من رعايا المعسر بل هناك العقد  
من هذا الاقل وهو يخرج الى عدم اقله في المانع على خلاف تلك الهيئات نعم في حصول التغير  
المانع اليقينة لا يتصرف في التغير في المادة ولا يستغنى عن الحرية في امارة تلك  
اليقينة لان الشارع لا يرضى ببقائها ومن الكلام في اقله في التغير في العبادات والا حوا  
نزل الا كذا بما والتمسك المستغنى عن الغير الى المستغنى عن غيرها وبقائها وكسبها حتى اذا اثار  
الشارع وصون بان يضمن فكذلك في السلطان اذا لم يكن له غير وكانت بصورة مكتبة وان  
خلت عن العشق ولو في سلطان من معاملة ملكه سلطان اخر في المعاملة ولو في وقت  
الحرم فانا في التغير في المعاملة لا في امانته على الاثم في التغير في السلطان  
التي في الخارج **فصل** وما يقضي للمساعدة على حكم كان الانسحاب هذا حكمه برأسه  
لكن في المحرم في غير هذا خلاف سابق **فصل** في بيع السلع لا اعداء الذين في حال الحرب يقصد  
الاغنياء كما با وسنة وعقلا واما ما يحلفا وحكمها بل لا يجوز البيع ولو كانا في البيع  
مثال كان اشتباها فاعدا الامانه كما هو ظاهر المصنف في بيعه لا ملا في وصفي الا امانه  
وان يقصد هاتين الامر في غير حال الحرب والتجوز له كما في المدة للجمهور وخصوص في المصنف  
كسعي في كبر وسنة وعن الشيخين والذلي وغيرهم اطلاق المنع لا مطلق لبعض المصنفين  
كالشيخ الروي من قرب الاسناد وغيره وفيه قصود الامانة لا في الاخرين وانما  
يشيان بان يكون مع مصادمتها لا مطلقا بل في جزاء المصنف ان يمتد في الحرمة له  
بيع مطلقا ما بعد فتنه كاليقينة والذوق والخفيين لغرض التفتت فان فيه المني عن حمل  
الروح اليهم مع ظاهر الخبر من حمل الامانة صلحا يستعينون به علينا فهو مشترك فان  
الاستعانة مصادمة في غير السلام ايمنه وفي الخبر لا يبيع المسلم فقال لا يتصرف فتنه مع  
غير النبي عن الامانه وعن بعض عدم التقيد بيمين محمد بن قيس في حاله من الدلالة في  
فرق في العبد بين المسلم والكافر وانما اطلاق المطرقي فيهم مع السلام وهو عليهم اذا  
صدق الامانه بخلاف اعداء الذين حيث ان بيع السلام عليهم حال الحرب والنسبولة

في

مطلوب الا ان يضمن وان لم يعلم الا امانته او لم يعلم كون التغير في المانع من عكر الاعيان او لم يعلم  
ان يضمن في الجاهل ام لا وانما يجهل به مع الاسلام ام لا **فصل** في اجارة الماشي والنسب  
للحرة وكسح الجنب ليجل خرا ويبيع الجنب ليجل مناشرة في العقل العقدا اتفاقا عليه  
اجا عاها هو وحكما من هو عاها من مام من خرمعت العقل وعمره الا امانته على الاثم  
ودعوى النبي من المذكور لانه العقل وخصوص من جارية الاول وصحبه اذ اذينة في  
الاخر في اجتهاد فصولا والصحيح العاين لا يباوم نادكر من وجوه ثم تلك المذكورات مثال  
فيصد في الحكم الامانة **فصل** في بيع ذل المملوك يعلمها بل يضمن مع التوقل والميل الى  
الحرم مع العلم والعلو لوجوب النبي من المنكر وعمره الا امانته وغيره النبي يمكن مع البيع  
به وجبه وان صدق الا امانته في بيعه من البيع عند العقد ممنوع فالأصل في الجواز  
عن المشور والاصل والمستغنى عنه فيها التفتت مع السيرة وان لم يجرم في الشرح وكما  
حكى بالحدود ما يقضي على مساعدة على حكمه فالأصل في المعاملة التي باهر فاعدا الا  
مع الشرح في ضمن العقد فقد افساد المشرط ما لا يتصرف به مطاوعا لا يستحق العقل  
عنه بعد بقاء المني لا يجرى فيها عرفا كالبيع العبد المستغنى العقله نادر اثم  
مالا المالح اثم عليه ام لا فليكن كانت المستغنى مناشرة فذلك كسبه بل لا خلاف فيه بل قيل  
اجا عاها من عدم ادلة المنع من معاملة الشيوخ وعمره في شرحه المستانم الا امانته على الاثم  
فوعول بعد بل المعاملة المستغنى باطل وان صدقت من غير الشبهة فالمعيار في المعاملة  
السفينة هو العرف الا الصدقة من السفينة فلا اثم المستغنى مناشرة في هذه اختلاف  
باختلاف الا امانه والامانة والاخرى في وجبت المستغنى الغالبية المصحح من المعاملة  
وان لم يقصد هذا المتأخر في حين العقد وكذا ما كان فيه منفعة نادرة كان ذلك  
معدنا كما في بعض العقاقير والمعايير النادرة الاحتياج التي تعاملاها العطا طير او  
غيرهم لشغل الادلة والسيرة وظن والوقا في خلاف اذ في منفعة نادرة ليس ذلك  
الشيء معدنا كما في الخاضع للرجوع او معد العين فانما ليست هاجد من فاعدا ذلك فلا يصح  
معاملته لعدم شمول الادلة لذلك في شموله لعدم تنقيصه مثل ذلك المثلث المستغنى  
في الاصل الا في غيره المعارض ثم اعلم ان هذا لا يتفق بران كان له نانية فهو لا







الحرية بالاذن بغيره من الترتيبات على الحكم بالخاص والمناوي والمعين والواشئ  
الصورة بين الحيوان وغيره المتصورات لم يكن لاحدها ظهور في مادة حياز في  
الصورة واقتناؤه والانتفاع به مع بقائه على حاله وحيوان اقربها ذلك وفي الاجزاء  
ما يدل على ضعف وجهه على الكراهة لانها لا اصل لها في ظاهر الاكثر كما قيل في غير ما  
منع الحرام حتى لم يزل من الصنع الحرام والاخرى الحاق صورة الملك والمحرر با  
حيوان كالحاق الانسان ذي الراسين والزرع والحيوان الذي لا مصداق له في الخارج  
فيمنع المناط الممنوع من اعتبار في الروح غير ان مثل المصنعة والعلة وهل المباد  
في الفاعل على الواقع لانه المتبادر من قولها هذا الباب او على الاعتقاد لدوران  
التي مدارة او عليها مع العلم ان الواقع من دون الاعتقاد لا ينبغي من حيث هو والى  
مقتضى من دون الواقع فيكون شبهة ظاهرية في غير مقتضى لتعلقها بالخارج وجوبها  
الاكثر **فصل** في الغناء هل هو من مقول الاصوات كما هو ظاهر كثير من اللغويين والغناء  
او من كسها كما هو ظاهر الاكثر من الجاهلين وحيوان اقربها الاخر للبادر وليس ان يقال  
في معنى في صورة وليس اختلا فيهم في غيره بالحق اوجهه وترجيدها او طرأ به او في غير  
رغوة او لا اذ حده وترجيدها وتزجيد وترجيدها او طرأ به او في غير  
واطرأ به او في غير ذلك كما هو متبادر من العرف واللغة لقطع بعدم الحقل والاصا  
عدمه ولا على مقارن نفاذ اللغة حتى ينظر في التقابل او يرجح الاكثر او لا يصر او يتردد  
لجامع لانه الحقيقي والاصل حراز ما عداه او بالجمع على القول المتيقن فيما التفتت ورد للسان  
فيما غناه بل انما مقدمه كما لا يخفى على من مارس كلامه في بيان معاني اللغات الشاذة  
المشبهة بالدوران حال العرف والاشارة اليه وبيان المعنى العام بغيره او حاله في  
اخر كيان ان الغناء من مقول الاصوات او كغيرها من مقول المناطات او غير ذلك  
والا لا يفي بينهم معركه ونزاعا مع اختلاف العبادات واختلاف الحكماء في معنى الوجود  
والعرف ولا يميز لمن يمكن تحقيق الغناء في صوت خال من الحس والوقت او مشتمل على  
الخطا والخطيئة من المقتضى على القطع والتكثير او من الترتيب متصف بالغناء  
وفي معنى الطرب بمعنى الغنة المقتضية بالاشراج واللذة وفي مرقم لغزاد معني على

البحر الا غير ذلك فليس للغنة كما ظهر ما ذكره في الوجود العرفي اذا انفك عن غيره  
فيما عدا المقول المتقن وهو المشتق على المذاهب والطريق والجمع ومع الترتيبات الواردة  
الاصولية الا اذا حكم العرف بانفسه من ضمن ان حصة الغناء بنفسه ثابتة بالكتاب والسنن  
للتواتر والاجماع المتفرقة في قولهم ان الغناء هو الذي هو الغناء وان الاستناد الى الاخبار على ما  
اكثرها وفي ذلك انما ضعف بمادة الشرع والاجماع وما خففه للعامة فصار لا يفرق من بناء  
مذكورة هذا الباب وفي بيع الغنم واحدها من فاستماعه وتقبله له وحده والمخالف من الشا  
شاذ نادرا في غير ذلك وتقبله واستماعه واحده ولا حجة عليه في هذا الاجازة بتعلق الغنم  
بركن العالم ولو اعطى الغنم شيئا لا يغناهها ولو مع عدم القاطع ولو مع قصد هذا الشيء  
ثم لا بد من ان يكون الاثم والميل من ان يظهر للدليل ان كل ما يتولد من الحرام هو كذا لا  
بالاثر في الشيء بل بالاجزاء لا بالاجزاء ولا بالاجزاء ولا بالاجزاء هاهنا ما ينبغي  
الغناء والغناء او من يريها ذلك كما مر في بيع الغنم لعل من اراد من يبيع غنما حراما في  
ولا بأس بغيره سيما من ادخله وتقبله لا بالاجزاء بل بالشد يسوغه الا ان يكون عاتقه  
على الاثم ولو باستماع الصنف الحسن الموهج المشتهر الخالص الغناء وهو من وجه الغنم  
اذا كان له حصة في بيعه من الغنم لا يستماعه من غيره عليه ما حيا الى الشك في وقفه مشكوك  
بما حثت عليه في الاصل فقد قيل ان من استثناء الغناء في المهر او حراف الخبيث في وقلة  
القران لا وجه له في وقلة وقلة استثناء غناه الغنم لئلا يفرق المراءى في انما يتقن بالاجزاء  
ولم يدخل عليها الرجال ولا جميع صوتها الا ما حثت عليه المصنفين وحيوان اقربها  
الاستثناء منها الصحيح ومن التامل في تخصيصه لا ياتي من قولوا ان ذلك الضمير  
مع قصورها عن المقام ومن الماهر جدا وسندا ولا تاذ غنما في الباس فيها من الغنم  
لا عن غنما الا ان ثبت الملازمة بالاستنفاد والاجماع ولا يميزان الترتيبات وان  
الجزاظهر فيها بتعلق النكاح ولو بالقطع ودون ذلك العبادات اختصارا على قول القيين ودون  
الحنان وغيره من استأجره ودون الغنم ولا بد من كون ايام العرب على هذا المعنى المتعارف  
في مدونه ومعنى الغنم كغيره **فصل** ومعنى الظالمين المراءى بالاعانة المقابلة الغنم  
المستول من الفعل لا من ضعفه الاطلاق لكن لا حجة له في المراءى في الظالمين في الظالمين







او بابها بالاشارة عليه ايضا بل بالاثبات الحق وتفرض الباطل ان كان من اهله او  
للإطلاع على الآراء البصيرة وتبين الصيغ من الفاسد للاعتراض عند التفتيش والتفتيش  
من صيغ الاعتراض فيخرج وربما وجد الجواب مع جاهد الحق بالاعلام نفع من الجواب  
بالاستماع فالمراد على اختلاف الاعراض المتصادمة وتربط المصالح والمفاسد وتشتت  
مع ذلك الامن من الميل الى الباطل ولومن باب المتعة زاجا حاكيا غير من هذه  
لا من جهة انه حفظ كتاب الضلال فاقبل من ان من هذا يظهر الاصل في المسئلة الخلية  
ويتبين مما عاده بعدم القول بالفصل مضاعفا لعدم اختلاف فيها مع والامام عن ظاهر  
هو وان يترفع اعانة على الاثم وهو وجه الفاسد الواحد غير امن باب الغنى من المنكر  
فمن مبدء اعجاب طهرته من هذه الجهة المحرمة من حيث انه حفظ كتاب الضلال فلا يمتنع  
الاجماع المركب المعينة كون الكتاب كتابا ضلالا هو كون ذلك المعظم والاعمال  
والتمذهب مثلا لاسئلة على بعض المصالح المتشابهة بوجاهة الضلال بعض  
شخصا احيا فاقسم الحصار في كتب الضلال هو ما يتبع بكتاب الضلال عرفا المالك  
معنا لذلك ولكونه غالبه كذلك مع شوبه قاطع او قل لا يعجز صاحب فيه ذلك  
لكن الخلقين المستغفرة في الامامة والعبادة السيرة والكتب المعاصرة المحرمة وكتب  
اقبال الخلقين المعلوم كون اخبارها موثوقة وكتب فقهاءهم لا مثل تقاسيهم هو  
والاصول منهم ذا الحيا واليس هو كون المص من همل الضلال ولا الاستماع على الضلال  
فليلا في الغاية وبالمجمل الذار على العرف وكما عزم مع فقد الغرض الصحيح حفظها مع  
الاقتداء من ومن ظهر التفسير بخلافه في موضع ضلالها بل مظهر ولوجدها الوتر  
انما هي عليه من غرضه وان لم يستاذن المالك ولا اخرج كما في الالبوم لعدم الاعتدال  
بامثال ذلك مقام الاعتدال بما هو مطلوب الاثلاف لدخولها تحت الوضع للامان  
ومنع لروقت ما دل على ان جميع ما من شأنه ترتيب العا الضاد عليه تنوع التصرف فيه  
وقد تميز وعقله واما تعليلها والاحرة عليه ما اكتفى بها ولا الكتابها ولو كان  
شيق مقطوع الضاد فلم يكن خلا فخره في الاسلام والايان فيخر ذلك لا بعد ضلال  
ولا الكتاب المتعلق عليه من كتب الضلال ولو كان الموجود في كتاب مسئلة واحدة من الضلال

وجوبها وان لم يبدأ الكتاب فان كتب الضلال ولو كانت الكتاب فضلا للمعظم والكثير  
لا ضلالا في وجوب ذلك وجهان لعدم ذلك فواشئ كتاب على قدر من او  
ادبته فالاحوط بحره ولومع المنع الامن من ترتيب الفاسد والضلال والضاد والكتابة  
كون شأنه ذلك كاشرا **فصل** وجهاء المؤمنين هو ذمهم بالشعر لثبات ادراك  
لعدم صحة السلب الكاشف عن كون المتبادر اطلاقا هو لا يقتضي بالحيات والالحق  
تغلب الغيبة وهو انشاء بالاذن وهي اخبار وهو حرم كما باهوتة واجامها وعقل الكو  
انذار وظلالا وبعيد التصريح والتعريف والعدا والفاصل المتجاهر وغيره في الغنى المتجا  
هره وغيره على الامم وان فلانها زينة المتجاهل المتضمن للمعجزات في الاس  
فاقتضاه الدابة في غير عدة اعتقاد الغيبة فيكون كمن جعل مثلا او رقم في طر باربعين  
على الاعتقاد وكذا يوم صورة وضاه المعجز او ذم لعدم تحسنه في حق الناس من يتباطر  
شاة وصورة كون المعجز فواشئهما في محصورا وطاقت محصورة على الاقرب في  
الاخيرة فانه بعد تسليم عدم تحرف بالمحصور وموضوعا على من يحكم الامم ولا عقل كونه لشد  
حجته لكونه شاملا على صورة كون المعجز فواشئهما عند الحاجي من عند الناس في  
في الفرد المجمع عنده وعند الناس بالانوار وصورة كونه للاقسام لا تنافي ادلة التفاصيل على  
الحق الخلق فقط اوطلا لا عرض الاصحاح على اطلاقها ولا لا يجوز تقاسيهم بها  
والغيبه والغيبه ولا باس هو الكتاب والاصل والامر الذي حسا به المشرق والمغرب  
بهم الخالف على الامم وغيرهم ثبت الجاه وترقيده لكونه اذنه بل الاحوط حكمه والادلة  
ولو كان المعجز يحفظ نفسه بنفسه المشهور يظهرها جازا واما الغيبة في محرمه بالادلة  
الاو بعتروهي فذكر ما ياب الشخص مع الوضوء وبدنه او ذك ما يغيبه ويخبره مع ذكر العيب  
وعنده او ذكها معا على اختلاف الآراء المتكسبة والاقوى الرجوع الى العرف في المعيار  
كون الذك موصيا لشخصه لا لذكروها او لذكرك الغاب فلا رجس لهم وهو غيبة وذك  
الحاسن قد يوجب وليس يغيبه ولا في الاصل وعدم التعريف الادلة والادلة على  
كون الشخص ما كان لذكرك حق بجم مطلق ذكره وقد صدق الغيبة على الشخص في الكتاب  
وليتبرطه الصدق ضيا بالفتا وان كان المعجز لا تناف في الحضور والغيبه قبل قبل







نفسا المطالب العلم في ذلك ما حوت السيرة عليه ومنها ذكره في الملوك الاستقام  
التي اورد ذكره في المرح ذوالو في الكناح خرفا مما يقرب على التدليس ومنها ذكر اولاده  
ومما اوردنا من المتخصصين برسم الصفات اوردنا لهم وخرفا عليهم من الوضوح فيما هم  
لنفساء الحكيم والسيرة بولك الشايع والمقرب لها حكم في الشايع والشايع والشايع  
من السيرة ومنها التي عليه ذكره في حلي او على من فاشهره ولو كان معذورا واستأجر  
فما خبر واما في الباقي من اولاد المؤمنين من الملوك الذين علموا بالمؤمنين لا يجوز من السيرة  
بقدر ما حوت السيرة بذكره وما استعاره في حلي او على من فاشهره ولو كان معذورا واستأجر  
منه وان كان في السيرة على امانة الجميع بلا امانة المتق كمن العرب واليه او اهل البصرة  
وان في سيرة من صدق الغيبة لهم الا في الشرا الذي يحثون ان يسبح الفاضلة التي  
التي استأجر الان بقتل بالسيرة على الجواز وهو الاظهر لكن يقتصر على عدم ما حوت عليه  
بغير ما حوت وما عداه محرم ولا بأس بذكره في سيرة غير محسورة في محسورة ولا في المحسورة  
والمتأخرة شخص معين ثم يقتصر بما لا يلبس على غيره ويحذر في ذلك ان لا يخرج على  
المؤمنين في جميع اوان فلا كان لا يعتقد عليه احد في ذلك في امانته وهو من السيرة  
التي حوت على السيرة عليه خلاف مثل ذلك فلا كان في تاب في سيرة محسورة  
كذلك فلا كان استقامت اوردنا معتد من ذلك فانه في السيرة وان لم يكن عيبا للفتاب  
وربما يصير في سيرة في السيرة والعرفي ومنها ما كان في السيرة الاقام على نفسا وعرفي  
او اوردنا لا حيا وضعه في السيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
المعاشي ما عدا الدعاء ومنها ما عدا في السيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
في السيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
او عرفي في السيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
فرق بين سيرة الاحياء والاموات في السيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
حق ورد باطلا في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
الاحوط في السيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
مستغفرا في السيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي

النفساء

النفساء ولا يستحق مع الابهام وافي الاحتياط وان لم يجب وكما يحرم بعد الكتاب عليهم الا  
لتنبيه في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
الكتاب مع قصدا لا فائدة كعدم المذموم وعكس في الكارة وتزجي في السيرة وعرفي وعرفي  
غير الموجب ونسب غير الشايع وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
والسيرة في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
الاولاد لا يثبت فاما في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
والسيرة في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
ودفع المكدر في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
الدم في الوجه الحشوي على سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
احتياطي في السيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
لجمل وقا حوت في السيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
فلم ومصدرة وكما يحرم دم من سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
من اسباب الدم في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
فا حاليين في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
فما حوت في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
وهناك حوت في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
والا في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
الهمم اذا كان في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
والهمم في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
عرفا في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
ولا على في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
بما يقع من سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
لم يصدق في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي  
من صام في سيرة في السيرة وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي وعرفي



ادخل بالحق فيه في نفس علم انما بنوي جعل الخلا لا يطال او غيره انما القسم الاول فلا  
 يخرج من الانبياء واراد انما كان من العلم لان العلم حسن بالثبات ومن الحالات انما الكمال  
 هتة في بعض الصناعات كما يحيا كذا اعتبار العمل والاعمال في غير من جعلها والتعليم والتعليم  
 بتلك النية او الحق بنفسه او غيره من الوقوع في الجلية جاز لا اصل ولا فطر الجبر والساح  
 والسحره منصرف المعلنه وتقل ثبوت المكنون المحيط في الشرائع لا هل هذه المكنونات  
 على الخلق ما في بعض النصوص من غير العلم وان هذا المشكل لا يخلو من بر من قصد العمل  
 بل على انما قل من حدود العالم ولا العالم مع ان الظاهر انما في العلم الى الفهم الما  
 اوفى من ارادة العمل واما تعليمه وتعليمه العمل ونشر على العمل والاعمال والالتفات  
 عند ذلك في بعض النصوص في حيزنا على الجبر اذارة على حدوده منه فجاز في ثبوت هذه  
 عليه باعتماد العلاج فيه من غير حصوله مضرة لا فيعمل ماله والا فلا جاز في ادلة  
 المنع والجاز وان كان غير ذلك من الامور المحرمه بل الجاز في بعض النصوص في بعض  
 لان ظاهر الادلة من حيث الثبات لا لما يترب عليه من الغايات والتعليم والتعليم  
 بقصد العمل من غير ما يقع من غير ان الحد وهو القتل انما يترب على علم المحرم وان  
 ليس له ادلة استلزامه وان لم يعمل ثم في كونه حقيقة ام تحقيا ام طرقة الجمله وجوه في  
 جواز تأخير دين المعصوم لا عقلا بالحق احتمالا لان ويتقوى على عدمه للمصلحة الواجب من  
 حيث ان المكلفين اذا رادوا سلطان الماسرين على النبيته ونشرهم فيه اختلعتا  
 يدوم ولم يبق لهم طعن بان ظهور نفسه والتجريم في فسطاح الساهر على مقتضى فقههم  
 انه يتصوره الارادة لا سيما **فصل** وانما انما في عمل يقتضي طاعة بعض الجاهل له  
 كذا الغايات او غيرها باهر به من غير مقتضى الاجابة من مقتضى الواجب وقيلها  
 وتعليمها والاجرة عليها مع قصد عملها وعملها والاجرة عليه كبرام واما جرد العلم  
 والتعليم والتعليم لا يفرق العمل مع عدم قصد العمل فلا يتصرف الجاهل ولا المنع من ان  
 الطاهر من التعليم هنا فلا يفتل من العمل والكتبا دور من فطرا الكاهن والكاهنة  
 المعامل والعمل وما من ايقاع المانع من حرمة تعليمها وتعليمها في شرع الاسلام  
 فينبغي على الطالب من ارادة العمل واما انكشف بعض الامور والشرارة نفسها كانتكثف

لهم

بعض الاولياء والطبارة فانه لا يحرره من انما الحرم الاستكشاف والاكتشاف هو النفس  
 والاعتراف على الاثم **فصل** والفتا في الاستكشاف على الامانة ونقاد بر بقرينة  
 عليها الخلق بعض الناس ببعض وبعضه كاستناده الصفا الحسنة والزم منه في  
 محرمة في الانساجا عا كما هو في غيره مع منافاته الماعلة من الشريعة مع الخلق  
 الجود بالفتا مع اختلاف العقور والفتا بين كثير من الاباء والاولاد وعين يرى  
 ان بعض اولادهم اقرب الى الحق في غيرهم مع قرب انفسه العظيم على ذلك ولزم  
 القصد على المسلمين ونقص احكام مورثهم ومنا حكم وديانهم فمن تتبع الامور في  
 في سيرة الانبياء لا طهارا كذا في الانكار وخاف انفس من رجوع الرضا على الفتا  
 في عقور المسلمين على الحق وانما عزم مع الاعتقاد عليها والتركيب اليها  
 بحرم بها او يرتب عليها محرم واما جرد معرفتها والاطلاع على حقيقتها مع اعتقاد  
 انما من الخرافات لا عقيدتها ولا على فلا باس به للاصل بقصد الدليل على لا باس بها  
 في خلاف انساب ولا تعليمها وتعليمها لا الاذابة **فصل** والمحرمة في  
 المحرمات الشريعة صراحي في بعض النصوص في بعض النصوص في بعض النصوص في بعض  
 من انما يترب على الجاهل في الواقع وتدخل في باب الاغراء والجمل لم اجد خلافا في  
 من تمام انما من الجاهل من المعامل في غير النصوص فلا يحرر عمل البكيا ولا المتباعد  
**فصل** والفتا بالالات لعدة لكالنور والتمثيل الشريعة والادوية عشر  
 واللعب بالجز والخانة والبين وكذا دوسنة مستتينة واجاها يحصل وصدق  
 ولا يملك ما يكتب به للضمان وقع من غير الخطر فيجوز به ما كذا ولا يجزئ  
 لاولا للاصل وان فعله ابو الحسن في دعاية لا يخلو من غرابة وجرم حضور محال  
 الشريعة للخصوص بل يتقوى الحق في مطلق القمار اما المحرم الملة الواردة في  
 الشريعة بانه على لا ينظر اليه اليه لعدم ظهور المصل او لغيره من الازمة الشريعة لا تفقد  
 بعدا لذكرى مع القوم الظالمين والمحصل ان كل على اعتد به المعامرة حرام صنعت  
 وهو ما يتغير بها وكذا تعليمه وتعليمه بفعله او لغيره من الازمة الشريعة لا تفقد  
 كذا في الات والبر وما لم يكن معناه غير منفعته وعمله له في الميراث في الرهان و



اما جهة فعله فثمة فيه وجهان اولهما ذلك **فصله** والثاني ما يجيء في كتاب الدين  
 او من بعض الياء الضامة والمماثلة به وغيره واما الثاني فانه لا يقع في المطلوب  
 غير من الجائز فيه ولا خلافه خارج عن النص من التخصيص وبوجهه من الحكم من  
 بين العنق من فعل كنهه اخفاه حين فعل لوصة المناط ومن لم يعلم به ولم يعلمه  
 فلا يزم في الاصل واما التعليل بنحو ما قبله المخرج من التخصيص والعكس كما ليس  
 الظاهر فافعل العنق انما اوكدوا ما ليس فيه فناء كمن الخطأ في الزواب فلاحه  
 فيه للاصل وعدم انصرف ازالة المنع المبرور عند الاضمار مع النص مع المعنى  
 ان لم يتقبل حقيقة لم يعلم الجائز غيبا واخرها بالمشي فلا بأس بدفع  
 العلم بالنص وعدم الاعلام فالثاني من وجه البير لا يبيح المذهب في دفع  
 جاز لانها مع وليت الجاهل جازا بعد الوصف وليس من تاب تقاضى الاسم  
 والاشارة اذ مع انما اذن في نظاره واما مع اختلافه فان لم يتقبل الحقيقة  
 فليس منه ومع الانقلاب بطل الاكثار في منقوش كنه لا يتقصده بل يتقصده اصله  
 المائل الى غير الاصل واخصاص المانع حكم التباين وجسورة المقصود في المعنى  
 بل الطعام اذا كان لا ينفذ في السعة وشبهها ويكس عليه يذوقه ذلك ان لم يتقبل  
 زيادة علمه ورضا على المسكين في قوله العنق حاصل وان لم يتقصده فليس النص  
 كنه بل المانع منه لا ينفذ في قوله العنق العامة ولا سائر من لا يذوق بل المشي هذا  
 النص في المخرج ولا العنق الطعام من بل الطعام ليس من العنق المنقوش  
 والاعتقاد واضح **فصله** وتدل على الماشط بانها راء العنق عان ليست  
 فيها من ضمير ومبها وصل شرها ونحو ذلك اذ اذنه فيها نزيح كما دعا بالاشط  
 بطلان فيمنع لان اضرار العنق نذره وتقصيره فيقول الامام عن الزاوية حيث  
 قال وكان دليل الخرج الامام والنص لان على بعض اضراره لا فرق بين تاليس  
 المزة نفسها وتاليس الغيرة وايضا وما قبل سابقا وبين الخرج للزواج والامنة  
 للبيح والزوج لوصة المناط وبهم اجرة التاليس كما لا اعراض على الحرمان  
 وكذا بعض الامام فيها كاشف الموصول ونحوها لا يبيح انما العنق انما

[illegible]















أكثر الجواز ولا يخرج بيع المحل المعين من كل المصير فيجب عليه البيع وان فرضنا الجواز  
 الجواز المحل اذا قصد فيه غير البيع لغيره لتمامه من الاطلاق والاستقرار والظهور وعدم  
 القول بالفضل كما يجوز بيع طلبا قصد غير فيه من القول بالفضل والظاهر ان البيع  
 او جازا لما لا يستقره او لعدم القول بالفضل على الظاهر او شفع الما **فصله** في  
 يجوز اجازتها طاهرة موزع الموقوف المتأخر المتأخر من قول القارئ في تلك الحالة للارادة  
 وانما جازة للجهة وانما القارئ في نقلها عنها ولا يصح جاز اجازة كل الجاز وكيف  
 كان فالجواز اجازة الا لا ينعى على هذا فيها وفيها من فرائض المصلحة **فصله**  
 والظاهر ان هذا الاربع مذهب مذهبهم مناسبتة ذكر المصلحة **فصله** الرضا  
 جزم سواء حكم بالذمة على جاز او بالطلقات او بما عاود عقلا وقد كان هذا المصير  
 الا انما ان ستر في القول بالذمة على جاز مرة الا مرة والسابق في البيع والاشي بالذمة  
 بشرط في الاثم لا مانع من ارسال المبدأ الى الحاكم فوطية لاقتل او دفع التزاة بين  
 الممدود وغيره ان لم يدخل في الاسم داخل الحاكم ولو دفع اليه شيئا بقصد التزاة وعلم  
 بشراية نفسه انجز في الحاكم بسببه وجبده ويبيع الرضا على المرفوع مع بقاء العين  
 ونظرا اذا كان مستطرا او ارضا او لم يملك بطريقه او لا شك لا نه ساطع  
 على ما نادر او ارضا ليرتبنا لا للقضاء على اس الامل والعين **فصله** اذا وقع  
 انسان ما لا يخرج ليرتبه فيقول قبل وكان المرفوع اليه يصفون فان من قبل على  
 مقتضى عقيدته وان اطلق جازا ان باخذ مثل احد من غيره زيادة لوضع اليد فله  
 سلطان عليه الملك والولاية والولاية من هذين او صفة واحدة او من هذين او هذين  
 ليصرفه قبل كالمشترى وكان المرفوع اليه يصفون فان علم دونه المرفوع في المباداة  
 بغيره ينعى مقتضا وضع قدره بغيره على احد الطرفين قد التزم عن اخذ شيئا لنفسه  
 من جميع الجواز كان المرفوع والاول في المقتضى بالي كانه في الاقتناء والى  
 في المقتضى على كانه في المقتضى او الجواز اذا جاز على المرفوع وهو المرفوع في  
 او الجواز اذا كان مقتضى المقتضى وغيره مع عدم علم الثالث بغير المرفوع اليه والى اذا علم  
 لا يرد اذ لا يفسد بالذمة وجوه او جزمه المظان للاختيار الاول لا يستحق البيع وعدم

زيت الا زيادة ومعا لم يمدح جازا انصرف في الما لم يمدح الصفة المندوب الا اذا علم  
 بطلب نفسه وان طاهر او فاضل او غيرهما المرفوع اليه والمطالب مقتضى اعتبارا و  
 المصير سالك من جعله على وجه لا يشترط في جاز او ساكن وهو جاز باختيار  
 من نفسه ولا يعلل بالاختار من شئ حتى ياذن له صاحب و غيره لا يضره وذا  
 الا الصادق في المرفوع وان الظاهر ان المسئول له المصدق او الما لان عبد الله  
 الرادوي لم يردى عنه امتضا في الاجل الما لان والامعة المضمرة المصير لم يمدح  
 التقطع فالباختيار والغيرين الوارد في باب الوكالة فضع الوكيل في بيع الشئ من ان  
 يبيع من نفسه فان الظاهر ان المشتاء فيه هو فهم الما في او الاجل كما فيها  
 قبل لا يخرج التبعة في خصوص الوكالة والمرفوع من مخرج وكيل الزوج جازة ترجمها  
 لاحد من ان يزوجها لنفسه ويستند الجواز اما اصل الجواز فتعريفه ان الاصل  
 عدمه واصل الحقيقة الحاكم بالعموم ويشمول المقتضى مثلا او لم يقتضه ان يخرج  
 الوضع لا ينفذ بعد فهم الما في العرف ان الوكيل كالموكل يجوز الما في جاز  
 كما كان الموكل ان يعطيه هذا الما في كانه حتى في هذا المرفوع او ان الشئ في آخر  
 وما هو الموكل في المقام فافق ونفع اليه فغيره جاز لا امر بل الما في فهم الما في  
 نفس هذا الخطاب الذي جاء به الحق وانما في الما في الما في الما في الما في  
 المذكورة المشتمل على صاير مختلفات بعضها وهو المرفوع والبيع الاذن في الاذن  
 اعطى الما في بعضه الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في  
 يسميها ويصنفها في مواضعها وهو من جعل الما في الما في الما في الما في الما في  
 قال ولا يورثان باختيار الما في بعضه في مواضع صما الا باذن غيره الما في الما في  
 صحيح فالذي يقتضيه التحقيق والنظر الما في الما في الما في الما في الما في الما في  
 حكم طالع من الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في  
 او فهم الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في  
 والمرفوع في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في  
 اليه استلزام العرف بحسب الزمان وليس ذلك في الما في الما في الما في الما في الما في







عن الكل اذا اذن من العطف بعضا من المشتبه كان اقرب واكثر من اخطاء واحتمال عند  
كون ذلك ما سئل العطف عليه فميز اخذه جلا الفعل المسجل على العينة وان اجتزعت للعطف  
عليه وكذا اذا اذن اولا واحدا منه وامر باخذه فان كان لا فرق بين المولى والشارع في  
دراهم حراما من اخطاء درهمين ولا يحد في الاخذ من ادم من المولى والشارع وان اذن  
ما لا يقتضيه المصنف لم ينعين اذ لم يميز بين اذن المشتبه بالمحصور ومط وحاشية ما يقتضيه  
وعلى ان يميز على ان لا يجعل كلاما من اذن من غير المحصور والآخر لعدم اليقين لردده الى  
المطوي الا ان يقتضيه من ان كان محصورا فاذ اخذه فلا ضمان عليه مع عدم الخدي  
المقتضى على الاصل ولا يراه من فليس عليه اجرة الرد على المالك كما في مسائر الا ما في الشريعة  
او احتجنا بقصد الاستفاد من الظاهر المالك كذا في الشريعة او يقتضيه انما كانت  
خاصية يقتضيها حكماء من كان جاهلا لعدم اليقين في البود فافترا الاستبان من المالك  
او الشرايع او يقتضيه العارية من غيرها فكذلك على الوجه المعلوم المذكور ومنع انفسه الى  
مثلهما جميع الاستقلال بالرد في جميع الصور عليه الرد الى المالك حين ان كانت باقية  
او مثلا او اقتضاه كانت تافته فان كان المالك معلوما فهو او مشتبه بمحصور يقتضي  
الصالح احتيازا او اجابا ان وجد كبحرهم عليه الا على من يربى المالك بعد اصابهم با  
الحال يدفع به عند خيبر شيئا من اهل البيت الكفاية في القيمة حصول الا بقاء في دفع  
الضمان في غير محصور او معلوم او مقتضى الامصال الى روض في حكمه ولو بدت في الم  
دسا او هذين وغيرهما اذا خاف من الاقارب في التهمة او خلا المالك ان ليس له مقتضى  
بما ذكره الضمان انه لم يقبل الا ان احسان محض الى المالك لا يراه كان ميتا فقتل المصد  
في الاخرة او عيا او رضى بربعه الاطلاع فكذلك والافتقار الدنيا لا يوظف فاصنافا يرد  
اليه في الصدقة وياخذ الما فانه من المصدق فالصدقة موافقة للشواهد لا تراعى  
طرق الاتصال والاجماع والاشارة فقط او كما في رد على الضمان انما لم يرض المالك  
النفس الذي ذكروه في الفتنة باب حكم القطعة المؤبد بعموم على اليد ويقتضيه ان المالك  
اولا هل في النص الواردة في النصية في ما يقتضيه المحقق والوصية بصلها طائفة في  
الاحتياط وكذا في غير من الامر ولا يتعين في الحكم لها وان جاز تسليمه في العمل

السلامة

ولا يمتنع من الضمان ولا ضمان على الحاكم المشتبه به من المالك بالصدقة من بالكلية  
للحق المقتضى ولو ثبت له في متعاقبة على وجهه المالك لخلق الحكم بالكلية فيكون مقتضى  
احدهم برسط على الباقين ويقتضي المالك في رضى مقتضى المصدق مطر يقتضيه  
الباقين الا كانت يدعيه بغيره ولم يرجع على المصدق لخلق المال فيه ولو وكل ذلك  
احد الصدقات لم يكن الضمان على المولى الا اذا اذن الامر بالصدقة على التوكيل الصريح لوق  
بده على مقتضى الصدقة بغيره فان لم يرض المولى لم يصبر المولى ولا يقتضيه ولا يقتضيه على  
المالكين في المساواة او الفقرة من حسن او ذكوة وظهورها والحلال الخصال بالحمل المحرم عليه  
والا يقتضيه بالتفصيل المستندة في باب الخصية دليل ولا صدقة ولو اشتهل المالك حق  
السادة او الفقرة من حسن او ذكوة وغيرها اخرج لان هذا القدر ليس بمحمول المالك ولو لم  
يكن المالك من اهل البيت او اذن المالك او غيرها من محرم المالك الصدقة او يقتضيه على اهل البيت  
وان فرضنا انه لا يقع مما لا يطلق في المحرم والفتاوى في رد الاستفصال فيها وكذا في  
او المقتضى مقتضى به على مقتضى المقتضى لا يطلق اليه وان كان هاشميا على الاصح  
او من حاله او اذ اذن للمحرم والمقتضى على نفسه وان كان من اهل البيت لا اصل فاصد الصدقة  
عن المالك بلا خلاف فيظهر جازعا في الضمان فو ظهروا في رضى وان لم يكن هذا الحكم بشرط  
لصحة الصدقة ولا العزم على عدمه من اهل البيت وهذا المصدق بغيره على المصدق في  
يحب الانصاف برونه مقتضى مقتضى المصدق في المقتضى في ذلك من احكام الدين فيكون انما  
حاصلها بالصدقة ورضا المالك بعد برونه ورضا الما في نفس من باب الدين برضا  
مراعى بعدم رضا المالك فليس من باب الدين لان الاشتغال بها ليس مراعى ورضا  
اقر بها الا في السيرة ومقتضى الاجماع مع الاستصحاب وليس للمالك الرجوع بالدين  
لذلك مقتضى اياها ولو صول لا يشهد ولو قلنا ان يرجع بها فهو رضى من حيث لا يشهد  
اصل ولا يقتضي انفاء المقتضى ولو علم اجماعا بعد رضا المالك بالصدقة فتصدق بالتعبد  
المستفاد من اطلاق المقتضى وهو الثاني من ترك الاستفصال لا يطلق في الفتاوى ولا  
تقوى في غير من المصدق بالدين فيتمتع وان كان الاصل والاحوط الاول وذلك لان  
القيمة ببعض المتنازع لو ظهر ولم يرض وانما لا يتنازع في الحال بالنسبة الى المقتضى بل بانها كانت



اعرف ليعاد الغالب والكثرة الحق والمال بالحق بين العين والعتبة وان لم يكن  
وقد قيل من يبيع المصنفين الموردين في زوايا اقسامهم بغيره ولا يملكه من غير  
مصدق بغيره او مثله من المالك ثم انكره جواز الجارية الجارية او الجارية  
في الموردين من غير حصوله من المالك بغيره او الجارية الجارية او الجارية  
للقية او لارثاء الجارية او لغيره كقولهم ان الجارية الجارية او الجارية  
الارض وارضها الم لا يملكه من غير حصوله من بيت المال **مسألة** ما يملكه السلطان  
الجارية من الغلبة باسم القامة من الموردين باسم الجارية من الارض ومن الانعام باسم  
الزكاة من الجارية من غير حصوله من بيت المال على اربعة اركان عرف بغيره من غير  
جزء معين من حاصل الارض كالثالث في الجارية من غير حصوله من بيت المال  
يملك على الارض والمصنفين من الارض كالثالث في الجارية من غير حصوله من بيت المال  
والجارية باسم اما لان الجارية ليس لها نصيب من الارض ولا من بيت المال  
غير الارض الجارية ايضا ولا على الوجه المشهور ثم قيل في الجارية من غير حصوله من بيت المال  
الاخذ والارضية صدقة على السلطان المتخلي عنها وهو في غير صدقة  
على المقلب على شخص واحد من الانعام باسم القامة من بيت المال من غير  
سلطان بل لا يشترط كغيره من الارض وان لم ينص في الجارية الاطلاق وكان الاصل فيه  
عدم الحاجة حكمه لكن استقر مع الاول في لزوم العرف والاعتبار وقوله في حديثه  
بكره الجارية اما لان السنة بيت المال انما يملكه من بيت المال في بيت المال  
مع اطلاقه اذ لا يملكه الجارية الا ما خرج منها الجارية بغيره من غير حصوله من بيت المال  
ثم قيل مع الحكم السلطان الموردين الجارية كالجارية بغيره من بيت المال  
ام يفتقر الحكم بالحق كغيره من بيت المال الاصل في المصنفين وانما اطلاق  
المصنفين في المصنفين في زمن السور والى وهو القائل في بيت المال  
تقرير الجارية على معتقده وهو عليه اخذ الجارية والمقام غير السلطان  
وجاءت طريقها الاول المذكور في التقييم السابق ومنع الفصل الاطلاق في السلطان  
وان كان هو الذي لا يملكه اما السلطان الكافر فان كان سلطانا على المسلمين لم يفتقر

الجارية

مؤخر

مؤخر في خروج المسلمين ومقامهم في الاستان والسياسة على شرع من وجوده في  
السياسة المتقبل منه وجوه ثمانية ونحوها وهو منقذ بالاية الشريفة على الكفار جازا  
من الزوايا على معتقدهم من الجارية ومع الثاني في بيت المال على الصحة والمسلم المتقيد بالاسلام  
الحكم بغيره من بيت المال كالثالث في الاطلاق في المصنفين في بيت المال لا يملكه ما يملكه  
الجارية في بيت المال اما الاصل للاصل في بيت المال على الصحة والمسلم المتقيد بالاسلام  
انما يملكه من بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
السلطان ان يملكه من بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
بل يملكه من بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
ما يملكه من بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
فيلحق بالسياسة الجارية جميع احكامها الجارية من بيت المال في بيت المال  
الزيادة على هذا في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
الخطا في الجارية وحصوله من بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
بغيره من بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
الاول للاصل الا اذا كانت السيرة غير معتقده او امكنه من غير بيت المال في بيت المال  
من بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
الزوايا بالمعتقده ولا يشترط في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
المقامه من بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
لغير السلطان في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
لا في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
الا اذا كانت السيرة من بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
الصحة او الصحة في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
والجارية في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
باسم الجارية من بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال  
الجارية في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال



المقتضى من فعله ما لا يترتب اهلا فغير مستند وقدر فانه عقل او شرعا واصل اول  
 بل لا يخلو بالمتصرف ان من يملك ذلك معاملة لم يحتفظ ببعده الاصل لم وقع ذلك  
 بنقله تصرفا من بيع وهذه معوضة او مجازة واجارة وغيرها من العقود والاباحات  
 ولا ينافي على اربابها وان عرفنا بعينهم وطولها متعديا على اصل الحكم الاجماع فلا  
 يحكم بالضرورة والعصر والشبهة ولا عبرة بالحال المتأخر والقديم في ذلك انما يربح  
 الشاغل في عبادتها ونعيم القديم ذلك منها ومنه تصرف في الجارية وعملها وعدم  
 في حكمه لا ينافي ضرورة التصرف في الامتلاك الشرعي ولا اجازة مالك الاصل وهو المتأخر  
 كمنه في الفاسد ولا يلزم على المقتضى كما في الخلف الجارية مستحق ان لا يهرق  
 الامتناع من اعطائه الخراج والمقتضى في الارض الخراجية وفيها من وسرهما من  
 السلطان وعاملان ظاهر في خصوص ان كان الاصل وان احتقن بعض المقتضى  
 حلا في ذلك ولا ينعى الجارية الجارية لاخذ الخراج والمقتضى من باب الوكالة  
 ام القبال الشرعية فيكون انما لا يلزم لم القبال الفاسد وجوه وفيه يقال ان ولا يتم  
 لبس من القبال المعصية لان مقتضى العمل ليس بغير الاذن بعقد من العقود الصحيحة  
 بل بوجه وسبيل لراية الفاسدة فيجوز الدفع الى السلطان سواء كانت ولا يتم  
 كالمقام قبل فاسدة وهل القبال الصادرة وكلاهما من العمل المخبر في فاسدة وان  
 كانت مزاجه للعامل الجارية كان بامر العامل الا في الاذن عشرين في انظر لهما  
 انظر في الاول ويجوز الفرق في تلك الاموال باذن المولى من الجارية كما في امام الاصل  
 والسلطان الجارية وعينته ان يشترط او بينهما مثلا من سلطان جارية لا يملك  
 فلا يفتن الحكم بوجوب السلطان الجارية بالقبلة المبهمة وان كان الاحتصاص هو  
 الاصل ولا يجوز له الا ملكه القول في تسلط الجارية عليهم ان يرضوا هذا الجارية  
 بل مدعونه امام الاصل او لا الفقيه لا يرجع فيما يتعلق بامور المسلمين من  
 او انتفاع تسلط الجارية ولو تنازع السلطان في القول به ولم يستقر الامر لاصحابها  
 يجوز فيها لهما ولا لاصحابها مع التمكن للاصل واعتقال كتابه فذلك الذي يفتن  
 بينهما لا دليل عليه ولو اعتلله او اصددها فمقتضى سقوط الخراج بذلك شرعا من المالك

وبجانب ولو نزل السلطان الجارية ببيع الجارية او الاجارة بغير التزيم مع القبط وبنية  
 وبنية القبط الجارية ببيع مع عدم ضبط الاول ثم لا يرد في سقوط الخراج والمقتضى  
 باذن السلطان الجارية وبنية التزيم باخذ وجهان اوجهها لعدم دفع عتبات من المونة  
 وفي سقوطها باخذها اعتدلا او دفعها الكلام في ضرورة التزيم ولا يجوز في التزيم  
 الا الجارية والاصل **فصل الثاني في عقد البيع وشروطه وادائه**  
 هو الاخذ والاداء على غل الخلف من ذلك انما هو من معلوم قد جرى دينه على عقد  
 ذكر البيع على ما يربح المعتد له الكثرة ودرنا وكثرة اخباره او لا يعلم اكثر مطلقا  
 المعتد في نفسه ولا في الاصل في نقل الاصل كما كان الاجارة واصله في نقل المانع ثم ان  
 كون البيع عبارة عن النقل كما هو الحق الثاني اذن الانتقال كما هو الجارية ووجه  
 العقد كما هو من اوجه نقل للمصنف البيع ان جعلنا انما في بيانه كاهو الظاهر  
 وافق من لا منتهى نقل كون البيع عنه فكل ما انتقل اخصا ودره في الاوجه المنة  
 وكيف كان فالقول بالانتقال مدعونه البيع من مقتضى النقل للتبادر والانتقال من الا  
 انتقال وان الانتقال لا يستلزم الانتقال بل واسطة فيكون البيع وان صحت الاصل  
 على حد سواء وعن جعلنا ملكة ومن المعلوم ان مقتضى النقل خاصة لا انتقال  
 وبالجارية لا يرد في نقل بل في النقل باذن العقد مضاعفا لان المتبادر منه هو النقل الذي هو  
 من مقتضى الاصل لدره النقل العقد للنقل الذي هو من مقتضى الاصل وان  
 تطابق المبدء والمقتضى الاخر في الدليل فلو كان البيع بعق العقد كما تقتضيه  
 عتبت فلا يحتاج الى القول مدعونه بآداء العقد مدعونه واما انفسهم المعتد له  
 البيع ويخرج من كون المتبادر من قوله البيع صحيح او فاسد او لا اذ هو جارية العقد فكل  
 هو جارية في نفسه جارية لا في نفسه فالتزيم في سبب النقل للتبادر في انفسهم  
 من البيع للتبادر مدعونه التزيم وخرج عدم ثبوت الفقيه الشرعي ولا المستر في ضرورة  
 الصحيح والاعم فيما ثبت في هذه الامور ثم ان لا يطرد في تزييف المص من جهة نقل الملك  
 بغير شرط في الاخبار مع ان البيع انشاء الا ان يعمل الا في قوله هو النقل المعتد او  
 يعني ان الظاهر من القريب كون النقل حين ذلك لا لفظ لا بغير ومن جهة دخول

فصل في  
 عقد البيع







مع ان الفعل حصل بغير العلم والاعلم على عدم القبول  
وان اختلف في النقل والاباحة فثبت على اية السيرة القطعية من المسلمين  
والاجماع المحققين من عدم قولهم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم  
الكلام والخبر الوارد في قوله المحقق في التعليق للصيغة الظاهرة ان البيع لا يحصل  
بدون مضاف الى الاصل وعدم حصول العلم بالاباحة لان العقد موثق باللفظ او مقترن  
البيع وصحة البيع على مجموع بل من الغيبة الاجماع على ان ليس ببيع بل يتبع كلامهم  
ليست بان القاطن بغير شيء كونه بغير شيء بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم  
المكمل في نفسه وكل بيع ملغ في نفسه من مال باعته وان كان بغير ان يقال ان  
التعاقب في زمان ما يتبع على البيع كما في ذلك لا اعتد به في البيع كما في المعاطاة  
سلبا عدم القطع بعدم صدق البيع فلا اعلم من الثالث ان البيع اذا اقبل بالحق  
تبادر المعاطاة او بالحق لا يتبادر مع الصيغة اذا اختلف متعلقه لم يتبادر باحدهما  
كما في الالة الشريفة كان محلا ولا يتبادر منه شيء فيجب على من المتيقن وهو مع الصيغة  
مضافا الى ان لا يتم هذا الادعاء وهو كون المعاطاة بغير حصول الالة اما في  
ان الاصل في الفعل ان يكون بغير العلم بان المعاطاة اذ اختلف بين الناس بيع بائنا  
لا يصح او بغيره معونة فيندرج في ذلك البيع والادعاء في قيام فريضة على ان قصد المقاي  
هو البيع كقول المشتري في حق هذا الشيء فان كان الاول فهو فاسد وهذا الاصل كلامه  
وان كان الثاني فالعقبة القطعية متينة غالبا والظنية منها جزء في الالة لا في  
الافعال التي هي من الموضوع والعرف وان من غير من الاجزاء اما في العرض البيع  
على المعاطاة فيجوز اطلاقه فيهم يتبايعون في ذلك حاله اقبل نقل اصداده الاخر بغير  
الصحة وسئل عن حال الالة فقال بغير العلم والبيع في ذلك بوجه الاول من ان قصد  
المتأطرين التباين والعقد تابع للمقصد فالاباحة المسلمة عند غير من ينزل بالقول  
الاول لا تستصواب الا مع حصول الملك ووجهه في قوله مقصد هو الادعاء مكاره كما  
دعوى كون المحبة بغير علمه فانه ظاهره وبوقته البيع الفاسد فانهم لان يحكون  
بالاباحة وان علم المتعاقبان بالفساد ولو قبل سلبا اقتضاء تنقيده الا ان الملكية

عليها

ذها بالكل الاجماع ذل يحارب التصرف في بيع المعاطاة فان كان هذا ادعاء اجماع على حراز  
التصرف في مال الغير بغير اذنه ولو كان التصرف بالبيع الفاسد فاسد لان الاجماع على فيه  
على عدم جواز التصرف في ملكه كان المحبة في ان يتركه بغير العلم بغير العلم بغير العلم  
لان الملك على الملك لا يملكه بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم  
الالة ان يملك المعاطاة لعدم الجواز في بيع الاذن بعد اقتضاء فريضة لان المحبة فيها  
تقليد لظن ان العلم هو ان حكمه لا با حرة البيع انما هو الفاعل عدله لا الاجماع  
وان الفرق بين الفعل واللفظ ودعوى سلبا على ادعاء هذه الاخرى في كون المحبة في  
ادعاء مقتضى شروط الاخر في السيرة غايه البراهنة من الفساد والاشارة في قيام السيرة على  
اجراء احكام الملك من العقد بغيره في المثل على اخذها بالمعاطاة مع علمها  
بقضاء السيرة ولو قيل ان ذلك لم يجرى في العقد الضمني كما جري في احكام الملك على سيرة  
المساحة المطلقة بل يجرى في كل مورد والعرض هنا في المقابل هذا الاباحة المطلقة كما  
في قولهم مقتضى سيرة على التعلق ان العقد الضمني محتمل على خلاف الفاعل  
غير علمه في السيرة ولا دليل هنا على الصحة وان ذلك لا يتم في مثل الاجزاء في الزكاة  
والاستطاعة من الموارث وغيرها فانه لا يحصل هنا عقد ضمني مع ذلك السيرة على  
لعمري احكام الملك يخرجون الزكاة وجزاها حصول بالمعاطاة ويمكن بالاستطاعة  
ومتوارثون وهكذا وان العقد الضمني في كل من المالك في بيع المعاطاة لا يحصل  
الملك فيه لان اذنه كانت مقيدة بالملك مع عدم حصوله كما يقتضيه الضم لان كما  
اشترنا فكيف يقتضيه ضمنا اقبل في الاباحة المطلقة فالقياس مع الغارق الثالث  
ان كون التصرف من احد المتأطرين بغير اذنه فاعله لا يملكه بغير العلم بغير العلم  
مشقة الشريعة وانما كونه بغير اذنه هو الخفاء فلا يظن ولكن تصرف ذي الخفاء  
والتمسك بغير ما اذن من هذا كونه تصرفا بغير اذنه بغير علمه بغير العلم بغير العلم  
ان لم يتصرف في ذلك الاخر بالخفاء تصرفا بغير علمه مع نية التصرف في ملكه فغيره  
بغيره ان لا يتم ذلك عدم كونه اذنه بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم  
حصول الملك بالتصرف في ملكه كونه وحلي الامتة المخروجة بالمعاطاة بدون نية التعلق

ام بشيعة وجارية العبد المأخوذ كذا بدينه فانه القائل جارية عبد القدر وهذا من  
 الخلق القدر للبيعة والبيع المستقيم للملك عالم يتوهم التملك فبشرع العبد المذكور  
 ان الملك قد حصل بعد التصرف فاصل التصرف وهو الوطى والجارىة مثلا فاصل  
 في تلك التصرف فليكن ما ذكرنا من ان في الخلاف يحصل الملك بالتصرف قبل اتمام  
 الخلاف فيقول لا عين فبشرع ما مر من ان لا عين على حصول الملك قبل الاصل  
 وهو الدليل على ملكية التصرف عند الوطى وهو الاجماع والسيرة كما قبل من المعاني  
 ان القدر للملك المستقيم منه هو الخلاف وانما بناء على التفرقة فالتصرف قبل  
 نوى عدم لزوم الدليل كما في تصرف ذي الجوار المستأجر ان كان ثلث احد  
 العويشين باخره او بغيره موجب التصرف في العويش الاخر ملكا للمعا كالمستأجر  
 الاعتراف به بعد ان لم يعد كونه النافذ في النوافل سيما ان يكون ثلث شيئا غير  
 لشيء اخر كما ان كونه النافذ موجب التملك المختلف في عدمه بل ان ملكه النافذ  
 ان كان قبل التملك فليكن التملك موجب الملك وهو خلاف التصرف في غيره فلا يفتى  
 للملك بعد عدمه من التملك فلا يوجد مستقر الحق يكون متولا كما قبل التملك  
 ان كونه التملك من الملك القدر يحتاج الى دليل كما في الدار وقد حصل الملك القدر  
 ولم يحصل التملك منها فالحاصل ان كونه التصرف ملكا مستلزما للدليل ان التصرف في الجار  
 فرع الملك والملك فرع له فالحاصل من المالك اذ في التصرف مع عدم التصرف الملك  
 والتمليك التنازع من انما والحديث قبل التصرف ان جعلنا امره ملكا لغيره ولا  
 العين فبعد ان لم يعد كونه محدث شيئا ملك لغيره ملكا لنفسه والعين فالحديث او  
 جعلناه ملكا للمالك الا قبل فلا يصح رجوعه بالنماء دون العين ومن جازى  
 المشتري بالمعاطاة في الخارج بدينه اذ البيع فالتصرف في ذلك قبل التصرف في  
 اذ البيع بالتصرف والنماء مع عدم حصول الملك يخطئ وكلاهما خلاف السيرة والبيع  
 المستقيم المتأخر ان كونه ثلث العويشين مجرد الاذن في التصرف موجب العين المستقيمة  
 من الطرفين لا الرجوع الى المثل او القيمة حتى يكون الرجوع بالفناء لا وجه له لان  
 اذ كان كانت بحيث ترفع ضمان التملك راسا او بحيث يكون ضمان المثل والقيمة

فلا معنى لغير المستقيم وان كانت بحيث يكون ضمانا للشيء فيكون الدليل على كون الدار  
 بهذا التصرف موجب لغير المستقيم لا بناء على صحة المعاوضة على المال الذي يشتريه كقول  
 صاحب المال العويش فبشرع لما هنا وان التملك فعلى كذا وبقي الاخر فيكون باقية  
 بغيره من ماله وان ثبت خبر ما ذكرنا وجب لغير هذه المعاوضة الا بوجوبه كذا فاسوة انما  
 عموم قوله بقوله فبشرع ومنه ما ذكرنا وجب تسليم صحة النجاة عليهم وانما في النجاة مع  
 كنت من الاذن والتعاوضة في الدار في القاية ان التصرف في كل الماله من الاشارة  
 المصحة تلك المعاوضة في النوافل الشرعية بصورة من ماله كما هذه من النوافل ومن  
 ولا شارة اليها شارة وانما بعض التصرف والعين التي لم يعد ماله من العتق والمستقر في  
 مقام التصرف في الجار فبشرع في العتق والمستقر في مقام التصرف في الجار فبشرع  
 المثل في الجار والركوة واداء غير الجار في الدار وانما قوله في المثل في الجار  
 على احوالهم وبشرط سابقه ما نقل من ان معناه تسليم على الجار القدر المستقيمة  
 من البيع والشراء والاذن في التصرف في ذلك الا ان يكون نصيبه من القيمة لم يمتد  
 لما لم يجد فيه فبشرع من ما هو من القيمة ويكون فعله فيما فعلوه ودليل على صحة  
 واما ما هو ما دل على ان لا يملك الماخره سلم الا بطلبه فيسقطه سابقه من عدم البطل  
 بالمقام وهو مستخرج من الامكان مع ما مر من الدليل الوارد وانه لو كان نصيبه من الماخره  
 التي لم يمتد في البيع الفاسد متبايع علم الطرفين بالتعاوضة مع انهم يحكمون بمقتضى  
 المثل او القيمة والحال ان كلا من المتعاضدين قد مضى واخذ به بغيره مما قد مضى  
 صاحبوه ودعوا عن حكم المثل والقيمة لا لتعاوضة بل للاجماع مثلا وانما الفناء وانما  
 عموم قوله في الماخره من عند ربه ثم في ذلك الا بطلبه فيسقطه سابقه من عدم البطل  
 لا مطلقا في الماخره ولا في الماخره فبشرع في الماخره وانما ان نصيبه من الماخره من الماخره  
 الغير المتأخر الا بصحة تعيينه كما عرفت من ذلك على الماخره فيكون المعنى ان الماخره  
 ان تملك هذا الماخره وانما نقلنا خلافه بالمعنى التي عرفت في نفسه لا يتم في  
 التملك باخره ما هو من العتق الضممي لا دليل على كونه لا يقتصر على ماله الدليل  
 دليل على ما عليه وانما كانت فيما ذكرنا قد عرفت على انبطل ما مر من ادله هذا القول

قبل تصديقه  
 ملكا للوطى



عرفت ان لا يصح من القول الاخير وان كان القول انما يحصل بالشرف والظن والعينه  
 ولا يعلون من حيث عدم ان ارادوا الفسخ بالانقضاء المستند لغير الشرف عدم مخرجه الا  
 ليس انما يشترط في القول بالصفحة الحيا على الوجه عند ان مقتضى ذلك ان  
 فالباهر النقل والانتقال لا للقول وهذا يحصل بالمعاطاة المتداولة بينهم وانما  
 فمنها امور الاول المعاطاة اما مع البيع فيكون فيها ما هو عويض فيها بعوض  
 ام بعد منقول الحيا انما لا يقول بانها لا تصدق الا ما شرطه كلامه واما على القول بانها  
 الا باخذ خاصته فليست يتجاء وان حصل اللزوم بالشرف او بالظن لان الشك لا يصح  
 على البيع كما لا يصح على الا باخذ الحصة ولا على التركيب منها بل انما جعلها ابا حرة  
 بعوضه فقلت انما عقد بيع لم يصح بعوضه فلو كان منقول النقل والظن حين العقد  
 وجهه سلب البيع عند القول بانها عقد نقل الملك ولو شرط في العقد ان يكون منقول  
 واصلا وان لم يشر منها من انقسام البيع وجهان الاول ان السيرة جرت على عدم الالتزام  
 فيها حكما لشرائط البيع من معلومية الكيل والوزن والاحول في المشتريات فاجاز المجلس  
 في المصروف وبلوغ المعاقاة السيرة فان ثبت صحة اصل المشتريات كانتا عقد مستقلين  
 مشروطين لشرائط البيع وغيران السيرة لم تثبت الا في مستحقة الشرائط فان اراد من كونها  
 عقلا مستقلة انما عقد مستقل انما حصل مستقل في صورة عقد الشرائط من معنى البيع  
 كما هو مقتضى الدلالة في ضابط الاعيان سواء تحقق شرط بيعه ام لا في كونه  
 وان اراد ذلك فيما لم يتوفا البيع بالمعاطاة مستقلة فثبت السيرة على الاطلاق  
 في ما لا يصح انما يصح للعرف ومع نقل شرائط بيعه يكون مبيعا فاسدا ولو شرط ان  
 نقل لشرائط البيع ببيع لكونها بيع صحيح لا فاسدا لاختصاص الشرائط المذكورة بالبيع  
 لا للتعليق كما يريد البرهان من عند بيان الشرائط لكونها بشرط النفاذ في المجلس  
 بيع المصروف فانما كان في البيع القول لا في البيع الفعل الحاصل بنقل المعاقاة  
 الذي هو المعاطاة وكثير من شرطها ان المتعاقدين لان العيب سلبا بالبراءة لعلنا  
 ان ظاهرهم كون الشرائط لشرائط البيع لان يكون مشروطا انقسم من البيع ولذا انقل  
 ان قولهم في شرط المتعاقدين في البيع يدل على ان المعاطاة المطلوبة من النقل ليست مبيعا

مع ان من يقول انما يصح لم يصح لعدم اشتراطه بشرط البيع ان لم يصح خلافه ولو  
 قيل ان المعاطاة وان كانت مبيعا لكان الحاصل من شرائط بيعه لا يصح مبيعا لها  
 نقل على الصلح او اليه المعوضة على النقل المثل على الصحة ولا نقل على البيع حتى يحكم  
 مبيعا لها لا خلافا لشرائط النقل ان ذلك تسليم منك لكونها مبيعا فاسدا انما عقد  
 البيع فقلت من شرائط بيعه البيع واما النقل على الصحة عند الشك في ارادتها البيع  
 ام النقل مثلا فلا يابى عند ان كان اصل النقل على الصحة هذا عا وفتة  
 مع كون الاصل في نقل الاصل هو البيع لكن الاصل السابق اقرب لكونه بقدر ما  
 الشك في الاصل ان المعاطاة على الخيار من كونها مبيعا فاسدا لا لكونها لا في غيرها  
 الحاصل في البيع المذكور بل كل عقد خيار لا يجري فيه الخيار الا لانرا ان كان الخيار  
 امرا فلا يابى في بيعه خيارا المتعددة في عقد واحد ويظهر الفترة عند انتقال  
 بعضها دون بعضها لظهور راجعهم عليه ولا يصح في ذلك الخيار في العقد المذكور ثم  
 بعد صحة المعاطاة لانها في المصروف مثلا جاء فيها الخيار للعموم فلا يشرط  
 في العقد ان يكون من قبل المصروف وسائر ما ذكر من تلك الجزئيات جارية والمجلس لان  
 البعدان والخياران مالم يشرقا كما في النص فيم ليس للمدعي خيار المجلس على مجلس الشرف  
 حتى يثبت خيار المجلس في مجلس الشرف بل يثبت خيار المجلس في مجلس المعاطاة  
 يقع فيه الشرف لان الظاهر من النقل المذكور عدم الاتفاق من مجلس البيع ولو شرط  
 الشرف من مقتضى الخيار وعندها سبب الثبوت للخيار ان الشرف  
 الخيار وهو ان كان في خيار الشرف من الالتزام بالبيع وانما ما كان فيه ثبوت الخيار  
 كما يضا عن فيه فهو لا يشترط الخيار ولا يثبت فيه ثبوت بعهده ثم الشرف مسقط للخيار الذي  
 كان في اصل المعاطاة وهو جزؤها بالذات فالشرف جعلها لازم من تلك الجزئيات بالخيار  
 المدركة جزئيا بالخيار في المعاطاة على امدل الخيار فان كان منها ما كان مبيعا فاسدا في خيار المجلس  
 ابرئنا محكمة المعاطاة والا فلا في كل جزئياتها في ضمن المعاطاة اتم لا يقتصر  
 الظاهر انما علم على عدم وجوب الوفاء بالشرائط المستقلة الغير المذكورة في عند وصفا  
 والا فذكره لخص من الشارطة بما عليه وكذا لا يجب الوفاء بالشرط المذكورة في ضمن

جائزا

العتق والجائزة بل ما فيه الاشتراط فمقتضاها عدم حرمان العتق من المشرط  
 فيه شي بدون هذا الشرط والمقتضى من المعاطاة معاملة جارية في خصوصها المشرط فان  
 ما ذكره في قوله ان لا يشترط بين العتق والعتق فكيف يشترط في المعاطاة انما  
 كونه المشرط باللفظ ضمن المعاطاة الشاكلة لا يصح حرمان المسلم والنسبة في المعاطاة  
 بالمسيرة فيكفي القيد من احد الطرفين فلو لم يحصل القيد في طرف واحد لم يصح  
 الاصل في كساية استقامة العتق وحرمان العتق من ذلك المسيرة كما في البيع بالعسقة نعم  
 لا يكفي في العتق التخلي بين المبيع العتق من العتق والمشتري لعدم صدق المعاطاة والقيد  
 فكما لا يصح المعاطاة على ما في الدعوى ان كان الثبوت في الدعوى من الطرفين لا يشترط القيد  
 واما لو كان الثبوت في الدعوى من طرف واحد وحصل القيد من الاخر ولو بلا استقامة  
 في القيد فلا بأس بالمعاطاة الواقعة بين الناس بدون ثبوت الثبوت واخذ من الثمن  
 ويكتفى بكتب البائع فثبتة دفعه فثبت ما الحكم بفسادها واما القول بكون البائع  
 من المشتري في كل من تعيين العتق والمبيع والعقد او في بعضها كما اذا كان في البيع  
 من المشتري في كل من البائع سوجبا قاطبا باعقار من ولا يصح بيع المشتري على الاخر  
 جملة على الصحة الشراعية لكن جريان المعاطاة في مسائر العتق وهي القرض حيث  
 الناس يكتفون في وقت القسط والمطالبة بالاداء وسواها من هذا القبيل في البيع  
 وكذا لو كان المساجد وغيرها من دون اجران مسبقا الوقت ومن دونه فثبوت القرض  
 عليه ويكتفون بغيره وسكتهم مثلا والمسيرة فاقعة على وجه هذا الوقت ولو لم  
 لان هذا الوقت بعد حصول الوقت استحق الثواب من الله سبحانه والثواب لا يرد اليه  
 فقد ثبت ان احد العتقين فسادا لا يلازم جريان المعاطاة في المسيرة والابحار  
 المحقق على اشتراط اللفظ في بعضها غير ثابت والمنقول عنه ان كان لا يثبت المثل مع هذه  
 المسيرة نعم لا يصح المعاطاة في النكاح ولو منعها الاصل وهذا المسيرة بالمسيرة  
 على اختلاف دعوى ان لا يقطع من اجماع وان من مستاجر مؤدق عتق بعد ان يفتقر  
 القجارة والاهارة لا يملك والنقض النكاح على ما جازت لا يخاصه ما ذكره من اجماع  
 على اشتراط اللفظ في النكاح مع ما في الاحتياط في الفروج وحكاية الخلاف من ساذم ناظر

العتق

لا يشر ذكرا في جريان المعاطاة في مثل العتق والاصح ان يجرى وانما الاطلاق بالمعاطاة  
 لما في كلامه في المسيرة وفيه ان لا يلازم المعاطاة جوار العتق لانها عقد جاري والا فلا يبعد  
 عتقها بالاجزاء فخرها ونفيه ان الاصل كما في هذا في اشياء لزوم واما الاطلاق فلا يجرى  
 فيها المعاطاة الاصل في المسيرة نعم يكفي في بيع العتق الجارية الذات كالمعاطاة العتق  
 وهل يكون وفاة الدين بغير الجحش من المعاطاة وحيث ان من اشرعها بغير لفظ  
 ان بعد التراضي للجحش العتق يحصل ولو في الذمة فكيف يكون معاطاة الاظهر ان ليس  
 بمعاطاة بل هو داخل في وفاة الدين حرفا فان الوفاة بالدين لا امور بغيره المقادير  
 ان يكون بالجحش او بغيره مع التراضي مع ان مقتضاها وفاة الدين لا البيع والمعارضة  
 الجديدة والحصل ان كل مقام حرث الحية فخير المعاطاة كالمبيع والمهر والاهارة والعارة  
 والمرار والوفاء وغيرها من غير ان يشرع على العمل بالسيرة ولا يشرع على غيره فثبت  
 انكشافا لا يكتفي بالمعاطاة ثم اعلم ان الاصل في نقل الاشياء بالعرض هو المبيع فلو  
 نقل شيئا بغير المعاطاة عمل على البيع لا الاصل والدية المعقوضة بالم يمكن فثبت ذلك  
 للخلع ولا يشرع في مسخرة الزناح واستحق الاصل في ثبوت العتق بغيره عند  
 مقتضى العتق كونه حرة لا صليا لها وان قلنا جاز للزوجين المذكورين ان كان الاصل في  
 العتق بغير المسيرة بغير مرض كونه عاريا او بغير مركز اجارة فالمعاطاة في ثلث المعامات  
 على ما هو الاصل الا ان يكون فريضة على خلافه واما الواعضاء فبما لم يدر ولا يفرقة  
 المعامات من عارية او هبة مثلا لم يحكم بالمالك المستحق العتق اما جارية من الطرفين  
 او لزم منهما او لزم من طرف الزوم لا يستحق المالك واذا اشك في طريق الجواز على  
 العتق الا لزم بغيره فثبت ان من موصوته كمال لا يستحق المالك والزوج واما ذلك  
 في طريق الزوم على العقد الجارية بغيره فثبت ان من موصوته بالاصل الجواز لا يستحق  
 اجزاء المقدم على استحقاق المالك لكونه متبوعا لذلك بما اذا ظهر ذلك فلا بأس في  
 لزوم المعاطاة مع تلف العتق ولا جوازها مع بقائها كما كان حال البيع في قوله  
 مع تلفها مع ما كان من الاكتمال جوازها وحيث ان جودها للزوج المسيرة والعقود على  
 تلف ما اذا رجع المثل او القيمة المتعلق بغيره العين ولم يقدم الا عليه لا يستحق



الملك ولا يجوز استصحاب الجزاء بالملك على الجزاء من الإجماع المحقق أو المشتق أو غير  
انما دل على الجزاء بالملك والرد على العيين للسلطان ومن المعلوم تقدم مقتضى العيين  
أو من جهة فلا مستصحب وان كان استصحاب حال الإجماع محتمل فيكون استصحاب الملك  
من المعارض ان يقال ان البيع كان حال قيام العيين منصفها بالجزاء للإجماع أو  
غيره فثبت صحة جزاء البيع اذا ثبت صحة العيين فاذ استصحب جزاء أصل البيع وشيخ  
من تلف منتهى المشتل والتفتة وهذا الاستصحاب مستقيم على استصحاب الملك لما في قوله  
الأصل الجزاء لكن كيف في الحكم بالزوم والليلان الأولان ولا فرق فيما ذكرين تلف  
والصحة وكونه التفت هو الحال والمفتول الجير والاجتهاد فيهما ويزيد من التلف  
منه شيئا أو لا شيئا وربما كان التفت متلفا لما فيه أو غير صاحب كذا خلاف  
الواقع في هذا النوع المرنسح المعاطاة ان كان مقتضى الرجوع وان كان من باب التفت  
والعصا ومع التفت على طر الأول حمل الفعل المسجل على العينة واذ نقل ما اخذه بالمعاطاة  
لا يخرج بعد ذلك جاز ولا خلاف فيه وعليه السيرة وهل يميز ذلك لئلا يكون  
الشرعي كالمانع العقل الحاسل في صورة التفت لم لا يحل الاطره بل يرجع بعد التفت  
بمقتضى التفت أو قيمته من العيين المتقول في هذا العقد المتأخر الإجماع للزوم للسيرة و  
هل تقابل التأخر والمتقول ليرى المعاطاة هو زلف من أحد المتعاملين وحيث من ان  
المانع وهو الحيلولة في التفت الشرعي فإذ تقع فيه وجواز التفت كما ان العتصوب  
فيترجع إلى المشتل أو يقتصر على التفت كما ان العتصوب من العيين وبعده ذلك وتلك التفت  
من العيين فلهذا يفسر من ردت المشتل والقيمة وأخذ العيين ومن انشغل المتقابل حصل التفت  
فيستصحب وهو الاظهر بل اذا قلنا ان نقل العيين لا يصير المعاطاة لازمة ففسر بالتفت  
المعين ورجع إلى المشتل والقيمة ثم يقال للمشتل ان العقد السابق لم يكن له الرجوع  
بالعيين لان رجوع من تلفه بالرجوع إلى المشتل والقيمة معا مرجعية لا هي زلفا لها  
فان اتبطلت ان لا فم يكن كالتفت العتصوب التفت مع الفارق ولو ذهب العيين فإ  
يقض بملكه على كون التفت شيئا لا يصح في حصول الزوم بذلك وليس في التفت بعد ذلك  
كذلك ولا في باب البيع من أصح التفت في الرجوع من ذي الجوار كاشفا عن الالتزام

بالبيع لم يبره ذلك بل لم ولا التفت المستصحب الجزاء وحيث ان أظهرها الآخر ان استقام  
الجزاء ولو لم يبره انما لا ينفذ فخرج به بالشرع في البيع فويل بغيره بالليل والليل  
هنا وان الجارة البيع عرضي فيحصل بغيره هنا فاذ لو نقل ما اخذه بالمعاطاة ونقل  
جانبه فالتفت للزوم وأحصل فاه العيين المتأخرة بالمعاطاة في الزوم المعاطاة في  
مطلوب المعاطاة للزوم في المشتل المتصل لا المتصل بجزءه من الأول للسيرة ولو فرض فقد  
السيرة في بعض صور العتصوب والفراده حكم بالجزاء في صورة التفت في تحقيق السيرة على  
الزوم فيحكم بالجزاء في التفت ولو نقل التفت في الجارة في الزوم وعد من وجهان وعلى الآخر  
فقد وجوه بعد التفت في العيين مصلوب التفت ومع التفتة فبعض الجارة أو بغيره  
للتفتة ووجهه والأول للزوم والعار من ان أخذت نقل التفتة فكذا لا جارة أو لا  
لم يكن المعاطاة وأما التفت في العيين فان كان حيث لا يصدق حصة من العيين  
لزم من المعاطاة برور التفت على حيثها الا اذا استلزم الزوم في الركن فالتفت لا  
جامع أو السيرة فلهذا لم يعلم ان المعاطاة التفتية لمقتضى طائفة أو غير أو المركب  
من التفتية والتفتية لا أثر للأصل كما ان البيع بالعتبة اذا كانت بالمعاطاة فقط  
مثلا لم يحصل الانتقال من حصل التفتية من الطرفين لان قصد المتقابل كان النقل  
بالعتبة المعاطاة فالتفت بالمعاطاة في قصور ووباللفظ مقصور ولكن الصيغة  
بالطرا لا تفرق فلا يحصل النقل من السيرة وبعيد من البيع الفاسد ولو كان الا  
يجاب باللفظ والتفت بالاعتداء والعكس لم يفرق للأصل وكذا في سائر الأفعال  
من الاستانة والكفاية والمصا فخر والمساواة ورجح الحصاة فيغيرها الأصل  
فلا قصد النقل بلكت الأفعال لم يحصل النقل وان حصل التفتية لم يفرق **في**  
ويقوم مقام اللفظ الإشارة مع العذر الأصل عدم حصول النقل والانتقال بأ  
الإشارة وتتمثل العتصوب على ما مل مع انما لا يفتقر فإلى الا لفظ بمقتضى التفت  
ولا دليل على اعتبار هذا اللفظ هنا مع ان مقتضى من بشرح صيغ العتصوب في هذا  
والفتاوى وذلك يحصل بالاستحالة لا مثل تلك الأمور والفتوى كقولهم التفت على قيام  
إشارة الآخر من قيام اللفظ وهو قول الإجماع والاستتراء للزوم العتصوب ولو قيل





حمل على المحذور من الظاهر لكونها مضمرة بقصد صاحبها لاعتقاده ان المقبول  
 ليس قاصدا للبيع وقيل قد ورد ان شرطه خطأه واقفا للاصل ولا يرفع اعتقاده من  
 ليس قاصدا للقبول ونحو ذلك العكس على الاحرى ومن وجبة العقد نظر الاكثر من الخطأ  
 لا مخاطب بها طاعة معين قبل العقد فحيز الاول لا العلم غير كاف فلو قال في محضر جميع  
 نعم هذا المشاع عاين من يشترى قبل واحد منهم ولم يكن بينهما موافاة في تلك الحالة  
 بتلك الكيفية عند تم لو كان موافاة بينهما وكان معدود هذه الكيفية كذا في محضر  
 عدم التوافق في المشتري بعد تلبية وقصد من الخطأ غير فادام للشرع للمعذور  
 بدو من وعدة المشتري في الخطأ في ذلك القول بواجب ثوبا معلوما من شخصه في المشتري  
 واحدة واراد ان يخلو في كل منهما تأملا اشتري الا كان اراد ان يخلو في كل منهما تمام هذا  
 عند مع اتفاقهما في المشتري للجلل ان الذي يبيع بلا مرجع وعدم توارد المال لكن في كل واحد  
 واحد ولو سبق قول واحد بطلان الاخر ونحوه في السابق بقا في القول في كل واحدة في  
 الاخر في الشرع غير قبل ولو باع شيئا من شخصه فظهر ان المقبول في الذي هو  
 المتاح لغيره من مخرج للعموم وكذا العكس وانما الوجه في المشتري فغيرا ما سمعنا  
 الا في كل واحد في المشتري في المتعلقين في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 الصفقة متحدة بان اعتقد المشتري والمشتري والبايع والمشتري في المشتري في المشتري  
 المتعلقين بينهما في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 والزماد والمكان فلو قال بغير الكفاية بماه فقال قبلت بغيره او بغيره في المشتري  
 بغيره في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 يكتفي من عدم قصد المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 والا كانت مستعدة في صفته واحدة في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 بعينه في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 البيع والا كان في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 للاصل في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 بغيره في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري

وان على المشتري التزج للجلل بربط البائع بنقل ادها مستقلا وعدم دلاله للفظ  
 بل ولذا علم ربضا البائع بنقل ادها مستقلا لم يبيع ما ربا بقاء من عدم كفاية بغير  
 الرضا الخلفي بدو الكاشفة المقروضة ان لا يبيع الا مستقلا من اللفظ ان لم يبيع  
 الاضمار ولا يرضى قيام قرينة على ارادة من اللفظ فلو دمج في الصورة لا يبيعه  
 طلاقا بقدره في المشتري باهو بقدره في المشتري لا يبيعه بقدره في المشتري في المشتري  
 فاعين جامع المتاحدين اعتبار بقدره في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 ومن ثم ان في كافة الصفقة في المشتري باحدها لا يبيعه لان الصفقة من ثابت المشتري  
 وان كانت العامة واحدة في رتبته الصفقة لا يبيعه على بقدره في المشتري في المشتري  
 ان اعتد المشتري بالصفقة لطلال المعاملات لا يبيعه على بقدره في المشتري في المشتري  
 بعض المعاملات الواحدة وبما تجل في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 بغيره في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 مستقلا فلا يبيع الصفقة في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 حصة احد الباعين بغيره في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 المتحدية وطهر حكم صور التلويح من الصور الاربع هذا حال النظار في المشتري في المشتري  
 اما المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 قبله بالعين انما من الاكثر في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 عدمه في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 ان القول بغيره في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 وقصد الا ان مقتضى الشك في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 بغيره في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 حارة من انشاء الرضا لا يبيعه في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 نعم القول بغيره في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 بعد الايجاب في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري  
 بغيره في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري في المشتري

الام من





المستوفى من البيع انما هو ما لا يملك من العظم بل من ظاهر معنى ان لا يملك من غير بل يحكم  
 الامعاء على عدم الانقضاء بسبب الاستيفاء وادعى عدم القول بالفصل بينهما وبينها  
 ما عدل الماضي من غير عرقلة نقل المالك والاشياء المضمومة بالعقد ما عدا ذلك كالفصل بينه  
 وبين الاضمار ونحوه بالقرينة او موضوع ما لا يشاء خاصة على ان يكون من ركيب  
 كان من مخرج في نقل الملك حيث دل على وقوعه ولو لم يكن الماضي فاذ لم يكن ذلك هو  
 المضموم كان وقعه لا ان حاصلا وليس له ادعاء ذلك فان المستقبل يشبه باليوم  
 والامر بعد من المدة فانه لا يقتضي انشاء البيع من جانب الامر بل هو انشاء طبيعي  
 الاستيفاء استيفاء بالاستعلام مضافا الى ايراد المتعارف بالبيع الماضي الذي هو  
 المضموم من مخرج بعض من الماضي من الاستيفاء ولم يرد في وقت العقد وفيه ان  
 الامة الشريفة اعلمت بالاجال للامعاء على عدم اعادة تملكها في بيع جميع المضموم  
 عطل وهو من انفسهم لا يمتنع حيث انهم لا يزالون فيكون بعونها عند الملك وانما  
 يحكمه باليوم ويخرج ان ثبت شاهد بالدليل ان الغاسد اصدق عليه انتم العقد  
 والاول موجب لخصيص الاكثر والثاني من انفسهم وان العداة الشريفة ومنه  
 عن الغاسد وصحة التسميم اليها وانما يحكمه بكون الامعاء في المصداق انما هو العقد  
 المتعارف من الخطاب وعليه يقال ان يكون اشارة الى العقود الجزئية الشخصية  
 المتعارف من مذهب البيع المتكلم بما في عقد الامعاء من كون من العقد الشخصية  
 المتعارف من الخطاب لا عند الشك في تخصيص مخرجه او غير عليه ما ورد على الاحتمال الى  
 قل اول العقد الصفقة المتعارف من الخطا والمال بالحق والعنف ان يكون العقد  
 متعارفا لفظا من مثل بعتة اشترت مثلا وان لم يعلم خصوصية شخص العقد من  
 تقديم الامعاء او اشارة ترتيبه وبين القول بغير ذلك في بيع المتكلم به من اخصى ذلك  
 في افراد هذا الصفقة عند الشك في العنف فلا يصح المتكلم بما في صحة العقد لفظا  
 ملكة مثلا الا بعد العلم بكونه متعارفا من مذهب او العقد المتعارف كونهما فورا من  
 الخطا بل من حمل الشخص والصفقة بل وعدم المتعارف من هاتين الجهتين فيكون الحق  
 او فورا باقراح المضموم المتعارف من مذهب البيع والصحيح والاجاز وغيرها فيقول في

ع

مصر الاشياء والامعاء المتكلم من تلك الامعاء بموجب الامة الشريفة كما هو طريقه الا  
 فيقول من طريقهم ومنهم الظن بآراء هذا المعنى من الامة الشريفة ويخرج الامعاء  
 وانما احتمال ان يكون المراد ادعى مقتضى العقود على ان عليه ان لا يملك من غير وان  
 جازوا بالميزان وعليه فلا يمكن المتكلم بما في انبات اليوم والميزان اصلا عند الشك في  
 بعدها لفتنة قهرا ان الزوم والميزان ليس من مقتضى العقد بل من احكامه بل مقتضا  
 الغير الا ان نقل وجاز التفرغ فقتضى الامة الشريفة لزوم لم يبق اي ابتداء النقل الذي  
 هو مقتضاه حال الامعاء من الجدة في انبات لزوم لم يبق الامعاء من ذلك الامة  
 وان كان يمكن ان ياتي بمقتضى اصل الله البيع اما مستقلا بناء على دلالة على النقل  
 واليوم الذي عليه بناء تعارفا متعارفين واما مقتضى الاستيفاء ثم الزوم بالعقد  
 المتعارف من حيث اللفظ هو المتعارف من العقد المتكلم بالخطاب بمعنى ان الامعاء المتكلم  
 في زمن الخطاب المجهول في زمن العقد المتكلم بها الا ان كانت حيازة مخرجه فيخرج  
 من هذا الباب كما سبق والمال على تعارفا العقد متعارفا في ان العقد لا المتعارف  
 من مقتضى ان فقط اذا ظهر ذلك فتقول ان مقتضى اليوم على المعنى المتعارف من البيع  
 من الماضي لكن مقتضى ما مر من الدليل وبما سبق من استيفاء التعارفا في العقد  
 ولو قيل ان يوم ما عرضه الخطا والخطا بالخطا يقتضي عدم استيفاء الماضي  
 اقلنا ان الزوم موجود بيان حصر الخطا في الكلام لا بيان انقسام الخطا لخطا بسبب ان  
 مقتضى ما مر من مقتضى من استيفاء الصراحة ولو قيل لو كانت الصفقة المتعارفة على  
 لينة الشايع للناموس في الزوم الذي وعوم الملوك لعلنا على السر اكفاده بجرمان وديهم  
 على الامعاء الماضية المخرجة وط الحاطة الموصية لنقل الذي هو المقصود في الجا من  
 غير مقتضى لفظية واما ما لا يقتضي المقصود على الصيغة بغير الماضي كما مضى في وقعه  
 من غير تسليم ما عينه لانهما لا يكتفون ما ذكره عليه رها او غير ذلك فانه كما  
 قلنا الامعاء الواردة فيها فوطية العمل لا ما يحصل المتعارف بها كالحديث الواردة في  
 المعصن السابع على جميع العقد ولو بالامعاء المتعارفة الجديدة مع القرينة لعموم  
 ادعاء واطلاق اصل ام لا بد من الامعاء الحقيقية الموصية لتلك العقد لاصل ام لا بد





والجميع ثم فيما كانا بالشرك لو كان القاضى جاهلا بموضوع الشرك او بالحق في حال  
 حال سائر الاشياء وقد تفرقت جوار الشرك لعل شركاء بالذات الشركاء الا ان كانا  
 المحكوم بشرك من المال ثم تفرقت جوار وتعرض المالك في العين الى ان يشركه  
 فاحدة الشركاء لم يفرق في العين بغير استئذان وعليه اياه قيمة ما لا يشركه في ارضه  
 اربعة قرضه بالبيع ووجه الاصح عدم الاحتياط الاستئذان بل يترجم مال الشريك على نفسه  
 وينزوي الميزان اول اوقات الامكان وان اردت على شركاء وتفرقت اذنه **مسألة** وانما  
 القسمة فيما يتعلق بالمتاع قد بين وهو البائع والنقل والاختيار فلا يصح بيع الشيء ولا  
 شرائه ولو اذن له في ذلك وكذا لو بلغ عنهما فلا يملك الا ظهروا في الحضور والمضى عليه **مسألة**  
 ان غير الميزان المكة ولو رضى كل منهم باقتل بعدد ذل مقداره المكة كالوفاق بعبارة رجل  
 المراء بالعقل فمضى ما قبل الجنتين والافناء والمكة يظهر من اقتصاد المصطلح هذه  
 الثلثة في القسمة على العقل اربع مندر وافي بالثوم والقضاي والذهب مقتضى ان هذه  
 الثلاثة ليست من سوا الباطل كون المراء هو اقل من مقتضى ان مقدم غيرهم ولو حصل  
 في العباد راحة من غير حجب على اقتصاد المصطلح على المثال هو الثاني ومن بعض ما لا تمام  
 على الشك في كفاية بعض ذكر البائع تسكا بان الجني ليس تام العقل ثم هذه الشك  
 فتم البيع ومساير العقود ولا ينفذها وكل اخذ عطاء ولو اباها به مشروطا ووجهه  
 لا عليه لان الاصل في الشروط فلو اعتقدت في الشرط او عدمه وعقدت في كنفه خلال العقد  
 كان العقد او الفساد وانما مدار الواقع لا العقد الا ان كان كاسبي وهو شرط العقد  
 للمعاقدين فلو حصل الاتفاق من الجميع للشرايط وكان القابل فافدا لهما ووصل الى بلان  
 مهلة قبل ان يبيع فغيره ليطالع العقد بغير بدل في شرط المتاع الصغيرة فيجب صدور  
 تمام الاتفاق من الجميع للشرايط وكذا لو رضى من غير من المال اثناء الاتفاق **مسألة**  
 او جباة الاتفاق سريعا اضطررا لا يفسد لعدم صدق الاضطرار عزا اذا ظهر في ذلك  
 غفلة اشترط المبلغ مطلقا والاذا اوصيت او بيع عقد الصبي الميزان او اذ بلغ عشر سنين  
 او في الامور المحققة دون النسيئة او فيها كانت مقام امتحان درسته ووجهه والا يصح  
 بيعه ويجابته وبعالته ومساير معاملاته من طائفة من سوا العباد وان اذن له في ذلك كان

انفسه

المختصة بكون

او الصرفة

او انضبطت في الشئ الا انما قامت المسيرة عليه من الامور المعتبرة بخير للسيرة وان شئت  
 في ذلك لعل ان لم يعلم بوجوده في شئ لم يخصه من الامور او في معرفة المعالج مع  
 الصبي في امره كالا ان لم يعلم بوضاه وليد الحاضر الشئ او قل لم يبيع لنفسه السيرة  
 ثم حال السيرة هو المعامل بالمعاطاة لا بالصيغة ثم ان بيع الصبي مثلا في امره اصيل  
 يعود على مقتضى العقل والنقل ولا معارضة مقتضى المصلحة والبيع باب الا لعل امره من  
 عدم استئذان الولي ولا الظن بوضاه بل حاله حال البالغ في بيعه الحكم لمقتضى من يبيع  
 اجازة ويضاهيه ويظهر حكم معاملة الصبي بغيره في بيعه الصبي واما العقل في المعاطاة  
 في جميع معاملاته المحقة اجماعا على ان جميع بقرنا ثم وانما العقد فلا ريب في استئذنه  
 لان العقد يتبع العقد فلا يبيع بغيره المتعذر ان تمام مراء في العقد حتى لو كان  
 ناسيا من ان المبيع فخال لا يتك كذا في كذا كان بحيث لو كان لمقتضى الا ان كان  
 لهما باهم يبيع لنفسه الجليل فكيف بالباذل والمخاطب واما عقد المكة فلم يصر منها  
 الا ان كان على غير مقتضى العقل لا يكون ترك اللفظ مقدورا لوجهه في هذا القسم تأمل  
 الامتناع اقتدار المكة على غير ان لسان المكة على الحق المحض بل هو قادر عليه وانما  
 الامتناع منها الا ان كان على مقتضى العقل لا يكون ترك اللفظ مقدورا لوجهه في هذا القسم تأمل  
 ان كان في غير الصفات المعناه لشدة الاذنه ومنها ان يكون تاصدا للمعنى اللفظ  
 اي مستحسن المكنة لا يبره من اللفظ ومنها ان يكون مراد للمعنى ليس من اللفظ لكن من  
 غير رضاه بمعنى انه يريد صورة العقل من لفظ بيع في العقل المحض وذلك كما في العتق  
 فان عليه ان يملك المال للغير لا يبيع مع قصده العقل المحض فانه لا يبيع الا في هذا  
 بالرضا المقتضى لهذا النقل المصور العرة اذا ظهر ذلك في المصور المثلث الا ان ياطراد  
 نحو رضى المكة لعدم شمول الادلة وسلامته الاصل من المعاد مع مقتضى الاجماع  
 وانما بيع الصورة الاضمة على الاجماع والمقتضى المكة بعد ذلك اكره وكان رضاه  
 مطلقا مع الجزم الا من المعنى المتاح من غير المكة مثلا الملاك او تقييد واستثناء  
 وزانها ومكانها وذلك لعدم وجودها بل من جملته من المظاهر لم يظهر اتفاق الاعضاء  
 في خاصية كذا في كتاب الملاءمة من الاجماع على عدم مقتضى المكة وانما امره هو

ذكر في شرح او جراحا عدم تحقق الرضا او على الصورة الثالثة الاولى وثوبان الرضا قبل  
ان لا يبدل والتمسك كان للمكره فاصدر في الاثر فلم لا ينفذ اجازتها وينفع اجازة  
المكره الا ان يكون الثابت في الاجازة انما هو ان المكره مقدر مدلول اللفظ من اللفظ  
فغير المتضايق بالثابت في الاجازة وادعيه هو رخص الاثر في انما فانما لم يقصد لذلك  
اصم ولو نقل اصم بالثابت فانه مقدر للتمسك والمنفذ ان في كون الرضا المتأخر فاقلا  
من حيث ان حصول الرضا كما شفع من جهة العقد من حيث يكون شرطاً من شرط تحقق  
حق العقد من حيث عليه كما شفع من جهة المقادير للعقد وهو كونه من غير اجرة  
وكم من المنفعة واحدة ذلك فاما العقد بالنسبة الى المكره متناول الامر برفعي  
واما بالنسبة الى المكره قبل هو لان العقد الاكراه منتهى متناول لعدم وجوده في الا  
بالعقد التام والفرق بين التام من جهة الاثر بين المكره وصحان اظهرها الا ان المراد بها  
وغيرا هو الوفاء بمقتضى العقد وهو عدم المنفعة وفي المكره فادعاه هذا العقد لو كان  
زمان الرضا من زمان العقد كان لغرض المكره ان كان جاهلا بالاكراه دفعا للضرر  
والا فلا وهل الاكراه على عقد شيء يختص به بين اشياء بعد اكراهها على اي خصوصية  
اختارها صلا او لا صلا او بعد اكراهها اذا كانت الاشياء محصورة والا فلا وهو انكرها  
الاخرى الا ان المعروف وهل الاكراه على دفع المنفعة من كون على الحق او لا على احد  
اكراهها اذا كانت المقدم مقصود والا فلا وبفصل بين المقدمة القريبة كما في ايراد الحق  
المراد بالمعينة اكره لو كان لو كان مكرها على بيع على الدار دون المقدمة البعيدة عليه  
اكره على اعطاء الفريضة خبا دونه لم يكن هذا اكراهها على بيع الدار وجوه الظاهر الا  
للعرف وهل يكون اكراهها على بيع شئ مع بيعه واحد منها اكراهها على اعطاء او لا  
بين اكراهها مع ما منضم فلا يكون بيع واحد منهما منفردا من الاكراه لكنه من اختيار  
وبين اكراهها على بيعها لا بشرط فيكون بين اكراه وجوه اجودها الاخر وان احتمل  
ان يقال ان بيع واحد على الفريضة لا يفسد بيع اكره لان لو كان مكرها لبايعها  
لا واحد قطعه هل يكون اكراهها على بيع شئ واحد مع بيعه اياه مع شئ اخر اكراهها  
او لا على او بفصل بين ما اذا كان المقصود بيع واحد بشرط لا يكون مكرها او لا

بشرط فكون مكرها وان اشترط ان يقال على الفريضة الاخرى وليس مكرها باءاءه من غير  
الاخرى فكيف من عدم كونه مكرها وكيف كان فالمرجع في الاكراه دونه هو المعروف  
فلو اكره على بيع عشرين شاة فبره لم يكن اكراهها عرفا او على بيع شئ اجود معلوم  
من غير ان يعرض او يعرض عنها بل ذلك البعض او باعلا من المعروض كذلك وهذا  
ولم يرد من غير مكرها فباع عنها فغيره فغيره الاكراه كان من بيع المكره فان لم يرد الاكراه  
وعدمه على مقتضى البيع على الواقع ثم كل ما فيه من اجرة او شرعا والا فلا حتى ولو  
الاختيار وبيع البيع بلا كلام انما الكلام في ان حاكم الشرع مع مقتضى البيع الا ان بعد  
اكراهه المالك عليه الا في الاخرى يظهر في العباد الزكوة وعملها فلا بد منها الحاكم الا بعد  
مقتضى ذلك وهو المالك على المباشرة اقتضاها فبما خالفه الاصل على العقد المتفق ثم علم  
ان في ثلثة طرق لتقصير على العقد او ذوال كمال الاستيعاب على الماسبق من دون ان  
التقصير ولو كان له ولو كماله لغيره حاله كمال وحكم مصدر وعقد به ادهما في حاله  
المتصور والاخر في حاله كمال واشتبهوا في الحكم بغير الحكم بغيره العمل الاجمالي فساد ادهما  
ولا يصح ادهما المعين للزوم الترتيب لا مرجح بل لا بد من الترتيب واما من الحكم  
فساد ادهما فلو كان له حاله نقص وكال مصدر من مقتضى ادهما في اثره اذ من  
الحالين حكم بالنقص لان شئت بعد الترتيب مع اصاله فآخر الحادث في بعض الصور  
مع اصاله لرجل المسلم على الحق بركان احد المتعاقبين مضطرب الكمال ويكسر  
ثم مسلم ان اذا حصل قبض واقبا فاما من الكمالين والناقصين والحقين وعلى القاب  
العقد الصادر الذي يحصل القبض والا فاقباضا بغير الكمالين والناقصين او  
الناقصين فان القبض الاقبا من الكمالين فبعضها من عدم ضمانتها على صحة العقد  
وفسادها سواء كانت المتعاقبين كمالين ام ناقصين ام مختلطين ومن الناقصين ضمن  
ضمن كل منهما ما يقتضيه من الاخر سواء كان المتعاقبان ناقصين ام كمالين ام مختلطين  
واذا علم في الناقصين بالاختصاص بالاختصاص اذا كان في كماله لا يرد في كماله لا يرد في  
لم يكن في بعضه فسادا لثبوت كماله كان انما على ولا يفسد في ما يقتضيه لكونه من  
التام على الاخر ليس في الروايات اذ لا بد من الفريضة ثم اذا كان في الناقصين فربما على





من باب الإشارة لا لا يرا اختلافهم في الحكم من الاقتدار على ذلك المالك لا ويرد عليهم المالك  
المالك المتصرف خلافاً لظاهره كما أن تعميم الوكيل لجميع التكرارات خلافاً لظاهره ثم ان  
متقدم تقرر من ان المقاصد في المقتضى ومنه يرد على المالك وان كان المالك قد اذن له  
ان يمدد به من اذنيه او يمدد به من اذنيه المدينين وان كان من اذنيه المدينين المدينين  
فلما يتفق فحق كل واحد من المدينين على المدينين في ذلك المدينين المدينين  
العبارير وكيف كان فتقول المدينين ومن كان يبيع من المالك احدى التبعات **مسألة**  
قلوباً على غيره وقت على جارة المالك او وليه على الاظهر هذه مسئلة المدينين و  
تتبع الكلام بوجه من موانع الاول اعلم انهم بعد انفا فيهم ظاهر في غير المقدر المتصرف على  
اشترط رضا المالك في تأخير العقد وعلا من منع المالك احد العقد برفع صحة العقد من  
اصله وان اجاز هذا الرد على انه الرد بعد الاجازة لا اثر له سواء قلنا صحة العقد المقتضى  
ام ضاده متعلق في ان رضاه انما هو كذا في تأخير العقد اذ لم يشترط في صحة  
العقد مقارنته لرضا المالك ولا من وجوب التراجع انما اذا كان المدينين قابلاً ام لا كما يقتضيه  
ام احدهما علماً بالغيرية ثم لا كان العن بآسياً لا سبق منع المالك على العقد لا كان  
المدينين في طريق البيع او الشراء ثم ما كان البيع بالمعاينة ام لا فكل في محل النزاع  
هو غير ما يشترط المدينين بعد بيعه احد المدينين من المالك الا على فان شره هذا متعلق  
ليس هو الاول لانه رضاه المالك بهذا الشراء كاشف من يتابع على ذلك المدينين الشراء وهو  
مخرج من ذلك البيع الاول بهذا خارج من محل النزاع كما عرفت وكذا في بيعه مدينين في الاول  
في الخلاف من مع معلقاً بقوله كذا قلنا قلوباً على احد مدينين ثم لم يكن قبل الاجازة  
بأحد وجود المالك خيراً **مسألة** الاول ان تعليق المالك بأحد العقد الاول من غير عرف  
بيع البيع وبسائر العقود ثم اعلم ان نزاع تلك الغير باذن المالك انما هو في مخرجها  
ام ظاهر فليس من الغرض في وكذا المأذون بالاذن العملية الدالة اذن قطعاً  
وفي الفعل الدالة على الاذن قلنا ومنه اما الاذن الحاصل من الاولوية الفعلية فتعد  
من دلائل القطع في حق المدينين بذلك اما العقلية فغيرها وجهان احدهما ان المدينين  
واحد غير اذن الغير والقطع برضا المالك من دون كاشف الغرض او في غير ذلك من

الغرض

المدينين اذ لا ينافي ما تقدم ان يجرى الوكيل المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
فيكون متعلقاً به وان كان من المدينين مقتضى ما في الواقع برضا المالك دالاً في باب  
اجازة المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
وان كان فعله لم يكن في حق الوكيل المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
قوله او يدخل مع المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
الى العقد ببيعة المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
نظر الى السيرة **مسألة** المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
ان مقتضى اجازة المالك على مدينين مدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
والجواب وبعض من تأخر في رد الاصل ويرى ان من الافراد المتعارفين في هذا الموضوع  
عموماً الصحة وعموماً الاذن ويرى ان مقتضى الاجازة او الاذن مع الزد بالذليل  
ويقال بالعموم لا يقتضي المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
ما بان من المالك من المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
عند التماسه كالجنون والعصبان واجاز بعد الكمال وان كيف يجرى هذا المدينين المدينين  
مقتضى لزوم الوفاء بالعقد مع كونه من الطرف الاخر معلقاً على الاجازة وغير لازم لعلنا  
ان تلك الجرمات لم تقتض المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
ومخرج سبق الرضا على العقد فلهذا يجب على المدينين الوفاء بالعقد الصادر من الوكيل  
بمقتضى تلك العمومات في سلم الشرائع المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
كان احد المتعارفين اصيلاً والاخر مقتضى لياقنا الاصل المباشرة من الوفاء للمدينين  
لاطلاقاً في غير المدينين في الجانب الاخر في المدينين المدينين المدينين المدينين  
المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
من طرف وجوبه من اخر كما كان الحياض مخصصاً بأحد المدينين واما ان مقتضى  
العبار على منفع اجازة مع ان المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
مقتضى الاخرى مادل على صحة النكاح المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين  
لان الوجوه في رد المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين المدينين















خايبين ولوردها الى البائع بنسخ او غيره في الجارية الثالثة الرجوع الى ما شاء حتى انزل الرجوع  
 الى اهلها وتقدر عليه اخذها من صاحبها خذ من المثل والقيمة وان قدر على اخذ العين من  
 غيره ولم يقرب يد لها فلا يرجع او ترتب يد البائع فخطا خص الرجوع بالعين  
 عليه والمشتري فخطا كذلك وان استقر القناع في الصورة الاخرى على البائع مع غرور  
 المشتري في المالك اخذ العين ورجع ثانيا الموردة ومنها فخطا المشتري في المصلحة  
 فغيرها من المشتري ورجع المشتري مع الرجوع عليه العين ورجع على البائع باخذ  
 اليه ثانيا بغيره مع بقائه او بطله ومثليا وبقينه فخطا مع تعلقه بكل ما يخرجه من المالك  
 من مال يكون له مقابلته نفع من نفعه وخطا ام كان لا فائدة له ان يكون المشتري  
 عيانا وانما يرجع المشتري مع حمل من علم البائع او ادعاء البائع اذن المالك وصرحة  
 حكم او ظهر من ما يقدره لمطالع من جانب المالك المودع ان كان لا فائدة له فخطا  
 مغرورا مع ضرره من قبله فخطا المشتري في النقص والفاخرة وضربا لغيره فخطا  
 المعتاد مستندة الى نقصه من قبله فخطا في كل حال كالمعتاد والرازم السبعة ومع  
 ابراء المالك وضع المتبقي وجرمان يتم الرجوع اليه بغير من كل الجارية على جادة المالك  
 لو عزم احد الشريكين ضمن فقد خسر ولو اشتركا في النقص فخطا من اجزاء سببها  
 في الضمان ولو كان كل منهما سببا تاما فخطا من سببه كما لو خسر العاقدان بالاصالة  
 الموكلة او الولاية والاختلاف في مقدار الموكلة من المشتري داخل في المشتري مغرورا  
 من البائع لا فائدة له ان يخرجه المالك ولا يخرجه المالك وان كان يخرجه هو لم يرجع عليه  
 بما اغتر مره في مقابلته نفع ام لا فلا بد من علم المشتري في سلطه على الاخذ بها او  
 حرمته ما لو كان البائع عاميا في اغتره ولا ملازمته بين المهر والضان ولا يجري  
 مله العقد العاقد فخطا لان كل منهما قد خطا اخذ العرف من صاحبه فخطا مع كل  
 الاخذ المثل وان زاد على النقص فخطا مع الاقدام على الضمان في الجارية الرجوع على  
 البائع بالعين اذا اشتق في الجارية فخطا استحق الرجوع الى المشتري مع الرجوع المالك واخره  
 با بقا نعمة فخطا فخطا في الاخذ قبل ان يخرجه البائع او كان متوقفا لا فائدة له من المالك حيث  
 لم يخرجه من ظاهر حال المشتري فخطا على الاخذ من دون ابراء المالك وانما اخذ

لن

باذن البائع فخطا المالك البائع مسلطا على الاخذ بها ان كان العين بغيره باخذ البائع اذا  
 طرح من دون تملك البائع باذنا كان مسلطا على الاخذ بها انما يجري الحكم في بعض العين  
 وغناه ورجع ما يقع من قبيل المثل ولو اخرج المالك الى البائع المشتري يد على العين با  
 انما اذ خط ذلك ورجع حرم على المشتري المثل للعلم اذا كان المشتري يرجع على غيره  
 ثم اعلم ان المشتري لو كان مغرورا من جهة العقد فخطا على المالك فخطا في النقص فخطا  
 في الغرور لا يخرجه من غير ان يخرجه المالك فخطا على البائع با رجوع البينة المشتري فخطا  
 في ارفاق المشتري فخطا كما ان لا يرجع اليه لو كان عين الغناه موقفا واخذ المالك من المشتري  
 لا يرجع الى البائع وان كان مغرورا بالبرهان المشتري المشتري في الغناه وكان غروره فخطا  
 المالك فخطا في الغناه واخذ من الموردة يرجع الى البائع البينة فخطا لو كان من الرجوع  
 فخطا في مستغنى من قبله فخطا على المالك بالخطا فخطا في الجارية المثل او  
 يخرجه من المالك فخطا في كل حال فخطا في المشتري واخذ من ما يخرجه او انقص  
 يرجع من قبله على البائع وان كان مغرورا لا يخرجه على ضار والمالك فخطا فيه وان يرجع  
 الى البائع بالزيادة اذا كان مغرورا لا فائدة له من الزيادة فخطا في عدم الغرور لا  
 يخرجه من الرجوع الى البائع واخذ المثل فخطا وانقص رجوع الى المشتري بالاعطاء المالك  
 سواء كان المشتري غرورا ام لا او اذ لم يرجع بالزيادة اذا كان المشتري مغرورا و  
 الا رجوع بالكل لا يستقر الضمان عليه بثلث المالك فيه وانما حال العين التي اخذ البائع  
 من واه من التفتيل من غير تفاوت ولورده المالك الى المشتري في البيع السالف اذا كان  
 مثليا فخطا في الغرور ان يرجع بهذا المثل على البائع معقد المشتري يرجع مع النقص فخطا  
 ثم اعلم ان رجوع العين على المشتري في حصول المثل لرجوعها وجبدها المالك  
 لا الى البائع ثم فخطا على كل ما اعطاه الا صاحبه بل من العين ثم اعلم ان حال المشتري  
 فخطا اذا كان البائع وعال النقص بغير البيع من وجهه المعاد فخطا في البيع ولا يبرئ  
 العتق والعقد لرجوعه من المالك المثل كان الشخص في العتق المستسطر له ومنتجا  
 من حقيقته وعرف الحكم ما ذكر فخطا في رجوع البينة المشتري فخطا في الغرور على المشتري  
 فخطا في الغرور فخطا وكذا الرجوع ما يملكه ولا ماله لرجوع او نقل باي ناطل كان





المجلد الثاني

[illegible]

[illegible]

17

[illegible]





فذلك الكافر بين مباشر للعقد او غير ذلك مسلمة الشراية ثم لو فرض ان الكافر قد اشترى من المسلم  
 حتى ولو اسلم البيع على الكافر في انشاء العقد قبل ان يسلّم من المسلم شيئا واشترى من غيره المسلم على  
 العقد على الاصح واسلم من غيره من العيا وقد قبل المسلم ان كان مسلما فاشترى منه بغير ان يسلّم له  
 وبين العقد والاجازة في غير العقد بين يتيقن الصحة والفساد على الكسب والقبول وتبين  
 المنع في المصالح على القول بالقبول وعلى الاصح من ان اولاد حرم الكافر فاسلم قبل  
 الموت بطلت على قول ويحق ان يسلّمها من غير ان يسلّمها من غيره من قبل القول وعنده من اسلم  
 بعد الموت قبل القبول فوجها في الحكم خاص بالاشراء والاشراء ودون الودع والاشراء  
 كالاشراء وعنده من حيث كان من قبل المنع على حصول الاكراه على الكافر على المسلم متفناه  
 من قبل المسلم اليه الامن يفتقر عليه في كسبه او في اذنه او في غيره من المصالح بغير ان يسلّم  
 الشرط واشترى من غيره من قبل العقد على احوال اخرى في الاصل فاسلم من الاصل في هذه  
 المعاري غير ان يسلّمها على ما اذا كان الاسلام فاشترى من غيره من كسبه على الكافر لا يجرى وجه  
 ولا فرق في الصحة والاشراء وان اختلف حكم المنع وعنده من العلم والقبول والاشراء او  
 جهلهما ولا يجرى وجه من الاضطرار وعنده من يبين قبل المسلم الكافر فاسلم من غيره  
 بغير ان يسلّمها في ضمن عمن وجوه وهل يجرى وجه من استصحاب المسلم او ان يسلّمها من غيره  
 اياه واولاد حرمه والاشراء في كل ما يقتضي باستصحابه في دينه او في غيره من ايمان او  
 من قبل المسلم من قبله على حد من اجازة او هاتية او اجازة عمن ويحق ذلك  
 الا بغير الكافر ولا مانع من اجازة الكافر في حقه من قبله في حقه والقبول والاشراء  
 ولا فضل الاصح والاشراء وان لم يسلّم من غيره من كسبه على الكافر لا يجرى وجه  
 الاسلام حيث كان اهل الاسلام قليلا او كثيرا او بعضها البعض الاضطرار الذي يجرى  
 الظلم والكفر والاشراء في الاجام المنقول على الضمان او من غيره من الاضطرار  
 ايلام المسلم او احرار من الكافر ان لا يسلّم من غيره من كسبه على الكافر لا يجرى وجه  
 ان ذلك خلاف الاحتياط بل يفتقر المنع من قبله من لا يسلّم من غيره من كسبه على الكافر  
 ولو اسلم عبد الكافر المحق من ماله او ازيد ذلك المسلم او كان السيد مسلما ملك الكافر  
 بغير اختياره يجرى وجه ذلك من ملك الكافر وحل الاجام المنقول والاشراء وان ظهر

اكثر الاحتياط بالطلب بالحق او بالحبس من العود على اية الالام باخر من ملكه فخر او من  
 من غير شراية الجوز من غير المسلم بغيره من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 او يجرى وجه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 الاضطرار او الحبس من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 من الاصل او من غيره من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 السيل ولو كانت الملك قبل حبه فان دون المسلم المستقر على ملكه فاول المانع او الكافر  
 فحكمه كالموت ويجرى على اخر من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 لم يسلّمها في ملكه وفرايد الملك يتبعه وهل يجرى بالاحكام من ملكه بعد ان لم يسلّمها  
 الفرض بالاجازة واسلم من غيره من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 السيل واسلم من غيره من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 والوجه قلل من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 الى الكافر او في عقد معاينة فان في ملكه جبر والاشراء على الكافر لا يجرى وجه من غير منعه من غير منعه  
 الملك على الظاهر المودع من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 بغير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 ولا يسلّم في غيره من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 الاول واسلم الى الالام المسلم بالمنع او اوجاهه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 الالام او من غيره من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 رده واخر من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 ويصلح الجواز من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 الرد بالحبس وموضوعا على الغير كالارد فلا يجرى وجهه احكاما او فائده او حقه على الاول  
 فائدا او لردة الدين واخر من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 البحث في وجه المشتري بغير اختياره من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه من غير منعه  
 رقت البيع او الفسخ وكذا البحث في جميع القسمة الحاصل من سبائك العقد كمن رقت















الى الخضر والمزهر مع عدم المقدرة وكيفية القدرة على التسلية وان لم يتعد البائع على التسلية  
 الاصح ومن هذا الشرط اعتبار الحادوثا ونقص القدرة ونسب الشرط وتوسيعا  
 وقد المال لا يغير بالاعتبار ولا بالاحوال وحدها فالمراد القدرة العقلية العادية  
 وهو شرط وجودي وعلى معاني الاخرى فالرباع على انه فاعدا او عاجزا فظنر اختلاف  
 بطل العتق والسفر والشراء والضرر والاطلاق لاكتفاء ببعض احوال الاستحقاق فلا  
 يضر انقباض الزمان وفيه الجاهل والمجهول فيقول بطل اجل السلم ويعرف المجهول بعدة فالا  
 قرب البطلان ولو تفتت الامر القدرة في الايمان والازمان كان كما لو تفتت  
 المصنفقة وبطلت اختيارا فيلزم ان يكون الشرط الاصح مع المجهول من الطرفين  
 الا اذا خست المادة بعد ذلك فيكون ذلك المجهول في المجهول الماء الام من امرين  
 العتق على التسليم وعدم الغرض من جهة الغرض ان كان لو كان مشاهدا الماء مضمونا مثلا  
 ولا يبيع العبد الا بغيره الا على من هو به او هو قادر على تسليم ولو باع المصنف  
 من غير الغاصب اعتقد بطلان التسليم في بعض طرقه المشتري على ان يقره او يقره  
 الخاص به ولكن غلبة المشتري مع حق العقد لا فائدة بلزوم الاصح اسقراها فان  
 غير صحيح بالاحوال لا بد من خبر او الا يخرج الخاص من العتق والاعتماد حتى يتسلط  
 المشتري اليه فاما اشتراط ايها الشرط ليعتقد حصول الخصم والاعتماد في التسليم والعصب  
 المصنف وان على البائع قبل التسليم مضمونا عليه فله ان يقره او يقره ان كان التسليم كالتسليم  
 ومن غير الخصم المشتري فالعقد في بيع البائع ثم لو لم يرضى والخصم بالاي  
 لم يكن عليه وان ولو دفع الى البائع لم يرضى ان كان التسليم في البيع المشتري وجاز المشتري  
 الوجوه اليه ان كان الضمان يستمر على البائع ولو استمر في التسليم لا بد هذه  
 غنائه في ضمانات بيسمها ولم يعل المشتري الاختيار ولو باع ما يبيع من تسليمه مشروعا  
 كان كالبيع عتقا **قوله** ويصح منقضا الا ما يبيع منه ولو انقلبت يراكم ان يرجع  
 على البائع وكان الخصم مقابلا للخصم بكذا فيرجع في سني من ذلك بطلان التسليم  
 المخصص للاصل معناه ان لا يجمع المحل على مضمون الا ببيع مع المصنف وان غير  
 من التسليم والتسلية في غير من التحد والمقدور وحصل ثبوتها ام هاهنا وضل

تج

بالبيع او بغيره او بغيره ما علم المتعاقدين او مضمون المتعاقدين بالاياق وغيرهما من  
 والتسلية والمطلوع اشتراط الاتصال بالمتقولا اليه وكونه الضميمة ما يصل المتعلق  
 العتق من غير ما يكون الانضمام انضماما بطلان المشرط كما هو ظاهر الفتوى والوقا  
 محققا او منعدا خا رجاء من القول بعد التزوج على عدد الا باق ام لا سلخا او نقل مع  
 وحدة لتلك له اجملا بطلان التعليل له وحدة المال وفهم المتعاقدين المتعاقدين  
 يكون في حكم العدم فلا ينفذ العتق من دون ما يمكن التمسك منه ومن ثلثه او من مرارة او  
 ارض جارية او عتاقه **قوله** اعلم ان لو حصل سبب الفسخ بالبيع في الايق يفسخ  
 في العقد على وجهه وتبعضت المصنفقة وكذا لو حصل في الضميمة او حصل فسخا في  
 اقتصار على فسخ احدها اذا اشترطه الا ابتداء لا يستلزم الشرط في الاستمرار على الا  
 ثم لو اكتشف فساد العتق من الاصل فساد العقد بطلان ما اذا كان الغرض من جهة  
 الايق كانا فسد مع الايق شرط ما من شرط لا حائل فليس في سوي خيار التبعض ولو  
 قال ففسد الايق فلا يكون من العتق ولو بيع ففسد الايق قبل الاشارة تم حصلت  
 العتق مع على الاكتشاف ولو ايق من اموال الشريك ففسد الحكم بطلان الاختلاف الا باق و  
 مدبر العتق وعدمه كان القول في الثاني في الاول والمثبت في الثاني والاعتراض في  
 لا يقره ان في تقديره من الضميمة الا غير الايق ولا يقره من الايق التي لا قدرة على تسليمها  
 وتسليم كالتسليم لا يجوز البيع والشراء وغيرهما فيصير مع الضميمة بطلان بدونها  
 الوحدة المتأخر وذات المتعاقدين ام حكم البطلان فيها حكمه كالحكم بالاعتراض بالعتق مطلق  
 وجها فظهرها او مطلقا وطريقا لو كان ضميمة بطلان العقد مضمون من العتق لا  
 اختصاص المانع برون تبعض المصنفقة بالتسليم في الضميمة **قوله** الرابع ان يكون  
 العتق العلم القدر والمجلس الوصف ولو باع عتقا لم ينفذ بها كما كان في غير  
 الحاد وهذا المقتضى على الاذن والمداقة في الاعيان والمناقص يعتبر فيها التميز التام البائع  
 الخصا والعلم بالعوضين على وجه يصدق ان يبيع او يحصل المعرفة الواضحة للغير  
 لان العتق دائما وضعت كذا في التوقيف من بيع الغير العتق والخير بالعلو والى الاخر في  
 قرن بطلان الاجماع المركب الاجماع المتقولا على اشتراط العلم بالعوض من بعض على

مضمون الشئ عرفه مع نقل الابعاد على عدم الفرق بينه وبين الشئ وعلى إطلاق المقصود  
 عليه من ثالث قبل مع الاعتبار الكثرة المستلزمة على جميع وموافقا لاجماع المفضل  
 والمتنقل والمثيرة كذلك وموافقا لنظر العاشر وبذلك تنكشف الاخبار المقاطعة  
 المعادلة قبل بعض المتأخرين وذلك انك بعض انهم لا يفتت البتة بل يصر بضعف  
 مخالفة بعض القدماء في هذا الشرط على ان لا يميز بين الجاهل وبين الجاهل جنسا وخواصا  
 متفادا بخصيصا مع ايراد تراوكا او كذا او زمانا او مكانا وجميع ما يثبت على اختلاف  
 الحقيقة ولا اشياء برهني يكون معلوما عند العاقل المتقرب للفظ والمخفى اصله لا يرد  
 ايم وليا ام متضادا على الكسوف وعلى الفعل الشكالي فيجعل كونه كالوكيل على مجرد اجراء  
 الحقيقة في ان اعتبار العقد المتقرب بين الادوار المتخلفة كاعتبار ادوار المعاملات لا يرفع  
 الجملة **فصل** كان مقصودا عليه تقدم تفصيله **فصل** في احوال بيع ما يحال او  
 او بعد حراما ولو شهد هذا فلا يكتفي المشاهدة ولا الحسن ولا القبح في تلك الحالة فتد  
 متفادا بل لا بد من الاعتبار باحد هذه كل ما يباين مادة او معنى يتقدم مقام الواسع  
 ولا يتقدم واحد منها في غير مقام احد اخر من ما سبق بيانه لعدم انقطاع الفرق  
 في صورة الشئ من السر من اختلاف في متغير مع التورث كمال في بيع الاول في  
 بل يبيع الكيل عددا او استناد الامور وبيع في حوزة التملك الاول في السلم في  
 بضعها وبعبارة الشئ والابعاد الكيلين والفرق انما السابعة على ان لا يرد  
 فيها ومن بعض حوزات بيع الكيل والمعدود وما يما على ان الاصل والاقوية دفع  
 الفرق والمعادلة الكيل التمهيدا والقبول السابق في سلم الكيل دفعا والكيل لا يصلح  
 في غير بيع المعدود كمال اجني على ان لا يرد في الفرق وهو متغير نعم لو تقدمت وتقدمت او دون  
 او كمالا غير معلوم واحد فافضل بالية من الحساسة من هذه ولا عتد له كمال واحد من  
 الغيرين على واحد منهما وطريق التبعيض على الاول في تفيد قيام الوزن مقام الاخرين  
 في قيام العد مقام الوزن والكيل ثبت ثم اعلم انه لا بد من اعتبار كل من الشئ بالجوهر  
 المعتاد من الكيل والوزن والعقد لا اعتبار بصيغة معينة بل بالاعتقاد وما كان  
 حرا فاعدها تخدينا ولا اصابع غير صاع المذكية في الفضل وصاعه مع المعدود والاختلاف

في

والجاء ولا يكلي الى الجهر في الغرر المتعار كخمس حافرة ولا اخذه معين هربا من النسيئة  
 المتأخرين حين العقد كبيع عدة اشياء من الصبرة هربا من عدمه لا يفتت ولا يفتت  
 على من لا يعرف حكم المتأخرين يقولون لا يرد في ذلك مما لا يدفع الغرر لما روي لاجماع  
 على عدم الفرق بين الاعتبار والتقدير ولو وضع حاكم الوقت الجاهل بالكيل والوزن  
 او لعل لم يقدر معينين جاز العمل عليه قبل شئوه وروايت على ان لا يفتت بعض الا  
 نزاع عن موردنا بطريق دمجها المتبع حاله بعد التعميد ثم اعلم ان  
 ما علم حاله من الشيء ثم جاز ببيع على حاله السابق ولو علم بغيره عادة للاجماع المتقرب  
 عليه ما كان جازا يفتت على حوزة ما كان مكان اعتباره بغيره على اعتباره وان استلزم  
 الفرق على ان لا يفتت الا في عدم الاتباع في غير من المتقرب والتعويض واعتبار  
 من وان كانا كليتين في صفة كما نقل للاجماع المتقرب على طرف الوجه الى العادة في تلك  
 التفتت مشروعا على الحال في ان ندم او بالمرء او العلم بالمعقوبين ورجل المحضوينة  
 فتد هذا فلا يفتت بالاول سوى حصول الفرق وعدم تمامه الثاني فتد قول بفتح  
 الزينة في الحاشية واخر متقدم الكيل لغيره والثالث بالخير بالامع انك اسبق في الرجوع  
 الى العادة مع حمل الحال وانما في اتفاقها في ظاهرها ولا يختلف فكل ذلك وهو الذي  
 على بل العقد والمعاينة في الاخر لا اول ولو اتفقت في الجهل وجعا الاحكام بلدها على  
 الا حوزة واختلافها بل لا يفتت او كما لو حصل الاختلاف في الدلالة الواحدة على وجه التباين  
 ولو كان الشئ الواحد بعتبة المكيل او دنا جاز العمل بكل منهما واهل البلاد في الميزان  
 يتماثلون في البراري فيجهون المتأخر في ختمهم فحكمهم كحكمهم في جري عليها حكم البلاد  
 ولو عرف احدهما الكيل والوزن او العقد او الزمان لا بد منه واجزا الا في ذلك مثل من مع  
 حصول التفتت في النقص للفرق او سلم من غير فرق بين المعادل والقاسي والمسلم وغيره  
 او بغير غير المعنوي وهو الدافعة في الاول والآخر في الثانية وتحقق التفتت باعتماد العين  
 يتوقف على حصوله باعتماد التفتت ويتحقق فيه خبر البتة في الوصف والشرط لا يرد  
 حكمه الا مع التفرع به **فصل** ويجوز اتياع جوزه من معلوم بالنية متساويا كما  
 ابراهه متساويا وتفاوتة للغير وتفاوت العز ومضمون الشئ من المقصود سواء جعل



صول كما انما اكتشفه الشئ او انما اكتشفه بغيره او جزئيا معلوما بالاشياء كقولهم  
 احد عشر جزءا **فصل** ولا يجوز ان يباع شئ بمقدور من ايامه من ايامه كقولهم  
 من الثوب او من الخبز او من الارض سواء قصد احداهما من غير تعيين او كليهما معا  
 يحصل العرف بالاشياء في الاول وفي الثاني في الاخر في الثاني وفي الثالث في الرابع  
 بعضه ولو قصد الاشياء وحدها بالقصد لظهور اللفظ او من قوله جمع ووجه البيع  
 اكثر من اشياء اختلقت الاجزاء او ما كانت الاشياء الجمل في الحالين ولو جرد عن القول بالجمع  
 الجريب من جانب واحد مبدع في وسطه او اواخره او من جانب الاولين او الاخرين من  
 غير قصد الاشياء بغير التعريف او البطالة وجماعتها فيهما **فصل** او جرد من  
 عديدين او من عديدا ومادة من قطع لا يتم بعين جرد العقد متعلقه وقصد الاشياء  
 في احد القيد غير حصوله ومعدا لو اريد ان يكون جردا على وجه الوجوب فيجوز لا بدفع  
 الجمل والفرق بينهما في المثلين بالجماع على ما كان قاله مبتدع ساعا من عمله  
 مما يتناول اجزاءه بقصد الاشياء من البيع او المقترن به لان قصد العرف المشتق  
 يرفع الاشياء حقيقة الشيء ولو في الحقيقة مثلا وقاله مبتدع احداهما لبيع اذ لا فرق  
 بينه وبين القيد المتعلق بالصفة والقيمة من غير العرف وهو ما يقع في قصد ان لم يوجب  
 عليه بشره يحصل الاشياء ووجهه في بيع المخدم ولا يجوز ان يعلق بصفته وجوهه في كل مكان  
 بل من ظاهر بعض نقل الاجزاء عليه بعد الشئ او التبع فيقول ان العرف الشئ لا يستلزم  
 العرف العرف ان النسبة بينهما من وجوهه وان ارتفاع الجمل في نفسه يستلزم  
 حصولها فاصل الحقيقة والحال الدائمة في الشئ استلزم وضعه في مقدم لانه امدني  
 بذا الشئ **فصل** ويجوز ان يلفظ في النسخة والاشياء كالتعريف من كقولهم  
 لو كان من اصل جمل من صفة جمل في القدر يبيع صاع وجزء من صفة واحدة  
 او مقدره متاخر الاجزاء وان كانت جمل في الصفة مثلا مع المبدأ على الاشياء  
 وعدمه على الاشياء لا يعرف وجوب البيع فيها اما لو علم احتمال البطالة وان اتفق وجوبه  
 فيها ولا اتفق الصحيح الاشياء او عدمه مع ثبوت ثباته في بعض الاشياء فيضاهي  
 عجز بالاشياء مثلا معلوم او بالكره العلم بمقدور البصر ان فيه بالاشياء او بالاشياء

الاجزاء

٤٣

اذ انما احدها من غير ان يكون له في الاطلاق في اكثر من غير الاول وهو يتناول  
 اشياء الاطلاق على اربعة اقسام المقطوع في ضمن الجمل كقولهم الجمل او كقولهم  
 واما المقطوع في غير الجمل او كقولهم المقطوع مع الشئ في الجمل او كقولهم المقطوع  
 المقطوع على الاشياء يحصل في الشركة وعندها لا ضمان واحدا والصفة العينية وجماعتها  
 وان جعلنا البيع مباحا من الجمل في البيع مباحا في صاع وعندها لا ضمان من  
 البيع بالصفة في بعض ولو في بعضا مقدره ويكون من ضمن المقطوع في الاشياء و  
 جمل اشياء مع الصفة اما معلومة المقدره او غير معلومة كانت معلومة من بيعها  
 او جرد من غير مقدره معلوم مثام وبيع مقدره معلوم كقوله وبيعها كل قبض بكذا لا يبيع  
 كل قبض منها كذا او غير معلومة في الجمل الا ان الشئ من الاشياء **فصل** ويجوز بيع  
 الثوب والارض مع المشاهدة فانه لم يمتحيا اليك المشاهدة وما يعين مقدره من الوصف  
 فيختلف الاجزاء وهو ما يكون الغرض متعلقا به لانه لا يكون الاجزاء من غير  
 لانه لا يمتنع على كل واحد كانت والاولى والى ما يشره الارض والاشياء وهو مطلق للباس  
 دون الشئ فانه لا يبيع الارض مع اعتبارها من مختلف الاجزاء فيوزعها ان يوزعها  
 فانه لم يندع لان اختلاف الاجزاء باحث على الاكتفاء بالمشاهدة كما في المباشرة  
 والغرض من المقطوع والاشياء والارض وقدرها الذي ليس مدار الرقبة فيها غالبا على  
 نقل الموازين وحقها ولا على كقولها لوصفها ولا على ساحتها في بيع  
 الغرض في العرف مع الاجزاء المقطوع من كونه في ضمنه من المقام ولا ينظر الى الخلاف  
 من سلم اختلافه ولا يقدح في ان في سلبه في البصرة من الارض من غير مقدره  
 الشرف وان خلاص الجمل لبيع الاجزاء في الارض والمقارن قاعدة الغرض متقدمة  
 لا يبيع هديما الا باقره فيها وان لم يملك في يد الحاكم مدارها فاما ان من الشئ  
 محيطا بطل في الحارة وقصد لادفعه من الارض في نفسه لا بدعية لا يتوقف فيها  
 على دفعه وانما على الدقة فلا بد من خلفه في بيعه المتعارف بحسب الامكان والا  
 على الاذن وان على الدقة في غيرها ايضا من الاشياء التي لا يباع بالوزن والكيل او  
**فصل** كقولهم المشاهدة المبيع من وصفه ولو كانت وقت الاتباع في بيعه في بيع الجمل

انما عليها ان البصرة

الموجبة للغير من العين في بيع وغره ما يضمن المجرى المشاهدة على غير فتح من الغرض من  
 الوصف وان تقدمت مدة لا تغير لأعادة فيها للأصل ومنقول الأسماء ولو تضمنت  
 مرة كذا لم يضمن لغيره المجرى المتغير على غيره من تلك المجرى وان احتل المتغير ولو  
 ثلثا على الجميع على الأول للاستحقاق المتضمن لا يستلزم ما كان على ما كان وان طرأ خلافه  
 فان ظهر المتغير فان كان ما يشترطه من غير عادة فلا يضمن ولا يابان كان غير باعنا على غير  
 بعض الاعراض الملوحة او على مطلق النقص والعين كما لها بالاشتراف مع بقاء  
 الاسم وصديق الحقيقة لفتح غير العين فيها ان في قمتها فاشترافا مطلقا في اسم العين  
 او لا مشروطا بالعدم او لا محلو عندنا على الاول بل الحق الاكتفاء المطلق المتغير في الوصف  
 الاول لا يابان ما هو لا يضمن المبيع وما وصل اليه من العين والشيء فيه من أصل المبيع من  
 العين في غير هذا غير ما يضمن وصنفه فقط او مع خيار العيب والعين او البعير من  
 او الشئ او التزكيز او المركب منها على اختلاف انما امر اقل من الاجاز يحصل  
 ومنقول لا امثالها في التوقف من بعض في ثبوت الخيار لا يحتل العمل على اصله للزوم  
 او احتيا لا نفس الخاف لتبدل الوصف قبل الحقيقة بعد ولذا في بعض من حيث  
 كان الخيار لها وتقدم الفاسخ ولو استلزامه المتغير لوجب الخيار في كل الناقص  
 بيمينه على الاصح لان معنى المتغير بخلاف الأصل والظاهر ولو لم يزل في وقت واحدة الا ان  
 ولو انقضا على المتغير وانقضا في زمان علم تاريخ احدى عمل حكم تاريخ الاصح مع العين  
 وان جعل تاريخها حكم بالتقاضي فظهر ان الاختيار الزمان اتفاقا وحيث الخيار مع  
 مدعيه ولو ادعى كماله من المتغير من جاز كان من التزكيز ولو انقضا على المتغير وانقضا  
 في بؤره هذا اصل على الخيار كان بمنزلة الاختلاف في اصله ولو كان احدى ما يشترط  
 فانه يضمن معنى الاقرار في حقه وكان مشاهدا على شريك ولو باع مراضا على المناسبات  
 معينة فظهر ان اقل من ذلك فلم الخيار بين فسخ المبيع وانقضت كل ودين امضا  
 محسنة من العين في غير الثابتة ونقل فيه قولان اقران متصفا **فصل** وان كان المدة  
 متناهية لم تكن المدة من المبيع وغره الحكم كالغير او الموم كالمسألة والبيع  
 وغره وان كان فان من واحد الوصف فاقدها وكان ما يختلف فيه الوصف اختلافات

فانما

فانما اختار الوصف فيه ما يناسبها من شئ وثيق وليس بغرها ويحوز ثلثه والغير  
 من الوصف الباقي للغير بل خلاف بطلهم مع منقول الاجماع والعوضا وانما فاعل الغرض  
 به والامن منه في الاقدام على الخيار كما في ما عبر به من ابدل بضمير على اقله كما هو  
 الصبر وانما من الممتثل ويغير النقص بعد التفتيش بالخيار مع النقص في غير ما هو  
 الاكتفاء في الكبر والوزن باختيار المبيع ولا فرق في ذلك بين المحصور والعين بل  
 الاصح كما هو المشهور والاكثروا من تأخر بغيره من غير اختياره ووصف بقاءه  
 على ان الاصل معنى الظاهر او الاستحقاق والقاعدة فيه السلا من فسخ من غير الغرض  
 يضمن النقص بالخيار وقد جرى في السيرة على ذلك بل كبر من الصفات لا ينظم الا بغيره  
 فرب من المتغير ما يضمن الصفات المتعلمة اكثر للمحال في غير الصفات الا بالخيار كما  
 والصفاء والمقارن غير هذا وقد يضمن المبيع على فسخه في الصفات متعلمة فلا يضمن  
 بها من بعض من البطلان برونه الوصف والاختيار ان خرج ميبا ولم يتقدم علم  
 بالعيب الا بشرط العيادة العادة من قبل الارش او الورع من بينهما الا مع الضرف  
 الزاوي على الاختيار كما لا يرضى فانه على وجه القاعدة والاشي والمبيع فانه الذوق  
 والشئ وواجبها سواء لا يشترط ان المقتضى والمانع فانه بعض من تخصيص الخيار  
 الزد وان تعترف وكان لا زام من غير فسخ الحكم الا في الذوق والشئ لا وجه  
 منقول على ولو ادعى اختياره على وجهه من غير الاكراه للاسماء فاصل حلقته كما  
 البطلان او المزمع بغيره على الصالح في الاختيار في غير شراءه بل على من يضمن المبيع  
 بل الجواز للغير ثم هنا اولى من سائر غير المبيع حتى من دون شرط المحرمه وشرط العيادة  
 من العين كما في الاستمرار والاكثروا لقتضاء العادة المتأخر للغير ودعوى تأثر الشئ  
 في صحة العقد بعيد وهو الاظهر لان الغرض على تقدير ثبوت لا بد منه الشئ ومع حقه  
 لا حاجة اليه فان كسر المشتري فخرج جميعا على الارش فاعنده من الورع والفتنة  
 المتغير ان كان المكسور فيه ولم يتقدم حكمه بالعيب الا بشرط العيادة منه وفي غير  
 المتغير اجمع حتى مع التناقص لم يكن المكسور فيه كالمبيع المتأخر وان شرط العيادة  
 ان لا يشي الغرض جازا ولا شرا على حال بالمباطل وعن جميع فسخ المبيع مع هذا الشئ









القلب المأمور بهما ولا يغلب المشقة لانه عن الحركة ولا عن صفا صاحبها وادخله  
 بالحقايق واما على الاعظم وذا من السارق كاجل وكره البيع والايام والبالا زمنه  
 والظهور ورجل على بيع الثلثة الذين لم يوافقهم ومن قبل على ان لو مضى بهن  
 ما باعهم كانه لما صنع وقد عاين هذا القول قوله الكراهة مستند الاصل لا  
 بأكثر وقاية تسلط الملائكة على اموالهم وانما خرجنا بما في الاعتقال حصول الضرر وهذا  
 جاز في جميع الاشياء ولم يخرجنا بالان لان المعاملات في بيع الما يتبدل لا في بيع المعانة  
 ولما صنع من المشرع لم يسلط الكراهة في جميع او حصة فان كانت في لسان الشريعة فيقيد  
 في المعنى المستعمل في الكلام اذ الامم من دون الحرمه حيث في حقيقته من المقام على المعنى  
 المصطلح في النسخ الغرض من بيعه عدوله من لا يجوز الذي يسبب عنه الرادى الى كونه  
 والعقل لا كرهنا والرواية امر من هذا الضعيف والقصور والحق في هذا الخطا في حق  
 والتمثيل منها على الخطا او غير مستند فهو مال من الدلالة احد من ماله مستعمل في  
 الخطا والخمر وبعضها موزون بقرع القسم الاول منه وتزول منه على ضرب وتبين  
 الغش من الامساك في بعضها والمثل على خصوص قبل الغلاء مع حصول الضرر ومنها  
 ولا اعلم من الثلث في جميع الاصل والامر بالبيع والامر على ان يفتى في جميع  
 في زيادة النبي في هذا الظاهر **فصل** وانما يكون في الخطا في البيع والقرع في  
 كما من الاثر في نقل الاجماع على قول هذه المفسرة الاحتكاك والقصور في جميع الاشياء  
 وسوقه بقاء على رواية وجعل المصالح وعن المتفق زيادة الزين والايام من قوة غير  
 المصالح والموقوف المذكور على رواية الغشقة ومنهم من يصححها على او حصة **فصل** وقيل  
 وفي المثل كما من طه عفره واما عليه فضا ولعل لان اصحاب الناس الميراث فيلحق بها  
 تحت لغيره القصور وفيه نظر من وجهين **فصل** بشرط ان يشقها للزيادة  
 في الغش على استعناكها على حصة كقوله وفاقا ودينه وذرهما من غير ولم يكره  
 خلاف يظهر للاصل وعدم انفراد القصور اليه ولو لم يكن لها حصة ولا زيادة الثمن  
 نفسه واما ان يجرى المصنف في حكم الاحتكاك مع غش في شرائط الامر **فصل** ولا  
 لا يجرى باع ولا باذل مع احتياج الناس اليه كان الشئ كثر البيع الناس اليه

لا اصل

لا اصل والقصير الحق ولو كان باع او باذل لا يقدح في حق الناس في حكم الاحتكاك  
 ويشق في اعيان لا يكون له باع من البيع وقت الوفاء في نظر الغلاء **فصل** ونظر  
 اخره ان يشق في الغلاء لئلا يلم في الاحتكاك ببعضين يوما لادارة السكر وطاهر  
 غير الجالس وروى الشرح والاجماع المنقول عن علي بن محمد بن زمان وده نبحه في  
 الشرح على المذكور مع معارضة ما باطل في القصور كقوله النبي في بين جميعه مما عاين  
 الناس وجعل مغلته بين من يفرق بالعلل فيخرج هذا ان اوله ان ومن من استمر في امره  
 الشرح على ما قد نفي من نداء حتمه فلا يدخل في حكم الاحتكاك للبيع ومنه كل الاحتكاك  
 في حتمه كالاول للورود مودا الغالبية في البيع وعللا بالاطلاق والمقتضى لا في قصور  
 في البيع الاثر كانه لا يفرق بين الشرح وسائر اشياء المعاوله ولا بين المهر وغيره طاهر  
 الا في حتمه على العمل في حتمه اشياء ان يكون في ثمنها اخص بالذوات ولون تلك  
 الا في حتمه كالتشيع في حتمه ولم يكن من المعلوم مع الاحتكاك المير كجفت الا في حتمه  
 الا في حتمه وهو ليس من الاحتكاك وان لا يكون انتقاره الغلاء لاجل الاحتكاك في  
 الاحتكاك في زيادة الامر وان لا يكون اهل المصنف في كراهة البيع باع باطل الغشقة  
 في البيع لم احتكم في غير مقام الاحتكاك وان بعضه على الناس في ثمنه لم يكن من قبل  
 او كان يفتى في الاحتكاك في حتمه وان كان هذا الشرط ضيقا وان يكون الضيق على  
 المسلمين لا على الكفار الذين لا احتكام لهم **فصل** ويجب الاحتكاك على البيع بل لا خلاف  
 بعده مع الغش والايام عن جازم والحاكم هو الحاكم ومع غشقه عدد المؤمنين ولو  
 غشقه اعيانه قام الحاكم او العدل فقاموا باعيا بالشرع في الاحتكاك والميراث الا في حتمه  
 او سائر المعاوله ولو خرج بها في حتمه على العرض والايام على الوجوه بعد دفع الحاشية لا  
 الاصل ولو يفتى في الاحتكاك في حتمه اعيانه في حتمه اعيانه من يرد **فصل** ولا يصح  
 عليه دخول حتمه الا في حتمه عدم التسليم للاصل وجوز المساطعة على المال ومضمون من الغش  
 الاجماع المنقول من بعضه ومن الغش وسائر السلطان ان يجرى على اعيانه من المصنف  
 الانتفاء فانه اعيانه رددها لغير الاحتكاك فيها في حتمه اعيانه بالامر بالبيع ولو لم يفتى  
 في حتمه الساطعة والاستحالة وهو الحق وهو لا يصح في حتمه اعيانه اذا اعتنع من ذلك في حتمه

الحكم وكذا لو طرأ جنس من الشيء لا وجود له فيه على ذلك المتكسر فالفرق في أحكام التمسك  
 بين المالكين والركب المطلق والوصف والصفة والغائب وغيره لا يطلق **فصل**  
 في الخيار والكلام في مطلق الخيار فنص البيع أم لا والمراد بالخيار كالمسند به بالبيع سواء  
 الشئ في العقد الذي يشرع على المزدحم من غير دفع على هذا الطريق فالمراد  
 بالوقت كالركن ويبيع المالك أو في الأتيقاع كجواز الرجوع في المطلق لا يشترط  
 بقرب عليه حكم الخيار وكذا لا فالمراد بهذا الطريق وإن كانت مشروطة في ضمن  
 العقد بل الحق أن الخيار لا يقتضي في العقد خيار غير مزيل لأن المبيع من هذا الخيار  
 في الخيار وكذا لا اختياراً ما هو جواز وصفه هو الزوم فتبين الخيار عقد يتوقف  
 على الدليل **فصل** وأما انما هي حصة كاهنا أو سبعة كخلف أو ثمانية كاجل  
 أو أربعة عشر كخلف المعتبر في كل سبعة إلا ما زاد أو نقص من هذه التي ذكرها  
**فصل** الأول خيار المجلس دليل الإجماع على أن مقتضى العقد هو المستفيض  
 وفيه البيع منها البعاً بالخيار إلى وقت أو ما الوقت العلوي أو نصف الرجل على البيع  
 فترتيب وان لا يقتضيه كإحدى المستفيضين بل على الشيء في وهو من صفا عنه  
 المشهور في غير ذلك أو يجوز على الشيء لا في المطلق وعلى الاختراق البعاً على حصول  
 العوض وعدم فخرها على الاختراق في هذا الخيار فخص بالبيع فلا يخرج في غير ذلك على  
 اختصاص النص بربطه بزمانه على التخصيص لظاهره فخلق الحكم فيه موصفاً للبيعي وكون  
 العلوي شريطة أن لا يعلو فأتى في غير البيع بدفعه أن ذلك عليه مستنبطه  
 أن البيع المثل العوض في الأربعة انضمامه بربطه في هذه الحالة وما من الشئ  
 من جواز في الأصل لعلنا من حكمه فيجوز البيع كالمسند إليه أو بعد استقراءه  
 وبالحال لا يعلم إلا أنه انضمامه بالبيع لعدم معلومته في أحد الخيار في الأصل مع  
 قبضه للبيع **فصل** فإذا حصل الأجر أو المثل أو العقد والبيع والكل من المتأخرين  
 خياراً للفتح مبدع هذا الخيار بعد تأنيده المقتضى للأجر أو المثل وسائر الشئ  
 من قبضه شئ غيره ذلك وهو يحصل إذا سقط قبل ذلك لم يترك **فصل** ما إذا في  
 المجلس تأنيده هذا الخيار الاختراق من المجلس بل الاختراق هو من صاحبه بعد ولوه

الخيار

بجو

بجو لا ينعرف إليه إطلاق الاختراق كخلفه وبغيرها كأول عليه النص فظاهر الأمر أن  
 نصها من قبل المجلس مستطوع من رخصه بفقد العبد الذي كان في المجلس أن لا يترك  
 على ولا الاختراق بغير جميع البيت كالمسند إليه الاختلاف جانباً صاحباً ولو كان من خلق  
 ولا المخرج المحقق في العادة التي يقتضي المجلس ولا العبد العرفاً في هذا الاختلاف  
 المجلسات فلا يجرى النص والأحكام والخير من غير الاعتناء من أحد في الأربعة بل  
 يكون المعلوم والشغل كما يتكسب سلق الاختراق وإن كان من جواز وهو لا يعتد  
 على الأجر ولو كانت أحد المتأخرين أو لها سقط الخيار لأن ظاهر النص أنها من المتأخرين الذين  
 من شأنها الاختراق على انفسهم بل في ذلك بعد العقد كما لو كانت متقدمة من  
 الأصل كما إذا تقرر لموجب القابل أو كان على يد واحد أو جزءاً من قبله لسله  
 الموقوف من المعارض على استحقاقه في الحيازة العوض الأول وهو لا يقبل  
 معارضته الأول المقتضى في خصوص الموت يمكن الحكم بالتمتع بالخيار في الوارث  
 لا يستحق أحكام الخيار في المسند على الاختراق المتأخرين للقرن أصليين أم يمكن  
 أم وليس أم فخص بالبيع أم لطيفين وهذا لما بهد كونه اشتراكاً بين غير المالكين  
 كاهن ظاهر رجوع المضمير إليها فيوزعها الفسخ وإن لم يكن إلا أن يكون بل وإن ضمها  
 عنه أم لا لكن فحقها لصلها التماز الملكت كلها فزاد من الفسخ وغيره أم لها  
 النص ولما ليس فيه إلا ولو تروجه أظهرها الأول ولو تقرر وأحد من الطرفين كما  
 إذا قال عشرة أو واحد من هذا الكتاب فقبل دفعه أو العكس أو كلاهما في سقط  
 الخياراً فاختار البعض لأن العاقد هو المجموع وصحة الاختراق على الكل مجزأة  
 بغيره ولو يرد واحد لأن الاختراق الجزئية كما يبيع بده أو الحكم ببيع الخالي لكونه حكم  
 نفسه وبوجه أظهرها الآخر وعلى تقدير فسخ البعض الباقية لا يحصل لك التمسك بخيار  
 شخص الصفقة بعد المشتري والشراء حقيقة ولو ضم بالتمام أو جعل وأخرج  
 المقتضى من المجلس فالمراد بقاء الخيار على بقاء العاقد من غير أن يكون شئ من  
 الاختراق وعدمه في الأصل **فصل** ولو بينهما أحال لم يطل خيارهما لعدم صدق  
 الاختراق كما لا يصدق مع حلوله المصلحة أو حصول البيع وغير ذلك **فصل** وكذا لو



الاعمال المتفرقة ولم يتكسب من الخيارات طموكا منه بطولها مع عدم النسخ هذا  
 اذا كان الاكراه غير رافع للاختيار كما لو هدد واحد من الطرفين باختياره لو كان  
 الاكراه رافعا للاختيار كما لو هدد واحد من الطرفين باختياره لو كان  
 الخيارات لا تفرق في الامور المتفرقة **فصل** في سقوط اختياره وان يمكن من  
 احده بل قبل اتمام العمل المتفرق عند شروعه وهذا خلاف اختياره الثابت في القصة  
 المتفرقة وسقط الطلاق الرجعي فان لا يصير متعلقا بالاسقاط او استقاما بالسقوط  
 فلا يشترط ولا يصح على السقوط ولا يترتب ولا يبري عليه احكام المال لان هذا  
 انما هو الذي يحكم بشره في المانع اذ في كذا خيار لا يكتفي بالشفقة والتجسس  
 متعلق بالشرط اسقاطا وان سقط العقد لغيره او اسقاطا جواز الرجوع حتى يرد ان ليس  
 متعلقا بالشرط بل متعلق بالاسقاط او بشرط لا يترتب بل متعلق بنفسه ان لا يبري  
 الوكيل مثلا وان كان له الرجوع الى الموصىة المخلقة وهذا الرضا بان جعل  
 الامور السليمة الصرفة متعلقة بالشرط او الصلح او غيرها غير جائز وغير مشمول  
 لليس في الشرط والعقد الظاهرية فلهذا باصره موجود ولو شكك في كون الشيء حكما  
 شرعيا او عقلاويا فالاصح ان يتركها شرعا ثم اعلم ان المعتز من شرط السقوط  
 ما كان تركه في ضمن العقد ولو اجمالا كان يقول بجنك بالشرط الذي ذكره او المبرور  
 او غير ذلك ولما لو ترك الشرط قبل العقد والمخبر ذكره بالمرء ضمن العقد من باب التمسك  
 او التماسي فلا عبية به الاصل فانما جعل بالطلاق في العقد وثبت الخيار وامالي ذكر ذلك  
 الشرط متعلق بالعقد ونزاهة العقد وتذكره بالمرء من غير الخطأ حتى لو  
 فالاصح بطلان الشرط والعقد المتفرق في المانع من شخص خيار المجلس بالنسبة الى الامور  
 بان يشترط سقوطه بعض زمان الاجتماع للطلاق في ضمن المجلس بالتبعض بالنسبة الى  
 اجزاء المبيع للاصل ولو شرط سقوط خيار عقدة ضمن عقد اخر لازم مقدم او متاخر  
 وعقد اخر متاخر من سقط ولو شرط سقوطه ضمن عقد مقدم جاز في السقوط و  
 حينئذ لا يسقط الخيار بغير ذلك بل يحتاج الى الاسقاط بعد العقد **فصل** وعقد  
 كل منهما صاحب ولو جعله الاصل جعل ذلك من خيار المجلس كما فعلنا الا ذكره في

كلا وجانه الباعث

حدا والاسقاط فان الخلع من سقط الخيار هو المانع منه مع وجود التقضي والمناقرة  
 تقع موضع خيار المجلس **فصل** في خياره اياه جاز اسقاط هذا خيار بعد  
 فاعية العقد وما يتعلق بمادله اياه اجماعا ظاهرا وسقط لاصح منهم بعض النسخ  
 الواردة في خيار المجلس اجماعا من حيث سقط بالاسقاط كما في الغنى واما الاسقاط  
 فانشاء العقد وخلع فاعية متعلقة من التقضي وغرضه ما يكون بشرط في صحة العقد فلا  
 اثر له في اسقاطه بل لا يجب الا اذا كانت الاسقاط في انشاء من الشرط فانما يبري الرجوع  
 الا امر من شرط السقوط والاسقاط وان يبري من كذا يبري اسقاطا والرجوع في  
 صحة اسقاطه وان لم يكن من الشرط كما سقطا المتأخر من شرطه لم اختياره  
 واصر الشرط ان يكون اسقطا من العقد من المبرور الا ان مثلا خيار المبرور وان اسقط  
 خياره من المانع ليس له خيارا وهو في المصلحة ان الاسقاط لا يكون في صحة اسقاط  
 خيار المجلس قبل فاعية العقد وان لم يكن من الشرط فهو قياس ومع المناقرة فيكون الملك  
 بالنسبة الى المانع للحياة المذكورة وان لم يبري من المانع للملك خلافه ما في خبره فاعية  
 من التقضي والشم قبل ان اسقطا فاعية ظاهر الشبهة الثانية ومن واختره هذا  
 وسقط الاجازة والرجوع وغيرها حيث ذكرنا القاطعة من حيث واحد من كونها  
 غير متناهية اعتبارا بالصنع الخاص كسنة البيع والمقارن عدم اعتبارها ولا غيرها  
 هذا ولا خلاف في الاجازة والرجوع بل يكفي مطلقا للفظ بالامور ان لا يكون بعض  
 الاضلاع اخرى ولا من اللفظ كالمخافة الرجعة **فصل** او اصددها وضاء الآخر  
 مع كسفت فاعية او فعل منه بعد الايجاب الوضاه بدو الا فلا يسقط خيارا الاخر **فصل**  
 ولو التزم اصددها اسقط خياره دون صاحبه فيكون كونه العقد متنازلا في التمسك بما  
 جازا بالنسبة الى المتخا فحينئذ سواء كان هذا للاختلاف من لوازم العقد كما في الرجوع  
 او من لوازمه كذا بشرط الخيار لاحدها الاخر وكذا في غير فاعية في المانع منها  
 فهو اسقاطا في منفذ لا في المانع لو لم يبري خياره من شرطه اصحابه فاسقاطا في سقط خياره  
 صاحبه كما في شرط الخيار لما في الاجتماع ولا ريب ان لا يكون لاحدها ان يسخر  
 الاصح صاحبه في يسخر خيار صاحبه مع فاعية التزم اصددها اسقط خيار صاحبه











لا تتركس وكذا حتى يتكلم المعتبر على جهة التمسك بغيره فيكون له الاستحقاق  
 الذي لا يخفى ونفس البيع كما اذا كان **مستحق** ويجوز استحقاق المراجعة مستحق في يوم  
 الاداء جزاء المراجعة في جميع العقود الا ان كان له احدى الامور المتبادرة المستأجرة  
 اخذت من المراجعة في يوم العقد فانه انما يستحق المراجعة في يوم العقد  
 وانما يستحق في يوم العقد في كل واحد من الامور المتبادرة المستأجرة  
 او كل ما يكون المستأجر نفس البيع او غيره كان الخيار للبعث فحين او احدى الامور المتبادرة  
 ذلك ان يكون مقرر المستأجر مطلقا على استبعاد شخص اخر ام لا ويشترط على الاصح  
 مدة المراجعة بغير مدة الخيار وهذا للفرق في استحقاق المراجعة المستأجر معناه بالبيع او بالاداء  
 ام كناية المحل بوجه تقديمه في خيار البيع ثم لا فرق بين ان يشترط الرجوع للمستأجر  
 في استماعه بغيره فخطا في يومه الاستحقاق عند الرجوع الادعاء فان رجع بالبيع ولم  
 يغيره سواء امره قال ان يرضى باز المستأجر الفسخ او وجب على المشتري ان يرضى  
 مسكت او امره بالانقضاء لم يرضى او في استماعه وان يشترط ان يرضى بالبيع باز  
 الفسخ او وجب على المشتري ان يرضى بالفسخ او يرضى بالرجوع او وجب  
 فرق بين ان يرضى المستأجر لنفسه خطا من الخيار بعد الاستبعاد او وجب  
 كل بعد المستأجر لا يرضى هذا الاجر من جعل الخيار للاجنبي ذلك من جعل الخيار  
 لتيسر اسقاط الخيار بخلاف هذا القسم من المستأجر ولا فرق بين ان يرضى  
 بغيره من الفسخ وعدمه على امره برأه ورضاه فانما الامر عدمه فتمت مدة المراجعة  
 من الاعتبار انما لا يرضى بغيره فلا يشترط هنا ويشترط ان يكون الامر في الاول ان  
 لا الاخير اجب على الامر في كل المدة فلا يرضى للاجنبي المستأجر الفسخ وعدمه  
 الخيار وهو فلا يشترط في المراجعة فلا يرضى للاجنبي ولا يشترط في المستأجر  
 ولا الاخير انما لا يرضى بالامر والى حاضرته فلا يرضى بالامر او مسكت او مسكت  
 امره بالفسخ او رضى به فالمستأجر يرضى بين الفسخ والامر ولعل هذا هو مراد الاصحاحين  
 استحقاق المراجعة ويشترط ان هذه المدة تحق الخيار المستأجر على امر المستأجر  
 او رضاه برأه والحق في المراجعة بازا فالامر تركه نعم لا يرضى بغيره من الامر الا ان

مطلقا

مطلقا كما انما **مستحق** واستحقاقه برأه المراجعة فيها المراجعة فاشاء وبيع البيع  
 عليه المراجعة والحق في المراجعة وهذا عند الخيار برأه المراجعة فاشاء وبيع البيع  
 الخيار وبيع المراجعة في وقت الخيار او في وقت غيره مثلا فان قيل في الشرط  
 نعم لا يرضى بغيره من المراجعة بوقت معين ميعر من العقد وليس ذلك فليس  
 لما ذكره المانع من قبول الخيار انما في المراجعة المستأجر مائة برأه المراجعة  
 ببيع المراجعة او امانة والمساكن المراجعة والاداء المستأجر او ببيع المراجعة  
 المراجعة بغيره من المراجعة بوقت معين ميعر من العقد وليس ذلك فليس  
 رد المراجعة بغيره من المراجعة بوقت معين ميعر من العقد وليس ذلك فليس  
 ولو فعل كما يشترط من المراجعة بوقت معين ميعر من العقد وليس ذلك فليس  
 الشرط لا يبعد الفسخ من امره ثم لو كان الشرط رد المراجعة او مثلا او غيره  
 انما هو الاطلاق في المراجعة المراجعة في المراجعة او المراجعة او المراجعة  
 المراجعة بغيره من المراجعة بوقت معين ميعر من العقد وليس ذلك فليس  
 الفسخ او امره بالانقضاء لم يرضى او في استماعه وان يشترط ان يرضى بالبيع باز  
 الفسخ او وجب على المشتري ان يرضى بالفسخ او يرضى بالرجوع او وجب  
 فرق بين ان يرضى المستأجر لنفسه خطا من الخيار بعد الاستبعاد او وجب  
 كل بعد المستأجر لا يرضى هذا الاجر من جعل الخيار للاجنبي ذلك من جعل الخيار  
 لتيسر اسقاط الخيار بخلاف هذا القسم من المستأجر ولا فرق بين ان يرضى  
 بغيره من الفسخ وعدمه على امره برأه ورضاه فانما الامر عدمه فتمت مدة المراجعة  
 من الاعتبار انما لا يرضى بغيره فلا يشترط هنا ويشترط ان يكون الامر في الاول ان  
 لا الاخير اجب على الامر في كل المدة فلا يرضى للاجنبي المستأجر الفسخ وعدمه  
 الخيار وهو فلا يشترط في المراجعة فلا يرضى للاجنبي ولا يشترط في المستأجر  
 ولا الاخير انما لا يرضى بالامر والى حاضرته فلا يرضى بالامر او مسكت او مسكت  
 امره بالفسخ او رضى به فالمستأجر يرضى بين الفسخ والامر ولعل هذا هو مراد الاصحاحين  
 استحقاق المراجعة ويشترط ان هذه المدة تحق الخيار المستأجر على امر المستأجر  
 او رضاه برأه والحق في المراجعة بازا فالامر تركه نعم لا يرضى بغيره من الامر الا ان





المجلد الحادي عشر

[illegible]











فيلعلو عند الوقت الذي كان على وجه المرتبة ويستحق من البيع بعض ما يفتقره المشتري  
كثيره القريب فانه لا يثبت فيه خيار الشرط ولا الجلس وكذا شراء العبد نفسه ان حوزاه  
لانه منافق فقتضاه ومن الشيخ استثناء بيع العرف جميع الاجزاء ومن المتأخرين  
شروطه من بيع الاجزاء وهو من العيوب **فصل** في الاصل والطلاق والعقد الا  
يكون له خيار الشرط سمي الكلام في الاصل كما في حال الاستثناء اما مقتضى  
او هو على الاطلاق العقد على ما يبيع الاصل **فصل** في شرطه يستحق خيار  
الشرط كما يستحق خيار الشرط كما مر في بيع خيار الحيوان والشرط والعين ما  
يعرف بضابطه الشرط المستطاع للقرار وغير المستطاع **فصل** ولو كان الخيار  
لما يشرط له من مقتضى خياره لا يتأثر به ما يشرط له من غير مقتضى خياره ولا يثبت  
ثم المستطاع غير عرف من المارة العوض المتعلق بالبيع او مشتريا او ما يشرطه  
في المنة المتعلق به اما كشرط المشتري في الشرط فلا يستحق خيار الشرط وفي كونه  
مقتضى اختياره من العقد لا لا يستحقه عوضا بالعقد كما هو الاصح وجرى ان يقر به  
فلا يثبت له الخيار ولو بيع من الغرض والافلا لم يثبت له الخيار مع ان بيعه المشتري من العيب  
وغيره يثبت له الخيار والاختلاف في العيب عونها والاصل لزوم العقد **فصل** ولو كان  
اسمها او وصفها لا يثبت خيارها اذا كان الخيار لها او مشتري المشتري في البيع  
البائع فاستحق خيار الشرط وانضم واما مقتضى خيار البائع فخلل بل لا يثبت له  
الخيار بالشرط فيكون التزاما من البائع بالبيع فلا يثبت له خيار الاذن وانضم  
المأذون وان كان خيارا للمأذون لا يثبت الا بالشرط فخلل لم يثبت له خياره ومنه  
في مقتضى خيار الاذن يجرى الاذن مع قدر المرتبة المتأخر من التزام البائع فخلل  
الاصل مع التمسك بقوله المتأذون منه فخلل الحكم فيما لا يشرط البائع في المنة باذن المشتري  
ولو يشرط المشتري في المنة باذن البائع او البائع في البيع باذن المشتري فان قلنا ان  
هذا الخيار العوض المتعلق به لا يصح فخلل الخيار ان البطالة العقد والاستطاع  
خيار الاذن خاصة لان اذنية الشرط كشرط نفسه وما ذكره من حكم غير البيع من  
الشرط على الخيار **فصل** اذا امتنع من الخيار وانقل الوارث من اى انواع الخيار

الاجزاء

اجزاء حكما للمشتري المجرى العمل ما قبل المنة من الحق فلو ان المنة لم يرد من قبل الوارث  
لا يخل من خلاف الا في خيار الجلس فغيره وجرى ان يقر بالعدم كونه من ظاهر الشرط الاجزاء على  
ان يردت كما هو مقتضى الاصل لئلا يثبت له خيار الشرط بل ان مفاضة الدنيا بعد من مفاضة الجلس  
فيعطى بالاعطية بدو من مفاضة الاصل من المنة من الشرط في البيع انما هو الكاف  
وهو ظاهره الجلس لا الروح مع ان الروح لا يعلم مفاضة الجلس فليس فيه حكم وهو الاصح  
ثم ان كان الخيار في المنة مثل المنة لئلا يثبت له خيار الشرط فغيره المنة فلو كان خيارا لم يثبت له  
ولم يثبت له الخيار حتى انقضت المدة سقط خياره بانقضاءها كما لو كان خيارا في منة مثلا  
والعوض يرد من غير مقتضى خياره مع عدم التورين وان طالت المدة او خيار الجلس وكان  
الوارث في مجلس البيع فلم يثبت له خياره وهل يثبت مقتضى خياره ان يقر او يخطئ  
الحكم مطلقا بغير مفاضة الميت والاشهر كما ان المنة كونه فان يثبت مقتضى خياره ولو يثبت  
فردا او منة او مفاضة الجلس غير او مفاضة الجلس الميت ما يبعد واستحق له خياره  
لا الميت او مفاضة الجلس ولو يثبت المنة واختلاف في العيب والاجازة في المنة فخلل  
وعليه انفساخ الجميع اذ في حصة واحدة يغير الاخر بغير العيب فخلل العيب فخلل الاصل  
تتفرق بالوارث والاشهر فخلل في احد الزمت مقتضى خياره مع عدم مقتضى خياره  
فغيره ولو كان قائم ولم يثبت له خياره هذا كما لو كان في المنة الجلس والمدة لم يثبت له  
خيار الجلس وحصله هو غير المنة ولا يثبت له خياره ولا يثبت له خياره في المنة فخلل  
**فصل** ولو زال العقد لم ينفذ شرطه الا في مفاضة الجلس من احدى جهتي المنة فخلل  
الموت جليل **فصل** ولو كان الميت مملوكا لم يثبت له خيار المنة والمدة والمدة والمدة  
مقتضى خياره لا لا يثبت له خياره فخلل في خيار الجلس بناء على ان الخيار غير الاصل  
او لما قد كما مر في خيار الجلس ولو قلنا ان الخيار المملوك كان الوارث من مقتضى الميت  
الخيار والمملوك كالمملوك **فصل** في البيع بطلان العقد هذا هو الاصح ومن عامته  
من تأخره عن طاعة الجلس من السرار الاجزاء لم يثبت له خياره **فصل** وقيل به  
بانقضاء الخيار ايجح عدم العيب اما مملوكه لا يثبت له خياره او يثبت له خياره بالبيع  
او لم يثبت له خياره كغيره من البيع فخلل في خياره وان لم يثبت له خياره فخلل

المشتري كانه فخر ولا مستند لما يولد عليه في هذا الا انفساه مع عدم الفسخ كما في من ملك  
من حين العقد ثم انقل وجهان **فتاوى** ولو بعد ذلك كان المشتري ولو في العقد  
رجع على البايع بالنقصان والرجوع بالبايع بالنقصان من غير ان هذا الخلاف في غير وجه  
فروع آخر يظهر من ادنى ما في الرجوع من العقد المشتري على البايع كالمبيع **فتاوى**  
انما للمشتري الرجوع قبل قبضه من غير ان يبايعه كذا في البيع الشخصي قبل قبضه باخر  
من غير ان يبايعه باخر خلاف وجه من وجهين العمل به من وجهين اولهما ما في الحكم من وجهين  
معتقدين وبذلك يحصل القاعدة الحاكمة حصول المالك بغير العقد المستلزم لكون  
المشتري من المشتري ولو كان القبض بشرط المصلحة كالمعروف والتمسك بالحكم على  
القاعدة وبطلان العقد من حصوله قبل القبض شرطه المستلزم من حين المالك ورجع المشتري  
لا للمالك المشتري فلو كان قد قبضه بانه بعد العقد كان المشتري ولو كان المالك لا لا فخر  
سما وبترجم الرجوع قبل القبض القاعدة وبذلك كان المشتري هو البايع او لا يبايع  
فخر المشتري بوجه الرجوع بالنقصان وبين مطالب المالك المشتري بالمال او القيمة وفيه نظر ولو  
نقص البعض باخر سما وبترجم العقد بالنقصان في ذلك البعض والمشتري في وجه الحكم  
المعنى المصنفه لوجوده في وجه غير المشتري من وجهه واخذ الفخر او جرد لا فخر  
الا فخر وتلف الخس كذا في البيع بالتبعية ولما هو من الفخرين العقد من وجه ظاهر من  
الوقاف عليه وان كان خلاف القاعدة **فتاوى** وان تلف بعد قبضه بعد انقضاء  
القرار فهو من المالك المشتري اما فخرى وبذلك وكذا في الفخر فهو من المالك البايع  
**فتاوى** وان كان ذلك من الفخر من غير تبعية وكان الفخر البايع فذلك من المشتري  
ولو كان الفخر للمشتري فالبايع من المالك البايع اذا تلف المبيع باخر سما وبترجم بعد قبضه وبطل  
انقضاء ايام الفخر ان كان المالك من لا خيار له بلا خياره وتلف الفخر كالمالك المشتري  
واما المالك باخر سما وبترجم الفخر المشتري البايع والمشتري من المشتري ان كان  
ان كان المالك البايع من المالك ان كان المشتري ولو تلف المبيع او الفخر لا باخر المشتري  
كان المرحج فيه القاعدة وهو كونه المالك من المالك **فتاوى** فساد الشرط لا يثبت من  
حين الفخر قبل من حين العقد وهو ان شرطه القول الاول من الفخر لوجه من وجهه

من ان لم يثبت المالك وان الفخر بعد ثبوت العقد لا يثبت الا بعد الفخر في غير ان خيار  
اخر باخر غاية في الجليل ان يكون له رجوعه ولا بعد فخره كما في وجهه خيار الجليل العيب  
من الفخر انما كما في كونه الفخر في مبداه خياره وهو لو كان الشرط للمشتري في حيا  
فلازم من ذلك ان يبايعه خيار الشرط انفساه المالك بعد الفخر في الاخرى من وجه المبيع  
المعقد كما هو في قبضه للمعقد وعدم العمل به في الجليل في قبضه المالك في مبداه خيار الشرط  
واحد الى الزيادة والقصص وهو وجه الفخر في الجليل كما في من حين المشتري وبطلان الشرط  
لا يجرى ولو بطل العقد ولو شرط ان يبايعه المالك في المبيع لا يجرى لان معلوم في قوله الفخر  
الرجوع من حين العقد من لعموم المزمون عند شرطه وهو شرطه معلوم وبطلان  
البطلان نظرا الى ما ذكره في بعض ادلته من اجماع المشتري في قبضه على ثبوت العقد  
**فتاوى** اذا استثنى من وجهه بشرط اختياره على المبيع من وجهه فثبت الفخر ولو  
الاخر فان دفع المبيع فيه لم يكن الاخر الفخر لبعض المصنفه لان وجهه في ذلك **فتاوى**  
وان استثنى من وجهه بشرط المالك المشتري في المبيع بشرط المالك المشتري في العقد كما في الفخر  
**فتاوى** خياره ولو بشرط المالك المشتري في المبيع بشرط المالك المشتري في العقد كما في الفخر  
فظهر خلافه لا يستلزم الواجب او يثبت الرجوع او يثبت الرجوع في وجهه فخره خلاف ما اراد  
الفخر الذي ثبت بعد الرجوع الى المالك المشتري في وجهه فخره في وجهه فخره في وجهه فخره  
فقرينة على ان مراده المبيع بالوصف فامتنع لان بايعت بوجهه فخره في وجهه فخره  
عم الفخر جميع الصور في المداخلة حصول الفخر في وجهه فخره في وجهه فخره في وجهه فخره  
رجوعه لا فخره فالوجه مثال ثم ان الوصف الذي يوجب ظهوره في الفخر ليس هو المالك  
من مقتضى البيع الحق بانفسا انما يقتضيه المبيع من حيث هو مبيع اما ان يثبت من فخره  
او ذات شخصه قال فثبت مثل هذا مفسدا لاسا ولا يكون من الاصل والغير المقتضى  
الحق لا يثبت في وجهه فخره فخره في وجهه فخره في وجهه فخره في وجهه فخره في وجهه فخره  
ولا يوجب الفخر لكونه من باخره لا يثبت في وجهه فخره في وجهه فخره في وجهه فخره في وجهه فخره  
ولكن لم يثبت في وجهه فخره في وجهه فخره في وجهه فخره في وجهه فخره في وجهه فخره  
ثم كونه الوصف فخره انما لا يثبت في وجهه فخره في وجهه فخره في وجهه فخره في وجهه فخره





القائمة

[illegible]





فمنه من العقل اما انقلبه او لغز في غيره بالزيادة كالجبر عليه من حال وضعه  
 وكذا جاب السبع بانفس من القيمة وكذا سائر عقود المعاوضة المشتقة على الماكسة  
**قوله** ولا يجوز تاخير السبع والاشقي من الحقوق للمالين بزيادة فيها لان تأجيلها  
 ان كان غير المستلزم للثأمن فهو من غير الجبر الوفاء به او غير استقامه الاطال في المستلزم  
 الا منة معلوم ولا يجوز حتى اوحي بسقط بالاستقامه فهو استقامه بالغير لا من حق الاستقامه  
 انما كانا خلافا لافسقا طر كاستقامه المشتق من الشاخرة او غير الصلح من حق المستلزم الى الاجل  
 معلوم فهو صلح على الاجل ولا يستحقه لما حرضنا او غير الصلح من الدين المحتوي المجهول بالاجل  
 من قبل الاجل فهو راء ثم يتبع هذا الوفاء ببعض شروط الوفاء كما يصح تأجيل الحال باستقامه  
 تأجيله من غير عقده اخر لان تأجيله بغير ذلك **قوله** ويجوز تأجيله بانفسه متى كان  
 يصالح من الاجل بمتبع معلوم فيلزم الوفاء ولو صالح من الدين المحتوي الزاوي بانفسه  
 من اجل الصلح ان لم يكن راء ولو ابراه من عقده معلوم فيلزم الوفاء على المدين في تأجيله  
 لان الاجل انما يتبع ولو قال انقذه بعضه وامر للمسا الاجل فياخذ بانفسه من غير  
 حسنة فيسأل من تأجيل بعضه بزيادة اجل الباقى الى زمان معلوم ولو لا ذلك كان مقتضى  
 القناعة عدم جواز ذلك **قوله** ومن اتبع مقتضى من جعل راء ومبرر تأجيله من  
 الاجل من قبل انفس المدين لان الاجل وان لم يكن جزء من القرض كغيره لا يقتل  
 القيمة والافاض باختلافه فمما يجب ذكره من المالك من غير زيادة فيقتصر على ما يجب ذكره  
 الاجل **قوله** فان باع ما لم يفرقه كانه المشتري بالثأمن بين وقته وامسا كرها ووقع  
 العقده خلا للشر المتأخر **قوله** والمدين يجوز ان يكون المشتري من الاجل مثل ما كان  
 للبايع وجبره راء وفيما يصح دفع السبع في غير السبع في غير القرضين من غير العمل بالاولى  
 لقناعة التصريح المذكورة للشره العقدين التي كادت تكون اجاها بل من المشتري ان يرجع  
 عند المدين ورفعت ولا مضاعفا الا انز مستأن بمجهل المشتري بالاجل فلهذا فقد  
 المتأخرين وعدم كونها من نراض وغيره في المخر بالقبول فيضعف **قوله**  
 والصانع ابدال الاصل على ما يتنا ولا القسط لغز او غيرهما هذه الصانع يحتاج اليها  
 السبع والشره مطلق العريض بل مطلق باستقلاله وليس من كالمدين والاستماع فيها

ن

انزوا كان التنا غير ذالك للتنا من خاص حل عليه لا غيره حذرا من استعمال  
 القسط في غير ما هو مستحق فيه اصطلاح الخامس القاطب بلا في غير فانه غلط القسط  
 وضع عقلا لا من خطاب بالظاهر من اداة غلاف من غير نصب فترتبه وبالظاهر  
 لا استلزامه من غير التعقيل والعقود وان كان التجارة من نراض وليس بالبايع  
 ولو لم يكن لها اصطلاح على خاص على العرفه العام حاصل عند العقدين كان مخالفا  
 لغيره اذ ذكر ولو فقد العرف العام الخالف القسط على على التعقيل القوي غير من اخادها مع  
 العرفه العام ولو اقره عرفا المتأخرين مع الحقيقة المشتري والمدين على علمها و  
 الا فلا وقا من غير تميز عند العقدين على اراءهما من القسط المعنى المصطلح عند الشارع  
 او غير المعنى المصطلح لسان المتأخرين على علمه لا من غير ولو شك في دخول شيء  
 في القسط لا يولى على عدمه الاصل ولو كان هذا الشكل حاصل المتأخرين عند  
 وجه ذلك اذ هذا التعقيل من غير تميز على عدمه بطول السبع الجبل بالسبع ثم كلما قل  
 القسط على دخله وطا طر او تفتنا او القوا ما عرفنا دخل والا فلا ولو لم يوجد مع عقد  
 الدلالة العرفية لا دخله لبايع السقف لم يدخل الباطن ثم ان الامانة والاستقامه  
 في القار فيه من العرفه فما قبل على السبع اصطلاح اهل مكان دون غيره ولو  
 استلزم اصطلاح البايع والشاري فلا بد من ايقاعها العقد على عرف معين بالاجل  
 ولو قال البايع او عند العقد على اصطلاحه وقال المشتري على اصطلاحه فهو من  
 المتأخرين في السبع ولو قال عرف المتأخرين على عرف بايع العقد بايع المتأخرين  
 من العرفين ومع الشكل في الزاوي بالاصل ان كانه الشكل من الاقل والاكثى **قوله**  
 فباع وبسا نادخل الثمن في غير ما هو مقتضى عرفا ويندج فيه الاصل والعرف  
 والاولى وكذا لا يرضى بالتبني **قوله** والاشية البناء ان كان حائلا المجهول وان كان  
 غيره كانه لا مرجع العرف من مدينه من غير تأجيله ولا يفتن ذلك باختلاف  
 السقاع والازمان وارضاح الداء **قوله** والسلم المشتبه بالاشية على عقد البيع  
 التوجيه دخول كل هذه في باب القسط العرفي كما من اجزاء الارضين هما وارضاحها  
 بخلاف السلم المشتبه ولو كان فيها سلم بمعدله او حوت او بغيره دخل كالجو في المشتبه في











منعونه على البائع قبل القبض **فصل** ولو الرضا جسد الموعود من الشيء ولو لم يرد  
 الا منعه من الصفقة لاصل قبل البيع مع ان المنة الواحدة من المنة وتوهم من الشيء  
 خاصة وبمع ذلك **فصل** وان لم يكن له خط من الشيء كان المشتري المرد او اذنت  
 الشيء كما اذا قطعت يد العبد المرفوع من هذا الرضا بقران المنة هذا لا يرد ولا يصح  
 اخراجه بالبيع وفيه اسم الحكم بعد دهاه بخلاف السابق والاصح ان هذا يجب ان يرد  
 على المنة والاصلية ومكرها عند قبل القبض كقولنا قبل البيع من جوار المنة والاراض  
 والميل الى المنة سلكه باسبغها والعيب لاصل قبل القبض لا يفرق فيه اخل من العيب  
 الماصل بقص الصفقة كقوله المنة وتوهم من هذا الرضا هو المنة الموصوف  
 ولو كان الفاسد قبل القبض معناه عيبا لا بعد فانه عيبا وان اذ مية نفس  
 كما لو كان العبد كاتبا على الكتاب قبل القبض للمنة في الرضا مصادرا لاسم المجمع  
 المنة لان الفاسد ليس جزء ولا صفة هذا الموصوف عيبا في الرضا والاراض  
 ومن ثم لو شرط كركا تبا فطر على اقل من شقين سوى الرضا ولو شرط من المنة  
 العقب من عيبا لا يوجب عيبا ولا انفسا كركا تبا فطر على اقل من شقين  
 ولو كان عيبا لا يوجب عيبا لا يوجب عيبا ولا انفسا كركا تبا فطر على اقل من شقين  
 المبيع قبل القبض من ثلث الكل او المبيع من ثلث المبيع او مائة العبد او ثلث  
 الصفقة حكمه كساعت قبل البيع وحكم الشيء كالمشقة من ثلث المبيع او ثلث  
 المبيع وجب عيبا لا يوجب عيبا ولا انفسا كركا تبا فطر على اقل من شقين  
 المبيع وكان المبيع فيه الفاسد فخراف من العيب قبل الصفقة فلا يتقيا ومن عيبه  
 كركا تبا فطر على اقل من شقين او مائة المنة او المبيع ما لم يكن من عيبه المنة وحكم ما قبل  
 انفسا او ثلث المبيع ما قبل القبض في جميع ما ذكر من المنة او ثلث المبيع او ثلث  
 الصفقة فانه من اختيار **فصل** في بيع المبيع حرفة المرد وجوبه لو اذ من  
 التسليم والتمتع في ذلك لا يترتب حصة التسليم عليه فلو سلمه فخرافا او ذبح فخرافا  
 وجب التمتع في ذلك فخرافا **فصل** فلو كان غير متاع وجب قبل اذ ذبح فخرافا  
 اذ ذبحه او قبل اذ ذبحه فخرافا ولو اذ ذبحه فخرافا وجب التسليم عليه اذ ذبحه فخرافا

فخرافا

انقضاء ولا امره في ذلك ان كان المشتري عالما بالخلل او الاجترار من الشيء ولا انفسا  
 احتاج الى المنة ان يثبت في شيء من الشيء حصة **فصل** ولو كان للمنة عيب  
 يضر كالحظن والذرة او كان في الارض حجارة عذرة او عيب للمنة عيب على البائع ان  
 وقتونه الا وهو لو كان حجارة او عيب لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة  
 ما سلمه ما يجهل لا ريبه وجوب ما ذكرنا لا يضر للمنة المنة ولا يضر ولا يضر  
 اصله المنة من المنة وعيوبها لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة  
 عليه ان كان المشتري في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة  
 بعض المبيع من يجهل المنة ولو لم يكن في المنة المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة  
**فصل** في بيع المنة عيبا لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة  
 المشتري في المنة لو كان المنة مفسودا من المنة حصة فخرافا حصة فخرافا حصة فخرافا  
 حصة فخرافا حصة فخرافا حصة فخرافا حصة فخرافا حصة فخرافا حصة فخرافا حصة فخرافا  
 على البائع استعادته من المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة  
 لو اصاب المنة استعادته من المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة  
 من يجهل المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة  
 المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة  
 على تسليم المنة **فصل** والا كان له المنة في المنة او لم يكن من الاستعادة اصلا  
 او كان عيبا في المنة او كان عيبا في المنة او كان عيبا في المنة او كان عيبا في المنة  
 التسليم المنة في المنة او كان عيبا في المنة او كان عيبا في المنة او كان عيبا في المنة  
 من المنة والوجوب بالتمتع من الرضا بالمبيع وارتقاء حصوله من المنة في المنة  
 على المنة كحق العبد وعيوبه في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة لا يضر في المنة  
 اذا كان الحصة في المنة او كان عيبا في المنة او كان عيبا في المنة او كان عيبا في المنة  
 ليس بخصا على المنة وكذا المنة في المنة او كان عيبا في المنة او كان عيبا في المنة  
 بالتمتع بالمعنى والمصلحة كالمدة المنة كالمدة المنة وسائر حقوق المعادنة كالمدة  
 وعيوبه كحق العبد والمصلحة كالمدة المنة كالمدة المنة وسائر حقوق المعادنة كالمدة

البائع











وعتق من غيرها أيضا الاول بطلان العقود المأخوذة ورجوع المبيع بالمرور الثاني بوجوب الرجوع الى  
القيمة لو تلفت بوجوب القيمة في القولين ولو تلفت المبيع من الموصود ورجوع بغيره بالمرور  
ولو تلفت في القيمة بوجوب منكر المبيع بوجوب المبيع في القيمة بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
ولو تلفت في القيمة بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
المشترية في القيمة بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
كان المثل في المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
في صورة بقاء المبيع لا يتم منكره وانقصا او خالفا لاصل المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
وعلى جميع بل الا ان حكم المبيع في جميع الاحكام والا فلا يلزم في المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
مع ورجوع المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
بين المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
المتفرق وانكر الاخر في القولين بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
مقتضى مقتضى المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
قد عرفت في المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
المطلوب في المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
القاسم في المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
والسنة بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
ما هو مقتضى المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
تتبع الحق مقتضى المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
يتبع الشرط بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
اللعن في المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
على الزام المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
احتفاء به على شئ فظاهر انه لا خلاف في بطلان المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
بينا في التعلق عقله واما مقتضى التوكيل الا ان انتد كل في جميع عهده اذا قدم الحاج  
نحو لا ينافي في ذلك ان ندوم الحاج قبل المبيع لا للتوكيل ثم لا فرق في بطلان المبيع بوجوب المبيع

المثل

بين كونه مباحا ام مضمنا كالان في حصة الشرط بوجوب الزام والالتزام بين كونه مباحا ام مضمنا  
بغيره بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
على انما بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
من غير متعلق بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
صحة الشرط بالامع ووجد شرطه في المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
سقطا الثالث في التعلق بالعقد لكن الاصل عدم التعلق بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
اللاحق بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
العقد بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
قبل تفرقه من ظاهر كلام الشيخ في المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
التيان والتماسي في زيادة تميزه واما انه في اول الشرط او في كونه  
حين العقد بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
مقتضى مقتضى المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
كونه شرط لازم للموافاق فان الشرط السببي في التعلق فمقتضى مقتضى المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
او بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
يظهر من بعض النصوص مثل ما دل على ان الشرط بعد الوفاء ان العبرة بالوقت والقلب واما  
الخلق في صحة الشرط في مقتضى مقتضى المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
الشرط فلا يلزم من قبل المتعلق حتى يمتثل عليه بل الشرط من الامانة التامة تافق  
مستطاعا لما ظهر من الاعتداد بالغير واما ما اعتبر المدة في الشرط من الامانة التامة تافق  
بدوا المانع ما دل على انه انما هو الكلام في بطلان الشرط والاختلاف بينه وبين مقتضى مقتضى المبيع  
غير مقتضى مقتضى المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
اعراضه في مقتضى مقتضى المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
تابع للمقتضى مقتضى المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
من الشرط ما كان في مقتضى مقتضى المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع  
واما ما في حكمه في الشرط فمقتضى مقتضى المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع بوجوب المبيع

المثل





من دون توسط العقد كما قبل ان يصر على حليته وحرمة بالخصوص اذ ان شرط عليه  
 حليته حرما او حرما لئلا لا يشترط عليه تركه لئلا او فعل حرما او تركه من غير الحرام  
 وعكس ما سبق القاعدة وهو تعليق الشرط على فعل او تركه من غير الفعل  
 سبيل العم من دون نظر في خصوصية كان يشترط عليه ان لا يتزوج ابدا او الرضا  
 عليه وجهه والا فله ان يتزوج بشرط فعل حرما يعلق التقي به قبل هذا العقد والشرط  
 لم يصح ذلك لانه لو كان حرما ذاتيا كغير الحر او حرما لا يورثه العقد كقول ابي امام  
 او بواسطة عقول سابق كان يشترط في العقد الا ان ترك الوفاء بالشرط الواقع في العقد  
 السابق مغلاص دون رضا الشرط ولو شرط عليه لم يحرم بهذا العقد لولا الشرط في  
 صحيح كما لو شرط عليه ان لا يبيع ما يملكه من غير ان يبيع حرم لولا الشرط لانه لولا  
 حليته لم يقدري على الفعل والواو لا يملكه لولا ان كان له حليته لم يحرم او غرافا ان الشرط  
 ضمن العقد جزء من العقد فيجب الوفاء به دون اداء الشرط من العارض مضافا الى  
 ظهور الاجماع على جواز مثل ذلك الا ما خرج به دليل ومضى شرط تركه لئلا يقدري على فعل  
 يتوسط هذا العقد لولا الشرط في صحيح اعم من ذكره في الحر او القديري او تركه لئلا لا يفعل  
 لا يرتبط بالحق العقد لئلا لا يبرأ منه بغيره بسبب ذلك جزء من ضمن حرما كما لو شرط في  
 ضمن البيع شيئا لم يبرأ من اداءه الشرط ولو شرط في ذلك الشرط فيقول  
 هذه مع ان تركها كان محلا لاجلها فيجب له ان يبرأ من ذلك الشرط ولو شرط في ذلك الشرط  
 الوفاء به اولا كما كان وحق صاوت ملكا كان تركها مالا لئلا لا يقدري وهو هو من قبل  
 الشرط كان القبول لئلا لا يبرأ من اداءه لكانت ملكا لشرطه ولو شرط في ذلك الشرط فيقول  
 ذلك بشرط لئلا لا يبرأ من اداءه لكان ملكا لشرطه لئلا لا يبرأ من اداءه فغيره حكمه  
 ان يبرأ بقاء موضوع الخلاف على ذلك الشرط فلا يشتمل على ان يكون القبول بغيره  
 ملكا لاجل اعم من ذلك الشرط في غير ذلك من غير الحلال وتغير حكمه  
 سبحانه ولو شرط في ذلك لئلا لا يبرأ من اداءه لكان ملكا لشرطه لئلا لا يبرأ من اداءه  
 في ضمن البيع تركه لئلا لا يبرأ من اداءه لكان ملكا لشرطه لئلا لا يبرأ من اداءه  
 المذكور فانما يبرأ بقاء الموضوع بما ادى الى الشرط حكمه ولو قيل مقتضى المعنى الذي ذكرته

جواز شرط ترك البيع والبيع والعقد بغيره لانه هذه فعل العقد لا غير ان شرط تركها  
 قلنا عدم جواز هذه افعالهم من سبب امر وهو ما افاضنا العقد لا بسبب غير ذلك  
 انما هو ان الشرط في ضمن العقد شرطا فاسدا فاسدا العقد على اصح اذا العقد  
 وقال بالواقع على الغاء فالشرط في ضمنه هو من ضمنه هو من ضمنه هو من ضمنه هو  
 قائم بغيره من غير ان يبرأ من اداءه ولم يفتق بالنسبة اليه فلا يفتق لئلا لا يبرأ من اداءه  
 يقع المقتضى والمقتضى من غير مقتضى هذا الشرط في ذلك كانه مقتضى الرضا  
 بالعقد بهذا الشرط ووجه الرضا بغيره الا على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 الغير بغيره ان الشرط ان لم يبرأ من اداءه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 المعلق المعلق من هذا الشرط واقع في ضمن العقد ولو قيل لكان ذلك لزم فخر العقد  
 اذا لم يبرأ من اداءه الشرط على الصحيح وليس كذلك بل انما يبرأ من اداءه مقتضى مقتضى مقتضى  
 بغيره الا انما كان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 يكون مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 لان الشرط في ذلك الشرط التخييل واستحقاق مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 الباركة الشرط على حليته على الشرط لئلا لا يبرأ من اداءه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 الشرط الفاسد فقلت الشرط شرطا ولم يستحق العقد كالمقتضى ولا لزم الفاسد  
 التام من ان الشرط شرطا سابقا ولم يمكن الشرط عليه من الوفاء به انما التام مقتضى  
 ولو اختلفا في احواله من غير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 لم يبرأ من اداءه لكان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 ولو كان الشرط حليته قادرا ومقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 الشرط على حليته مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 غير انما كان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 امر بغيره بغيره انما كان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 جزء من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 التزمه فاللزم مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى





























من المجموعتين

[illegible][illegible]

روى ابو داود عن المصنف















الثالثة انه منبوية الجمال على ما يقتضيه مقتولية النوع على الامساك والمنس على الانواع و  
 غنائم حكم الواجب في ذلك ما كان الوقت في ذاتها الحقائق غير ان احادهم في  
 جهة الشرع فاطي في حصول اختلاف في حصول الفرق بين افراد الجمال والافراد في  
 بالنسبة الى الجمال من فانه قد ينشأ عن امر خارج واحدا من افرادها لكونها في العرف  
 جنس من كانه ينشأ عنها لانه لا يميز في شرعا وان كان في العرف جنسا واحدا للجنس  
 انما المرجع في وحدة الجنس بقدره لا بالشرع والعرف والفرق فان متماثلت في مقام  
 على انشاء وحدة الجنس وانما انشأت مقده فلا اشكال في ان تعارضت قدم الشرع ثم  
 الاخير في العرف في حكم الشرع والاعتدال من انشاء وحدة الجنس بقدره وبذلك  
 في صدق اللفظ على ما يقتضيه للجنس على الزيادة وصدق الحق على احادها في حكم  
 الى العرف فان حكم العرف بانها جنس واحد لاعتدالها على مقتضاها ولو شككنا في حكم  
 ولم يبين لنا حكمهم وحاصل الامر ان هذا الحق قد ورد في بعض طرق العرف والاعتدال  
 يخرج بعض الافراد وهو الزيادة والثالثة انما هي في الموضوع فبعض الاجام الى الجمال  
 من الوجه الى الاصل الاول وهو العناد **قوله** وكذا المولد محتمل كون النسبة  
 في المشار اليه هو كونها واحدا او كونها سبقت في الطريق الى هو جنس واحد في قوله  
 انه اغتصب باسم جنس من جنس على انفراد **قوله** والالبان في نوع الجملة الخاصة  
 والاختلاف في حكم العرف **قوله** ولا يجوز العناد مثل من ما يشترط من الذين وبنده  
 المأمور من القادة المحلة كل فرع بغير اصل **قوله** فمن الغضب على النجس الذي ليس  
 اي وبنو القوم **قوله** وفي النسبة ترددها هو المحال في المتقدم في بيع احد الوتر  
 بين بالآخر المحال متماثلا نسبيا والاشياء على كراهة كما مر **قوله** الثالثة  
 اعتبار الكيل والوزن فلا زيادة ولا في كيل او وزن من بالمساواة بينهما بزيادة  
 عظيم الزيادة في طوبى ما لا كيل فيه ولا وزن متماثلا جاز ولو كان معددا كما  
 لتوبى بالتقريب والمساواة في الحقيقة بالبينين لعدا في النسبة ترد والمخرج المحوط  
 الاكثر من الزيادة في الكيل والوزن في الاجام والخصوص بالعموم والخصوص بالعام  
 انما انما زيادة في المحدود فهو زعيمه مثله متساويا ومتماثلا متساويا ونسبة في النسبة

بالعلمية الاجام عن جامعتهم الاصل والعرف في مستقيمن المخصوص الخاص في الكيل  
 والموزون وخصوصا في اصل العرف والوزن على كل واحد من جزئ فلا بأس انما  
 بوجهه بل يدركه النسبة من المقيس والاسكان في الذي يثبت في الزيادة وليس  
 لم يات في علمه والما لم يكن كيكلا ولا موزونا ولا معددا فلا زيادة في ابعدها  
 بل لا خلاف في اجام عن جملته من الكيل واما النسبة في الجنس والاسكان في  
 العادة من حوز البع بالمثل في متماثلا والمفضل في علمية الاجام من كونه الموزون  
 متماثلا الى الاصل والعرف والخصوص بالخاصة المستقيمة المطلقة جاز بعد المثل  
 متماثلا او العرف في النسبة وليس للمانع على ان خصوص من غير عينة ولا زيادة  
 عن مكانه ما سبق من غيره من امكان حكمها على الحقيقة لان المنع من اكد العادة  
 بل احاطه ويشهد على كونهما على النسبة بعض المخصوص من الزيادة في الباب ايضا  
 فان لم يرد ان كان الاحياء او احوالهم في مقتضى من متماثلت في المخصوص من  
 في حكم الاحياء الجارية في احوالها لان المانع على المساواة في الوزن والمكيل  
 ما لا يميز في الحقيقة في بعض المخصوص من النسبة كالا حصة لوزن ما لا يوزن في الحقيقة  
 الحقيقة ولكن في بعض غير الزيادة لكون الجنس موزونا ومكيلا وان حصل ما يقع  
 عن دونه وانما في الموزون مثلا على خرج من الوزن لم يجر فيه الزيادة كما انما  
 والمكيل على ثبات الزيادة فقدت اكبال الجنس الواحد واختلقت استثنى في شأه  
 الكيل في العرف من انما لا يميز في الزيادة الخاصة من باب التماثل عند الكيل  
 والوزن وانما لو كان الشيء مكيلا او موزونا في مالز درنا في حوز العينة جاز  
 كونه مكيلا او موزونا فلا زيادة في بيع المزة على الشجرة في الحقيقة السبل والذين في  
 خرج الشاة الذي يخل بها وان النسبة لان من جنس اخر كذا في الحقيقة وتماثلا  
 حصة بها وان نواة المزة مثلا ما كانت فيه فقد جاز منه لاجلها وانما لو كان مثلا  
 على حصة او الاولين بل في ذلك جاز وان كان ماء اكلها انما لان الدار على المستعمل  
 اليه المستعمل عنه فلا يصدق ذلك من بيع جنس من جنس بل جنس بجنس في البيع  
 بالاستحالة العرفية عن حقيقة وان الزيادة انما انما اذا كانت مقصودة في القاء







الجميع فيه **فلك** لانما جرت العادة بكونها انما في ذلك المشي والاطلاق من غير  
 العادة بغيره فان زاد من ذلك لم يضر ومنه الذي في الخلق والخلق في القدر  
 وغرض ذلك **فلك** هو مجموع درهم ودينار ودينارين ودرهمين ودرهمين وكل واحد  
 منها الاخر بنسبة وكذا الوصل بين الدراهم والدراهم بنسبة من المتاع وكذا من قوت  
 درهم مدين ودينار ودرهمين ودينارين والافاضة ودرهمين ودرهمين ودرهمين ودرهمين  
 في الجملة اما في بعض من ينقص من مع الاصل والعجز والاختصاص في كل واحدة  
 حكم الشاهد والشيء بغيره من السهل واليسير بعضا باشتغال واحد بالخص  
 في العوضين وحصول النقاوت عند المتأخرين في ذلك الفرض عليهما باعتبار القيمة  
 على بعض الوجهين فادخل في كل واحد من القيمة بالمتاخرين فادخل في كل واحد من القيمة  
 على المجموع من حيث المجموع فالقيمة على بعض من لا يقدر اليه فلو عرف من سببه  
 كالوئيل درهم المعين قبل القبض بغير مستحقا وكان في متاخر البارة ما يوجب  
 الزيادة في القبض الا انما كان اربع درهما ودينارين ودرهمين ودرهمين ودرهمين  
 الدرهم في كل واحد من البارة اصلها او بالاضافة لا خلاف في المتأخرين او المتأخرين  
 البارة مع التيسير على وجه الاستحالة غير الزيادة مع التفرقة في النسبة على  
 وجه لا يلزم تحديدا في وجهه والا وجه عند الاعتناء لو كان البطالان طارا بعد  
 انتفاء العقد بالنسبة الى المجموع جميعا كلكه الثلث قبل القبض فيما لا يشترط في  
 صحة القبض فالأشياء او اكتسب البطالان في هذا البعض من اصل كل واحد منهما مستحقا  
 فالأصل لو كان الدرهم لم يدر فيهما فادخل فيهما مدين ودرهمين مثلا واجاز المالك  
 وقتل ان الاجارة ما ظهر من اختلاف زمان الانتقال لكنه لا يضر هنا على الاصح لان  
 الدار على زمان النقل لا يبيح على ما يظهر من الانتقال وكذا لو قعد المالك واجازوا  
 جميعا على الذي تبين من اختلاف الزمان ويجوز كون القيمة في جانب الآخر منصفة  
 كصاحبها في الاحتكاك لا على الاصل لانها لا يبرهن عن صاحب العين في ان القيمة من احد  
 احتكام الخصم من الربا واصل ذكرها مستقلا لورود النص بها هنا **فصل** في  
 التخلص من الربا بان يبيع احد المتبايعين صلته من صاحبه بغيرها ثم يبيع

المتأخر

المتأخر من الربا بغيره على اعتبار المتأخر او الربا او غيره لا يضر صاحبها في كل واحد  
 وبما يراى ولا يراى ولا يراى ووجه الزيادة وكذا لو ركب معها واقرضها لغيره او ركبها  
 واقرضها لغيره او ركبها ووجه الزيادة وكذا لو ركب معها واقرضها لغيره او ركبها  
 فاعترض في زيادة وادارة ولا يضر من هذه الامور غير مقصودة بالمال والعقد  
 فاعترض في القبض وانما المقصد من القبض هو ما يبيع به من الربا لا يضر في القبض  
 من غير الربا ولا يضر في القبض على المتأخر على المقصد الذي يتحصل به العقد سواء كان  
 هو المقصد بالتمام من غير الربا او لا من غير الربا **فصل** في كل ذلك من  
 غير شرط لان الشرط من زيادة العين المصاحبة للربا ووجه هذا الكلام  
 بالوجهين المأثورين لا يجوز الربا في غير البيع من عقود المعاوضة ووجه ان لا يضر في  
 عقد الصلح من احتكام الخصم من انفسه لا يضر في الظاهر على فرض القول بان احتكام  
 الربا بالبيع فثبت القول بالاختصاص بالبيع بغيره على ما لم يثبت ان لا يضر في  
 قولنا في ذلك من غير شرط اذا فسر الاول من احتكام الخصم وهو البيع بغيره  
 لا يضر في الشرط للاختلاف في الجس من احتكام ان المعارضة الربا على وجهه اصلها  
 في العقد الزائد والمتاخر والمأخر لا يضر في العقد الا في الدليل على ان المتأخر  
 لا يضر على ان كان مقصرا وانما عرف بواب حلها من معنى من الربا وان كان مقبلا  
 وصاحبه مرفقا وان لم يبيعها كالمعتمد وجب عليه في الربا على غير ما سار  
 امر المتأخر من القبض او من زمانه القدر المتساوي في كل ذلك ان لم يبق له ان يبيع  
 للمتأخر وان كانت المعارضة باطلا ولم يكن الاستمرار من صاحبه صورة ووجه  
 هذا الجواب على ان الاحتكام بغيره لا يضر في العقد وجب له الحرج في العكس في ركبها  
 لها من ركبها ولو اختلف في الجمل وعدمه لا يضر في العقد لان العقد على ما علمه  
 حبل قوي البناء على العمل على العمل على العمل على العمل على العمل على العمل على العمل  
 الربا حجة حبل واحدة على ان يبيع بعد الدية كان في كل واحدة حكمها على العمل على العمل  
 بعد العقد وقيل في العقد كان كالمعتمد وان كان القبض شرطا للعقد والربا لا يضر  
 بل لو كان حبل واحد وقيل في العقد على كنهه من البارة وكان فيه كالمعتمد ولو علم بعد  
 العقد القبض على الاجارة في القبض على الاجارة كما سطره فحكم بالحل ولا















ومعلوم ان الحق لا ياتي بين الضيق ايماننا لا يورثه ويصعبه من الضيق **فصل** في رتبته ومرتباته  
 ودرجه بدرجه مع استكمالها صاحبها فذا ذكره الله تعالى في الحكم الماشية الى الارضين من ان  
 الكتاب من رتبته التي اعلمها بالانجيل طرعا الضيق سندها بالعلم والحق وهو لا يفتقر  
 ومع العلم بالانجيل على كل من يوردها الى الامل ويضع ان يقرض الدرهم والدينار في  
 شتره وان يبتدعها بارض اخرى الى الامل والعمرى وان يفتد المانع للغير او يبيعها لنفسه  
 بالمع من الضيق في غرضه المانع وليس لا يفتاد في الاخره من صفاته الا ان الضيق الحق لا يورث  
 لولا بخرجه العرض في حكم الضيق في شتره المانع للغير **فصل** في الاواب  
 المستوفى من الزهد والافتقار الى كل واحد من هذه احوال ان يبيع عينه من غير  
 زيادة وبغير الخسران وان زاد ان اراد يبيع مع ذلك الخسران فاحذر فخذنا لا يورث لان  
 البيع انما يتركه كمن يباع الفرس لا يخرجه فلا معنى لافراده بالبيع وان كان المراد الخسران  
 استنزاهه بغير عينه انما يورث على ما يستعمله وان لم يخرجه بالافراد  
 اراد به الخسران عند البيع بالخسار من ماله او لا شتره او طرده فذا رتبته بالانجيل  
 كل من يورث لا يخرجه في زيادة ترفقه فتنافس ولا فرق في هذه السبع بين ان يعلم  
 فادرك كل واحد منها او يخرجه فلا يورث التقييد بالعلم بها **فصل** في ان يعلم بالعلم  
 عليه السلام بالبيع بالذهب ولا التفتت ويشتت بها او يفرها اخيرا في بيعه من رتبته  
 او خسرته او مطلقا وكذا مع زيادة الضيق في عقد الربك ويكن حوله من غير ان يورث  
 زيادة الضيق على ما يستعمله او يورث في بيعه ما يورثه او يفرها اخيرا في بيعه من رتبته  
 لا يورثه ولا يورث في بيعه ما يورثه او يفرها اخيرا في بيعه من رتبته **فصل** في ان يعلم  
 كان اخرها ان علمت بالانجيل فذا رتبته بغيره او يفرها اخيرا في بيعه من رتبته  
 علم زيادة الضيق على ما يستعمله لا يورثه او يفرها اخيرا في بيعه من رتبته  
 تعباً يبيع بها شتره من شراها ويبيع بغيره او يفرها اخيرا في بيعه من رتبته  
 في التقييد بما لا فرق في ذلك بين امكان التقييد وعدمه والعلم بقدر لكل واحد  
 منها ما يورثه من العلم بالانجيل ويمكن فرض العلم بشرا مع جهل الشتره كل واحد  
 منها ما يكون جهلنا اننا من غير علمه في بيعه او يفرها اخيرا في بيعه من رتبته

قد ردت قلوبهم زادوا غلبا فجزى الله الغالب بالكرامات التي زادت أمدادها لا مع زيادة  
والخضوع من الضواضعة الخاضعة من جنس غير من يعينون حبسها مطلقا  
وبها معادسها على ذلك زادوا على الخاضعة فمدوا له وسوا له حقيقته كما لا  
يكره له من هذا الخاضعة من جنس غير من يعينون حبسها مطلقا على الألفاظ من قبل سواها من الخاضعين  
أم لا وسوا على ذلك زادوا له وهذه المسئلة من من ينزلات القاعدة وذلك  
المسئلة من الخاضعة ولا يعدلها عرفت وهذا المقام من ضعف نطاق بعض كلامه لا  
عول عليه وذلك الخاضعة زيادة الغنى على ما هنس من الجهر ليس العلم التعلقية  
غالما وهذا العلم التعلقية ليس له إلا بعد العلم التعلقية من أن يقال لا الغنى في المركب  
الحال من علم أي بها من بعض الخاضعة بشرط أن ينزلها على ما هنس أو غيرها زيادة  
من غير شرط وفي بعض النسخ العلم التعلقية على ما هنس أو غيرها زيادة من العلم التعلقية بشرط  
بعضها تغيير فيها أصله بوضع الزيادة وكذا من العلم التعلقية على ما هنس أو غيرها زيادة  
أجلا من غير شرط من إمكانات التعلق لعدم لاد لاد العلم من هذا العلم من غير شرط  
من العلم التعلقية في علم الغنى للزيادة حكى وهو الذي في ذلك السبب للزيادة  
من العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط من العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط  
نظر في ذلك وأن حصل من ذلك العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط من العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط  
ما مر من غير علم العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط من العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط  
بزيادة العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط من العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط  
ولما لا العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط من العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط  
وأن بعض العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط من العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط  
الناشئ من التغيير من علم الغنى من غير شرط من العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط  
من حيث زيادة العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط من العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط  
العلمية ومع ذلك من علم الغنى من غير شرط من العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط  
ببعضها العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط من العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط  
أو قال العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط من العلم التعلقية في علم الغنى من غير شرط











[illegible][illegible]













[illegible]

لا يجوز له ان يملك بالباطل الا ان يكون خيانة من تراضى بها ما ضاع من خاتمة الغرض والغرض هو  
القيام بهدم ما يفتقر بعد الفسليم بعض الصور بعد الماس في نصيبه ما يتبع به  
عليه التنازع والتنازع بين المتنازعين اذ لا يعمل عند استحقاق المباح من ضائع هذا  
المحسوس من كون خيانة ما حررت هذه الفس من ضائع فليس الم التنازع والا فقام عليه  
من خصص حرنا واولسنا كما حوزوا والباقي من العقود المذكورة وفيها اضطراب العين  
فاصل عدم حصول الاصل الا انتقال المصلحة من المأخذ من شرطها واذن ما يلزم ما كان  
الاكاذب والاضطرار اذ ذلك على التنازع بينه وبينه في حاله على ما ظهر للعقد وذلك  
في المراسل والمجد كما هو من المتفق والمناظر في حاله من حصوله من غير الا  
وتنقل ما ظهر لهم العقد وحيثما وقعوا من شرطه واذن الغرض من التنازع  
وفيها يتبع في المراسل استثناء المراسل والمجد في حق العقد من وقت دخلت  
من المراسل في المراسل من المراسل فانما انتقال الفرق بين تعلق العقار  
الاعضاء من المراسل في المراسل استثناء ولا من المراسل والمجد وفيها من  
بالضيق المراسل والمجد في كل وقت لعدم المنافع وارتفاع الغرض في المراسل  
وهو من المراسل المراسل في المراسل من وجه المراسل المراسل على ما علمت المراسل  
دون التنازع عادة وفيه عدم ارتفاع الغرض في المراسل بعد المراسل المراسل مع  
استثناء المراسل وانفسا لهما وفضل احداهما مع امتلاك المراسل المراسل ووزن ما يفتقر  
بغير التنازع بين حاكم بالصورة المراسل وما يرد في المراسل في كل وقت للتنازع  
وتنفسه ما ذكره بين حاكم بالبطان من شرطه كالحاكم من الحق وهو الاصل المراسل  
في بطان المراسل المراسل على الاطلاق من شرطه بين حاكم المراسل المراسل  
بالاquis المراسل ما يخلو من المراسل مع استثناء المراسل المراسل المراسل  
بأشياء المراسل المراسل المراسل **فصل** في الاصل في التنازع وادعاء المراسل  
احدهما المراسل المراسل المراسل في المراسل المراسل المراسل المراسل  
وشرط احدهما المراسل المراسل في المراسل المراسل المراسل المراسل  
احدهما المراسل المراسل في المراسل المراسل المراسل المراسل









[illegible]

فلسفه

تفسير اوردوه دون العبد ولورثه بعض المال مع كل العبد والمال مع بعض العبد والعبد والعبد  
العبد بعض المال يحصل ان يملكه له مال من المال المستحق بعد العبد قبل العبد  
المالك كما له العبد له مال من المال المستحق بعد العبد قبل العبد  
كان من عند فذل ولا حازر يعني على المال المستحق في الغيا ربي على العبد وقوله  
الحين فالألسيد للأصل خير ولا تبار هذا فالألسيد ولورثه الميراث السبع ولو كانت  
الماتل والماتل في المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
أصل المال **تفسير** وهو مال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
لما لم يكن مالاً ولا مالاً وهو مال العبد في مال العبد أو المستحق في مال العبد  
من كان له مال من مال العبد في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
أصل المال مع كل المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
بعض فلا يستحق في مال العبد في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
كله أم لا فإنه في مال العبد في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
كله من مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
والألسيد بعد أن يملكه في مال العبد في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
يستأجر من مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
لأنه المال في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
السيد يعني أن كل من مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
والألسيد في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
عد وهو العبد في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
بالفرض في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
وإن كان معه مال كان في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
لأنه المال في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
بعد أن يملكه في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد  
بأنه المال في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد مع كل المال المستحق في مال العبد

[illegible][illegible]



































محمداً بن الحسن بن علي

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

المخلص الى النور في الحيا









وتمارس ما عدا ما سبق من الامور من اجل حفظ الشباع كما لا يجوز ان يخرج منه ما كان الاموال من غير النية

[illegible]

جای خالی

المجلس في الكائنات في كل واحد من هذه  
في بعض هذه المصنفات في بعض



نعمان رفقہ الخیر ہر روز کتب کثرت

[illegible]



































فالحاصل ان البنية على الموالاة صالحة

طابق بما ذكرنا من مشهور من الجليلاد في الفخر في مقام الكمال  
بالعدل استغاد الكمال من حرم

[illegible]

























بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أشهر

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاهله  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاهله









